ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «64»

الخميس
30 يوليو 2026م

https://decembernews.com

إضافة (32) مشاركاً دون معايير يدفع قوى إعلان المبادئ للاعتذار عن اجتماع الخماسية بأديس أبابا

قوى ميثاق القاهرة: مساعي البرهان الرئاسية مرفوضة.. ودحض مزاعم زيارة (صمود) لإسرائيل مهنياً وبالوقائع

معارك كردفان تدفع عشرات الأسر للنزوح.. و«الداخلية» تتسبب في أزمة توقف رحلات العائدين من مصر

تقارير 05
كيف تحولت الكتلة الديمقراطية من غطاء سياسي للبرهان إلى عبء يجب التخلص منه؟

بروفايل 06
السياسي الذي فعل كل شيء.. إلا السياسة
شوقي عبدالعظيم

رأي 08
دور تعدد الجيوش في انهيار سلطنة الفونج
دكتورة ميمان الإمام

رأي 08
التدين الشكلي.. تركة الإنقاذ المثقلة
عاطف عبد الله

رأي 09
سد النهضة.. أزمة إدارة السودان لموارده المائية
السفير/ عادل إبراهيم مصطفى

كتابات 12
لماذا يريدون أن تصبح (صمود) هي (تأسيس) ؟
د.العبيد أحمد العبيد

كتابات 13
مؤتمر الخريجين.. بين عباءة الطائفية والبزات العسكرية
عبدالباقي مختار (بقة)

قوى إعلان المبادئ: مقاطعة الاجتماعات لا تعني الانسحاب من جهود الخماسية أو رفض الحوار

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت قوى إعلان المبادئ السوداني اعتذارها عن المشاركة في الاجتماع المزمع عقده في 31 يوليو 2026 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، باعتبار أن الدعوة، بصيغتها الحالية، لا تعالج القضايا الأساسية اللازمة لإطلاق عملية سياسية جادة، شاملة، شفافة وذات مصداقية. واعتبرت أن الاعتذار عن الدعوة لا يعني الانسحاب من جهود الخماسية أو رفضاً للحوار، و«إنما هو موقف يهدف لمراجعة وتصحيح مسار العملية السياسية».

وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) بأن قوى إعلان المبادئ سعت للقاء الخماسية في 21 يوليو الماضي أثناء عقد اجتماعاتها الأخير في نيروبي لتفادي مقاطعة الاجتماع، إلا أن ممثلي الخماسية اعتذروا قبل ساعة من موعد الاجتماع رغم موافقتهم المسبقة قبل الاجتماع. وذكرت ذات المصادر أن تحالف (صمود) أبلغ الخماسية بالامتناع عن المشاركة في الاجتماع إلا بعد الاتفاق على معايير التمثيل.

وطبقاً لتلك المصادر فإن الخماسية أصرت على توجيه الدعوة لاجتماع يوم غد الجمعة بالتزامن مع مجموعات أخرى في ما أسمته بـ«لقاء استكشافي لتشكيل اللجنة التحضيرية» من خلال إضافة (32) شخصاً دون تحديد معيار اختيارهم، والذين تأتي مشاركتهم بجانب (38) ممثلاً تم الاتفاق على مشاركتهم وحضورهم للمشاورات التحضيرية للقاء جيبوتي الذي كان من المقرر عقده في شهر ديسمبر الماضي قبل إجهاضه في اللحظات الأخيرة.

في ذات السياق انتقد مصدر مطلع في القوى المدنية، طلب حجب اسمه في تعليق لـ(ديسمبر)، استمرار نهج الآلية الأفريقية والإيقاد على الرغم من توسعتها بضم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية، مؤكداً «أن محاولة فرض رؤية بورتسودان على مسار الحوار السوداني لن تنجح، وأن القوى المدنية ستواصل تمسكها بالمبادئ الرئيسية للحل والداعية لوقف الحرب أولاً وإيصال المساعدات الإنسانية ومن ثم إطلاق المسار السياسي الذي يفضي لانتقال مدني ديمقراطي يشمل الجميع وباستثناء فلول النظام السابق». ودعا ذات المصدر لتحديد موعد لاجتماع مشترك بين الخماسية والقوى المدنية «لتجاوز هذه العقبات» طبقاً لقوله.

وينظر إلى الدعوة الجديدة باعتبارها استمراراً لنهج يتجاوز القضايا الجوهرية التي ينبغي معالجتها قبل إطلاق أي عملية سياسية ذات مصداقية، وعلى رأسها وقف الحرب، والاتفاق على أسس العملية السياسية وأطرافها، بما قد يؤدي عملياً إلى تكريس الأمر الواقع وإطالة أمد الصراع بدلاً من توفير مدخل حقيقي لإنهائه.

وكانت قوى إعلان المبادئ قد أعلنت في بيان أصدرته يوم أمس الأول الثلاثاء عن اعتذارها من المشاركة في الاجتماع الذي دعت له الخماسية يوم غد الجمعة، مشيرة إلى أن هذا القرار يجب عدم تفسيره بوصفه انسحاباً من جهود الخماسية أو رفضاً للحوار «وإنما هو موقف يهدف لمراجعة وتصحيح مسار العملية السياسية».

وشددت قوى إعلان المبادئ السوداني في بيانها على أن أي عملية سياسية جادة يجب أن تفضي إلى وقف الحرب، واستعادة النظام الدستوري، وإقامة نظام ديمقراطي مستدام، ويجب أن تكون «عملية سودانية الملكية والإرادة»، يتولى السودانيون من خلالها تحديد أطرافها، وصياغة أجندتها، ورسم مساراتها، مع التأكيد على استبعاد المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية التابعة له وواجهاتهما.

ودعا البيان الآلية الخماسية إلى مراجعة منهج إدارة العملية السياسية، بما يعزز الثقة عبر عملية تشاورية سودانية خالصة تستهدف تشكيل لجنة تحضيرية تتولى تحديد أطراف العملية السياسية، تحديد أجندة العملية السياسية، الاتفاق على مكان وزمان انعقاد الاجتماعات وتحديد دور المجتمعين الإقليمي والدولي بوصفهما مسهّلين وداعمين، مع ضمان الملكية السودانية الكاملة للعملية السياسية.

الاجتماع التحضيري لمؤتمر برلين الذي دعت له (الخماسية) بمشاركة القوى المدنية المنعقد باديس ابابا في ابريل الماضي

لـ(ديسمبر) كلمة
لمصلحة من؟
طالع ص (3)

ميثاق القاهرة: ترشيح البرهان للرئاسة يعبر عن فئة معزولة مستفيدة من الشمولية والحرب

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت القوى الموقعة على ميثاق القاهرة رفضها لأي مساع لترشيح أو تولي قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان رئاسة البلاد، مؤكدة أن أي محاولة لفرض قيادة في البلاد عبر الأمر الواقع أو عبر القوة العسكرية، بعيدًا عن الإرادة الشعبية الحرة، لن تؤسس لاستقرار دائم، وستؤدي إلى تعميق الأزمة وإطالة أمد الصراع، بما يهدد مستقبل الدولة السودانية.

واعتبرت قوى ميثاق القاهرة، في بيان أصدرته يوم أمس الأول الثلاثاء وتحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، أن التوجه لترشيح البرهان لرئاسة البلاد لا يعبر عن الإرادة الوطنية الجامعة، وإنما يمثل خيار فئة معزولة ظلت لعقود تستفيد من الحكم الشمولي، وتتغذى على استمرار الأزمات والحروب، بينما يدفع المواطن السوداني الثمن الأكبر عبر القتل والنزوح واللجوء والانهيار الاقتصادي والإنساني.

وأشارت إلى أن محاولات حزب المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته وأذياله والحركة الإسلامية التابعة له طرح البرهان رئيساً للسودان بمثل إعادة إنتاج للأزمة ومحاولة جديدة للالتفاف على الإرادة الشعبية. ووصف البيان قائد الجيش بأنه «مرتبط بمرحلة من نقض متكرر للعهود والاتفاقيات وتعطيل مسار الانتقال المدني الديمقراطي».

وناشد البيان المجتمعين الإقليمي والدولي، والمنظمات الإقليمية والدولية بعدم الانخراط في أي ترتيبات أو مبادرات تمنح شرعية للأمر الواقع أو تعيد إنتاج الأزمة، والعمل عوضاً عن ذلك على دعم عملية سياسية شاملة تُنهي الحرب، وتضمن مشاركة جميع القوى المدنية، وتؤسس لسلام عادل ومستدام، وعدالة انتقالية، وتحول ديمقراطي حقيقي يحقق تطلعات الشعب السوداني.

الجيش يسيطر على بارا وطريق الصادرات وحميدتي يطالب قواته بتغيير أسلوب الحرب

كردفان: (ديسمبر)

أدى تجدد القتال في مدينة بارا وما حولها بولاية شمال كردفان إلى حركة نزوح جديدة وسط المدنيين الذين تضرروا بشكل كبير من المعارك العنيفة التي تدور هذه الأيام بين الجيش السوداني والقوات المشتركة من جهة والدعم السريع من جهة أخرى. وأسفرت تلك العمليات العسكرية التي دارت منتصف هذا الأسبوع عن استعادة الجيش والمجموعات المقاتلة معه مناطق استراتيجية أبرزها مدينة بارا وإكمال سيطرته على طريق الصادرات (أم درمان - بارا). وفي ذات الوقت طالب قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) قواته بتغيير أسلوبهم القتالي استعداداً للمرحلة القادمة.

ووفقًا لإفادات شهود عيان وبيانات من تنسيقية المجتمع المدني الكردفاني فقد أدى القتال العنيف المندلع بين الطرفين خلال الفترة من 25 إلى 26 يوليو الجاري إلى نزوح عشرات الأسر إلى مناطق الأبيض والنيل الأبيض، وتعطل سبل كسب العيش، وتراجع الخدمات الأساسية، وتزايد المخاوف من تفاقم انعدام الأمن الغذائي واحتمال تعرض أعداد كبيرة من المواطنين لخطر المجاعة إذا استمرت المعارك بين أطراف الحرب دون استجابة إنسانية فعالة وعاجلة، لا سيما بالنسبة للمدنيين وعلى رأسهم الأطفال والنساء وكبار السن.

وشهدت المعارك العسكرية الأخيرة استهدافاً للبنى التحتية مما تسبب في تضرر الخدمات الأساسية ومحطات المياه في المنطقة بفعل القصف والاشتباكات، مما ضاعف من قسوة الظروف المعيشية على المدنيين العزل. وألقت تلك العمليات العسكرية الواسعة بظلال ثقيلة على المدنيين وأسفرت عن تفاقم معاناتهم الإنسانية، فيما حذرت منظمات طبية وإنسانية من كارثة صحية وغذائية تهدد مئات الآلاف من السكان والأطفال في مناطق بارا وما حولها جراء النقص الحاد في الأدوية ومياه الشرب والأغذية.

وطالبت منظمة مناصرة ضحايا دارفور، في بيان تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، أطراف النزاع (الجيش والقوة المشتركة وقوات الدعم السريع) بوقف الحرب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما دعت المنظمة الأمم المتحدة إلى التحرك العاجل لحماية المدنيين، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تجدد المعارك بين الجيش والقوة المشتركة وقوات الدعم السريع في إقليم كردفان، خاصة في ولاية شمال كردفان في مدن بارا، وأم سيالة وغيرها.

لجنة العودة تعلن انتهاء أزمة الجوازات والوثائق للعائدين من مصر

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت لجنة الأمل للعودة الطوعية عن تمكنها من إنهاء الأزمة التي تسببت فيها وزارة داخلية سلطة قائد الجيش بعد اشتراط الثانية حصول العائدين الراغبين في العودة على جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر اضطرارية صادرة من السفارة السودانية بالقاهرة وهو الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار بإيقاف عمليات العودة التي كانت تنظمها اللجنة لآلاف السودانيين الراغبين في العودة.

ونقلت وكالة السودان الرسمية للأنباء (سونا) عن رئيس اللجنة محمد وداعة يوم أمس الأول الثلاثاء توصلهم لاتفاق يقضي باستخراج وثائق السفر الاضطرارية مجاناً للمواطنين السودانيين الراغبين في العودة، وتخفيف الأعباء عن المواطنين، بما يسهم في تسريع إجراءات عودتهم بصورة آمنة وكريمة، وبما يتوافق مع الضوابط والإجراءات الرسمية المعتمدة.

وكانت وزارة الداخلية التابعة لسلطة قائد الجيش قد أصدرت توجيهاً يشترط على المسافرين العائدين ضمن رحلات العودة الطوعية حمل جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر اضطرارية صادرة من السفارة السودانية، وهو الأمر الذي أحدث ربكة كبيرة وسط المسافرين الراغبين في العودة بسبب القيمة المالية لإصدار جواز سفر أو وثيقة سفر اضطرارية، وهو ما دفع اللجنة المعنية بتنظيم رحلات العودة للسودانيين الموجودين في مصر إلى إيقاف الرحلات اعتباراً من يوم السبت الماضي 25 يوليو الجاري لحين إعلان لجنة العودة رسمياً استخراج وثيقة السفر الاضطرارية مجاناً ومن غير رسوم للعائدين.

تفاصيل ص (15)

بابكر فيصل يجبر مصطفى البطل لسحب أجزاء من مقاله حول زيـــارة (صمـــود) لإسرائيـــل

عواصم: (ديسمبر)

فندت جهات سياسية وإعلامية تقريراً نُشر بموقع (أفريكا إنتلجنس) أشار لقيام وفد من قيادة التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) وهم المهندس خالد عمر يوسف وبابكر فيصل وطه عثمان إسحاق بزيارة إسرائيل خلال شهر يونيو الماضي، وهو الأمر الذي نفاه بابكر فيصل مستدلاً بوجوده في العاصمة المصرية منذ أواخر مايو الماضي ومنعه من السفر عند مغادرته مصر في الثامن من يوليو الجاري وليس عند قدومه إليها، مبيناً أن السلطات المصرية منعته من السفر بسبب طلب القبض عليه من الإنتربول بناءً على طلب سلطات قائد الجيش وليس بسبب زياراته لإسرائيل.

من جانبه فنّد الإعلامي ماهر أبو جوخ، في تعليق نشره بصفحته على فيسبوك، الوقائع المرتبطة بالتقرير ممثلة في الجزئيات المتصلة بالأستاذ بابكر فيصل، منوهاً لوجود خلل مهني في التقرير يتمثل في عدم استناده على أي مصادر تؤكد الرواية الواردة فيه، في ما عدا واقعة التحقيق مع فيصل بالقاهرة بسبب زيارته لإسرائيل «والتي اتضح عدم صحتها» من الأساس، واتهم التقرير بالعمل على تحقيق أهداف وأجندة «ليس من بنيها نقل الحقائق»، مطالباً موقع (أفريكا إنتلجنس) بإيلاء هذا الخلل المهني والأخلاقي القدر اللازم من الاهتمام للحفاظ على مصداقيته.

وفي ذات السياق نشر الكاتب مصطفى البطل، المرتبط بسلطة قائد الجيش والملحق الإعلامي السابق بسفارة السودان بلندن خلال حقبة حكم الرئيس المعزول عمر البشير، يوم أمس الأول الثلاثاء مقالاً بعنوان «التطبيع سراً والإنكار جهراً» دعم فيه كل ما جاء في ذلك التقرير.

من جانبه نشر الأستاذ بابكر فيصل في نفس اليوم مقالاً رداً على ما أورده البطل بعنوان «مصطفى البطل: تضليل وأباطيل» فند فيه العديد من الوقائع التي استند إليها البطل في مقاله على رأسها زعمه أن حكومة المرحلة الأنتقالية التي ترأسها دكتور عبدالله حمدوك هي التي قامت بإلغاء قيد «كل الدول ما عدا إسرائيل» من جواز السفر السوداني، بالتذكير أن هذا الإجراء تم اتخاذه إبان عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

وأشار فيصل في ذات الوقت لنفي رئيس تحرير صحيفة (التيار) عثمان ميرغني ما نقله عنه البطل في مقاله بالتأكيد على قيام وفد (صمود) برئاسته بزيارة إسرائيل وهو ما نفاه ميرغني لفيصل وأبلغه مطالبته للبطل بسحب اسمه من المقال.

واختتم الأستاذ بابكر مقاله بالقول إن عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان لم يقم بجولة مع الإسرائيليين في مؤسسات التصنيع الحربي، وأضاف «من قام بالجولة مع الوفد الإسرائيلي معروف للجميع ولكن في فم الأستاذ البطل ماء».

وفي وقت لاحق مساء يوم أمس الأول الثلاثاء نشر البطل تعليقاً أكد فيه أن عثمان ميرغني احتج على ما ذكره باسمه على رئاسة فيصل لوفد (صمود) إلى إسرائيل، مع عدم تأكيده على حدوث الزيارة ثم اعترافه بعدم صحة المعلومة التي أوردها حول حذف عبارة» ما عدا إسرائيل» من الجواز السوداني لكونها تمت في عهد البشير.

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 30 يوليو 2026م
https://decembernews.com

السودان يفتح الباب لتحقيق دولي بملف الأسلحة الكيميائية

الخرطوم تكشف عن آلية مشتركة مع واشنطن ومستعدة للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلنت حكومة قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقق من الاتهامات الأمريكية التي تتهم الجيش باستخدام أسلحة كيميائية، مؤكدة أن اللجنة الوطنية التي شكلتها سابقاً لم تكن بديلاً عن الآليات الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكشفت الخرطوم، للمرة الأولى، عن وجود آلية ثنائية مشتركة مع الولايات المتحدة ناقشت هذه الاتهامات لأكثر من عام، مشيرة إلى أن واشنطن لم تستجب لطلب الحكومة السودانية بإرسال خبراء أمريكيين لإجراء تحقيق ميداني.

وقالت وزارة الخارجية، في بيان صدر مساء 23 يوليو الجاري، إن الآلية الثنائية المشتركة بين الخرطوم وواشنطن ظلت تناقش مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية لأكثر من عام، موضحة أن الحكومة السودانية اقترحت في أكثر من مناسبة إرسال فريق من الخبراء الأمريكيين إلى السودان للتحقق ميدانياً من صحة تلك المزاعم، غير أن الجانب الأمريكي امتنع عن الاستجابة لهذه الدعوات.

وأكدت الخارجية أن اللجنة الوطنية التي شكلتها لا تغني عن الآليات الدولية أو تحل محل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشيرة إلى أن إنشاء

اللجنة جاء في إطار الالتزام بأحكام الاتفاقية، وضمن مسؤولية الدولة الوطنية في التحقق من الوقائع والمزاعم، مع تجديد استعدادها للتعاون الكامل مع المنظمة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وجاء البيان رداً على تصريحات صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية أكدت فيها أن نتائج أي تحقيقات وطنية لا يمكن أن تشكل بديلاً عن التحقيقات التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأعربت الخارجية عن استغرابها مما وصفته بـ«تجاهل الولايات المتحدة لمسار المشاورات الثنائية» التي استمرت أكثر من عام، مؤكدة أن واشنطن لم تقدم خلال تلك الفترة أي دليل مادي أو فني يدعم اتهاماتها.

ولم تكشف الوزارة عن موعد إنشاء الآلية الثنائية أو عدد اجتماعاتها، كما لم توضح المواقع التي كانت ستُتاح للخبراء الأمريكيين زيارتها أو طبيعة إجراءات التحقق التي اقترحتها.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على الحكومة السودانية التي يديرها الجيش، بعدما أعلنت أن القوات المسلحة استخدمت أسلحة كيميائية خلال عام 2024. وشملت العقوبات قيوداً على الصادرات الأمريكية والتمويل والمساعدات غير الإنسانية، قبل أن تعقبها بحزمة ثانية دخلت حيز التنفيذ في 20 يوليو الحالي. وجددت الخارجية السودانية رفضها القاطع لهذه الاتهامات، مؤكدة أن الولايات المتحدة فرضت العقوبات دون تقديم أدلة أو اللجوء إلى الآليات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واعتبرت أن تلك الإجراءات تستند إلى اعتبارات سياسية أكثر من استنادها إلى حقائق قانونية أو فنية، داعية المجتمع الدولي إلى رفض تسييس الآليات الدولية والتمسك بمبادئ العدالة والحياد وسيادة القانون.

المنظمة الدولية للهجرة:

عودة نحو 4.65 مليون نازح إلى مناطقهم في السودان

عدد النازحين داخلياً لا يزال عند نحو 8.69 مليون شخص

جنيف: (ديسمبر)

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة الخميس أن ما يقارب 4.65 مليون نازح عادوا إلى مناطقهم في السودان في مؤشر على تراجع ملحوظ في أعداد النازحين داخلياً جراء الحرب الأهلية المستمرة في البلاد. وأوضحت الوكالة الأممية في بيان رسمي أن هذه البيانات الجديدة استندت إلى مسوحات ميدانية شاملة أُجريت في نحو 13 ألف موقع موزعة على 185 منطقة في جميع الولايات السودانية الثماني عشرة.

وكشفت المنظمة أن عدد النازحين داخلياً بلغ نحو 8.69 مليون شخص في 185 منطقة بانخفاض نسبته 25% عن أعلى مستوى تهجير سُجِّل منذ اندلاع الحرب في يناير 2025 وبتراجع يبلغ نحو 1% مقارنة بالشهر الماضي.

وتوزع العائدون البالغ عددهم 4.65 مليون شخص على 74 منطقة إذ جاء 82% منهم من مواقع النزوح الداخلي فيما عاد 18% قادمين من خارج حدود السودان. وأشارت المنظمة إلى أن الأطفال دون سن الثامنة عشرة يمثلون نحو نصف كل من النازحين والعائدين حيث يشكلون 55% من مجموع النازحين داخلياً و50% من مجموع العائدين. كما أفادت بأن أعداد العائدين ارتفعت بنسبة 5% مقارنة بالشهر السابق.

وفي السياق ذاته كانت المنظمة قد أعلنت في الخامس عشر من يونيو الماضي أن عدد النازحين داخلياً تراجع إلى نحو 8.8 مليون شخص فيما بلغ عدد العائدين آنذاك ما يزيد قليلاً على 4.4 مليون شخص في انخفاض بلغت نسبته 24% عن أعلى مستوى للتهجير سُجِّل في يناير 2025 حين وصل العدد إلى ما يقارب 11.6 مليون نازح. ويُعزى هذا التراجع في أعداد النازحين إلى موجة العودة المتنامية إلى المناطق التي استعادت فيها الدولة السيطرة وتحسن فيها الأمن بينما يستمر النزوح وانعدام الاستقرار في المناطق المتأثرة بعنف المليشيا وهجماتها.

ومع اتساع حركة العودة، لا يزال السودان يواجه أزمة نزوح هائلة. فقد سجل تقرير المنظمة 8,685,273 نازحاً داخلياً يمثلون 1,742,414 أسرة موزعين على 11,583 موقعاً في جميع ولايات السودان الثماني عشرة.

الأمم المتحدة تحذر من انتشار الكوليرا في السودان

جنيف: (ديسمبر)

كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن مرض الكوليرا يعاود الانتشار في السودان، حيث سُجلت أكثر من ألفي حالة اشتباه بالإصابة و170 حالة وفاة منذ شهر مايو الماضي، وتتركز معظم هذه الحالات في منطقة كردفان.

وأكد أنه رغم التحديات، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تكثيف جهود الاستجابة للكوليرا، ودعم ما يقرب من 80 موقعاً للترصد الوبائي، و16 مركزاً للعلاج، وثماني نقاط للإرواء الفموي، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة وقائية تستهدف أكثر من 270 ألف شخص في المناطق المتضررة.

لكن المكتب الأممي حذر من أن نقص التمويل يحد من نطاق الاستجابة، داعياً الجهات المانحة إلى تقديم تمويل إضافي.

وذكّر بأن النداء الإنساني الخاص بالسودان لهذا العام قد حصل على تمويل بنسبة 40% تقريباً، حيث تم تلقي 1.1 مليار دولار من أصل 2.9 مليار دولار مطلوبة.

على صعيد آخر، حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن استمرار الصراع والنزوح وتفشي الأمراض في السودان يفاقم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

وفي مؤتمر صحفي عقد يوم الاثنين الموافق 27 يوليو 2026م، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق، إن شركاء الأمم المتحدة الميدانيين أفادوا بأن انعدام الأمن والعنف بين المجتمعات المحلية في منطقة دارفور قد تسببا مؤخراً في نزوح أكثر من 20 ألف شخص، حيث يحتاج الكثير منهم إلى دعم عاجل.

وأضاف: «نجدد دعوتنا لجميع الأطراف لحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق وبصورة مستدامة».

الموت والاغتصاب يطاردهن في كل الأوقات

نساء وفتيات مدينة الأُبَيِّضِ بين (مطرقة) المسيرات و(سندان) العنف الجنسي

الأبيض: (ديسمبر)

تواجه النساء والفتيات في مدينة الأُبَيِّضِ بشمال كردفان مخاطر بالغة تشمل العنف الجنسي، هجمات الطائرات المسيرة ونقص الخدمات الأساسية. وبحسب بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوض السامي لشؤون الإنسان فولكر تورك تحصلت (ديسمبر) على نسخة منها، تعيش المدنيات من النساء والفتيات في وضع إنساني متدهور للغاية جراء الحصار والقتال المستمر، في ظل انعدام أي وقت أو مساحة آمنة لهن في هذه المدينة التي تشهد حصاراً منذ 18 شهراً، حيث تقع النساء والفتيات تحت وطأة تهديد مزدوج ومحاصرتهن بخيارين كليهما مميت أثناء محاولتهن الحصول على أبسط مقومات الحياة وهو مياه الشرب النظيفة. ويتمثل هذا التهديد المزدوج في المخاطرة بالموت تحت قصف الطائرات المسيّرة نهاراً، أو المخاطرة بالتعرض لانتهاكات واعتداءات جنسية جسيمة ليلاً، لمجرد محاولتهن الحصول على شريان الحياة الأساسي وهو الماء.

الطائرات المسيرة نهاراً والعنف الجنسي ليلاً

وأعربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن بالغ قلقها إزاء النمط المتصاعد من العنف ضد النساء والفتيات في مدينة الأُبَيِّضِ، حيث أدت هجمات الطائرات المسيرة خلال ساعات النهار والعنف الجنسي أثناء الليل إلى انعدام أي فترة آمنة تستطيع فيها النساء والفتيات جلب المياه، مشيرة إلى ان هذا المشهد يعكس الفظائع التي جرى توثيقها في مدينة الفاشر خلال العام الماضي، وذكرت في بيانها الصادر يوم الجمعة الماضي أن الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية يشهد تقييداً شديداً، لا سيما في مواقع النزوح ومع اقتراب موسم الأمطار من ذروته في شهر أغسطس المقبل، مبينة أن أهمية توفير مياه مأمونة تزداد للحد من مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه والتي قد تكون قاتلة، وضربت مثلاً بوباء الكوليرا الذي بدأ بالفعل في الانتشار في السودان حيث سجلت منظمة الصحة العالمية (1,330) حالة مطلع شهر يوليو الجاري، فضلاً عن تضافر سوء التغذية الذي يضعف الجهاز المناعي ويشكل مصدر قلق متزايد بين النساء والفتيات في ظل محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

سلاح العنف الجنسي

وتشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنها استمعت إلى إفادات من نساء وفتيات في مدينة الأُبَيِّضِ تفيد بأن الضربات التي تنفذها الطائرات المسيّرة، والتي تستهدف مصادر المياه ونقاط توزيعها خلال ساعات النهار، تجبرهن على الانتظار حتى حلول الظلام لجلب المياه، إذ يعتقدن أن الظلام يوفر لهن قدراً من الحماية من الهجمات الجوية، إلا أنهن يتعرضن أثناء ذلك للتحرش والاغتصاب وغيرهما من أشكال العنف الجنسي، بينما يحاولن الحصول على المياه، وهي من أبسط مقومات الحياة وحق أساسي من حقوق الإنسان. وأوضحت الهيئة أن العنف الجنسي استُخدم كسلاح طوال سنوات الحرب الثلاث في السودان، ليصبح أحد أبرز سماتها وأكثرها فظاعة. وتُظهر بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن عدد النساء والفتيات المحتاجات إلى خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي قد تضاعف أربع مرات منذ اندلاع النزاع، ليصل إلى نحو (12.7) مليون امرأة وفتاة في عام 2026، وتُعَدّ المنظمات النسائية المحلية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شريانًا حيوياً للاستجابة الإنسانية في السودان، إذ تصل في كثير من الأحيان إلى مجتمعات يتعذر على غيرها الوصول إليها، وتقدم دعماً بالغ الأهمية للنساء والفتيات. إلا أن خدمات هذه المنظمات وفقاً لبيان الهيئة تأثرت بصورة كبيرة بسبب التخفيضات في التمويل الإنساني، وذكرت أن ثلثي المنظمات النسائية التي شملها استطلاع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان أفادت بأن المساحات الآمنة وخدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي قد أُغلقت أو تقلصت بشكل كبير في مجتمعاتها، كما أشارت نصف هذه المنظمات إلى أنها ستضطر إلى تعليق أنشطتها أو الإغلاق الكامل خلال العام المقبل ما لم تحصل على دعم مالي عاجل.

وقف فوري للحرب

وجددت الهيئة الأممية الخاصة بالنساء في بيانها دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار، بما يمهد الطريق أمام محادثات سلام شاملة تنهي الحرب. كما دعت إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق، والاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتوفير الحماية للنساء والفتيات، وضرورة مساءلة مرتكبي الانتهاكات، وضمان حصول الناجيات على العدالة وعلى خدمات دعم شاملة ومتكاملة.

وأكدت على ضرورة إشراك النساء بصورة كاملة وآمنة وفاعلة في عمليات السلام، وصنع القرار الإنساني، وجهود التعافي وإعادة البناء، كما شددت على أهمية زيادة الاستثمار في المنظمات التي تقودها النساء، مبينة أن هذه المنظمات لا تزال تمثل أحد آخر خطوط الدعم والحماية للنساء والفتيات في مختلف أنحاء السودان. وأشارت الهيئة إلى أن هجمات المسيرات التي تشنها قوات الدعم السريع على مدينة الأُبَيِّضِ ومحيطها تصاعدت منذ شهر يونيو الماضي، مستهدفة مدارس وسوقاً ومحطات وقود ومصادر للمياه ومحطة الكهرباء الرئيسية، ما أدى إلى اضطراب الخدمات، وفق منظمة أطباء بلا حدود. وأعربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بيانها عن بالغ قلقها إزاء ما وصفته بـ«النمط المتصاعد من العنف ضد النساء والفتيات» في الأُبَيِّضِ، وأضافت أن الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية بات مقيداً بشدة، ولا سيما في مواقع النزوح.

بعثة تقصي الحقائق

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد اعتمد في السادس من يوليو الجاري قراراً دون تصويت، كلّف بموجبه بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان بإجراء تحقيق عاجل في انتهاكات وتجاوزات محتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأُبَيِّضِ ومحيطها، فيما حذرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 11 مايو الماضي من تصاعد استخدام المسيّرات المسلحة في السودان، وقالت إن ضرباتها تسببت في مقتل ما لا يقل عن 880 مدنياً بين يناير وأبريل 2026، بما يزيد على 80 بالمئة من إجمالي الوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع خلال تلك الفترة، ومنذ 25 أكتوبر 2025 تصاعد القتال في ولايات إقليم كردفان الثلاث (شمال وغرب وجنوب)، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين ونزوح مئات الآلاف.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك إن المدنيين في مدينة الأُبَيِّض يعيشون منذ 18 شهراً في ظروف تشبه الحصار، مع نقص حاد في مياه الشرب النظيفة وتعرضهم المستمر لهجمات بالطائرات المسيرة، محذراً من تكرار الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها مدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور العام الماضي.

سلطة البرهان تبحث إعادة فرصة إعفاء الديون التي أهدرتها بالانقلاب

الخرطوم: (ديسمبر)

بدأت سلطة قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان البحث مجدداً عن استعادة فرصة إعفاء ديون السودان التي أهدرت عقب تجميدها بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م بقيادة قائدي الجيش والدعم السريع، الذي قوض السلطة المدنية الانتقالية التي ترأسها حكومتها دكتور عبدالله حمدوك.

وعقد وزير الدولة بوزارة المالية بسلطة قائد الجيش، المستشار محمد نور عبدالدائم، يوم أمس الأول الثلاثاء اجتماعاً إسفيرياً موسعاً مع بعثة صندوق النقد الدولي لدى السودان، بغرض مناقشة «خارطة طريق إكمال إعفاء ديون السودان» في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة اختصاراً باسم (هيبيك).

واستعرض الاجتماع المراحل الأربع لخارطة الطريق، بدءاً بمرحلة التقييم والخطوات التمهيدية ، ثم مرحلة التأسيس وإعداد سجل الأداء، وصولاً إلى المرحلة النهائية المتمثلة في التوصل لاتفاق حول برنامج «التسهيل الائتماني الممدد ECF»، تمهيداً للوصول إلى «نقطة الإكمال» لإعفاء ديون السودان.

وأوصى الاجتماع في ختام أعماله بتشكيل فريق عمل فني مشترك بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي والجهات ذات الصلة، يتولى متابعة جمع وتحليل البيانات وتقييم مؤشرات الأداء، وصولاً إلى تنفيذ كامل لبرامج الصندوق خلال المرحلة المقبلة.

وينظر لهذه الخطوة باعتبارها «انتكاسة كبيرة» لجهود السودان لإعفاء ديونه خلال فترة الحكومة المدنية الانتقالية برئاسة دكتور عبد الله حمدوك، والتي استوفى خلالها السودان كل الشروط والمطلوبات اللازمة، وحصل بموجبها على تعهدات في يوليو 2021م بإعفاء 50 مليار دولار من ديونه الخارجية من بينها 23 مليار دولار أمريكي ديون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتفقا على إعفاء السودان منها. وتقرر بموجب اتفاق البنك والصندوق الدوليين تخصيص مبلغ 2,4 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات يدفع منها مبلغ 1,4 مليار دولار أمريكي بشكل فوري لدعم خطوات الإصلاح الاقتصادي.

وقاوم قائد الجيش والمجموعات المرتبطة به إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اشترطتها الجهات الدولية، وعلى رأسها ولاية وزارة المالية على شركات الجيش واستثماراته والإجراءات الأولية المتبعة وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي بتقليص حجم الدعومات الممنوحة للشركات الحكومية، بما في ذلك التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية التي كانت تطالب بشكل مستمر بتمويلها بمبالغ أكبر من المخصصة لشركات القطاع الخاص، وهو ما رفضته الجهات الرقابية ببنك السودان المركزي، الأمر الذي دفع قيادة الجيش للتحرك لإسقاط السلطة المدنية لضمان استمرار وجود وأنشطة وتمويل شركات منظومات الصناعات الدفاعية.

وأبدى مراقبون تشاؤمهم الواضح من إمكانية إحداث تحركات سلطة البرهان أي اختراقات في هذا المضمار، لجهة فقدان الإرادة والرغبة في إنهاء هيمنة وسيطرة الشركات التابعة للجيش، خاصة بعدما توسعت أنشطتها وأحكمت سيطرتها على مفاصل اقتصادية إضافية وجديدة بما في ذلك تجارة واستيراد الذهب والمشتقات البترولية بعد حرب أبريل 2023م، أو الالتزام بالبرنامج الاقتصادي الإصلاحي بسبب «غياب أي تخطيط اقتصادي في المرحلة الحالية التي يقوم الاقتصاد فيها على الفساد والنهب»، وهو ما سيعيق فعلياً ويعرقل أي خطوات أو إجراءات متصلة بمسألة إعفاء الديون»، مشيرين في ذات الوقت إلى أن إعادة بحث ونقاش إعفاء ديون السودان وتحريك هذا الملف «غير ممكن إلا بعد إنهاء الحرب ووجود حكومة مدنية حقيقية تخضع لها مؤسسات الدولة العسكرية ومؤسساتها الاقتصادية والمالية بشكل يتيح إعفاء الديون وإعادة الحيوية للاقتصاد السوداني مجدداً بعد وقف الحرب»، طبقاً لقولهم.

حمدوك بمعية عدد من وزراء الحكومة الانتقالية عند اعلانه إعفاء 50 مليار من ديون السودان مساء الثلاثاء 29 يونيو 2021م

أزمة بين ولاة سلطة قائد الجيش ووزارة المالية بخصوص المتأخرات وحصص الولايات

الخرطوم: (ديسمبر)

تصاعدت الأزمة بين ولاة ولايات سلطة قائد الجيش ووزارة المالية الاتحادية على خلفية المذكرة التي دفع بها ولاة الولايات لوزارة المالية بخصوص المتأخرات وتعديل حصص الولايات في الإيرادات الحكومية، وهو ما ترتب عليه الدعوة لعقد اجتماع موسع للولاة بمقر أمانة حكومة ولاية الخرطوم يوم الأحد الماضي ترأسه وزير الحكم الاتحادي والتنمية الريفية بسلطة قائد الجيش محمد كورتكيلا صالح بحضور ولاة الولايات.

وتناول الاجتماع، طبقاً لوكالة السودان للأنباء (سونا)، الاستحقاقات المالية للولايات، وفي مقدمتها متأخرات العاملين وقطاع التعليم، وملف التعدين، وضرورة معالجة الترهل في الخدمة المدنية والتعيينات «العشوائية» وسبل مواجهة أخطار التهريب ومكافحة المخدرات التي تعاني منها عدة ولايات.

وناقش كورتكيلا، خلال الاجتماع، مع ولاة الولايات مذكرتهم المرفوعة لوزارة المالية الاتحادية بشأن استعجال سداد المتأخرات وتعديل حصة الولايات في الإيرادات الحكومية، فيما طالب الولاة خلال مداخلاتهم على أهمية وجود ترتيبات تتسق مع صلاحياتهم، مع ضرورة عقد لقاءات دورية مع قائد الجيش ورئيس وزراء حكومته ووزير الحكم الاتحادي، بغرض متابعة ملفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن القومي وإعادة الإعمار.

وأقر المجتمعون، طبقاً لما أوردته (سونا)، على أهمية الإسراع في الترتيب لعقد اجتماع عاجل مع رئيس الحكومة ووزيري المالية والحكم الاتحادي، لمناقشة قضية التمويل وتخصيص نسبة مقدرة من الموارد لتسيير أعمال الولايات، مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى التواصل والتنسيق بين مستويات الحكم المختلفة.

وأشار مراقبون إلى أن مذكرة ولاة الولايات التابعين لسلطة قائد الجيش المطالبة لوزارة المالية بسداد المتأخرات وزيادة نصيبها في الإيرادات الحكومية يظهر تنافساً على الموارد والعوائد ما بين المالية والولايات في ظل سيطرة وزير المالية جبريل إبراهيم على كل الموارد المالية وتوظيفها في دعم المجهود الحربي شكلاً ولصالح قوات حركته فعلاً، معتبرين لجوء المحليات لإنشاء نقاط تحصيل غير قانونية أو منح تصاديق مؤقتة غير قانونية هو أحد نتائج العجز المالي للولايات والمحليات بسبب استئثار وزارة المالية وجبريل بالعائدات الحكومية الاتحادية وتركيز الصرف على حركة العدل والمساواة وقواتها بمنحهم القدر الأكبر من الأموال والتمويل تحت بند دعم المجهود الحربي الذي يمثل في الواقع دعماً لحركة وقوات وزير المالية جبريل إبراهيم، مع حرمان الولايات من مستحقاتها المالية ونصيبها في العائدات الاتحادية.

اجتماع وزير الحكم الاتحادي مع ولاة الولايات بالخرطوم يوم الاحد الماضي

لـ(ديسمبر) كلمة

لمصلحة من؟

في بيانها الصادر مساء الثلاثاء 28 يوليو 2026، أعلنت قوى إعلان المبادئ مقاطعتها للدعوة التي تقدمت بها الآلية الخماسية لاجتماعات تشاورية تعقد في أديس أبابا في الفترة من 29 يوليو إلى 1 أغسطس. هذا القرار كان متوقعاً طالما تمسكت الخماسية بالنهج الذي يفرضه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية في تنظيمها للحوار السوداني-السوداني.

حيث ما زال الإصرار على إغراق الحوار بمجموعات منحازة لمعسكر الحرب في بورتسودان هو ديدن هذه الدعوات، رغم المذكرات المتكررة والتحذيرات الواضحة من القوى المناهضة للحرب أنها لن تشارك في حوار إلا إذا كانت ملكيته سودانية.

الملكية السودانية، ببساطة شديدة، تعني أن اختيار الأطراف المشاركة والموضوعات التي تناقش والجداول الزمنية للحوار يُترك أمرها للقوى المدنية السودانية، وأن لا يُسمح للأطراف العسكرية أو أي طرف دولي أو إقليمي بالسيطرة على الحوار أو تحديد أجندته.

نهج الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية المفروض على الخماسية أدى في السابق إلى فشل الاجتماعات التي كان مقرّراً انعقادها في يوليو 2024. وقد سعت القوى المدنية حينها، ممثلة في تحالف «تقدم» وحركتي عبد الواحد والحلو والمؤتمر الشعبي والبعث الأصل، إلى تلافي هذا الفشل بتقديم مذكرة حددوا فيها رؤيتهم لأسس العملية السياسية.

عاود الاتحاد الأفريقي وبدعم من الإيقاد تقديم دعوة ثانية في أبريل 2025 من دون أن يأخذ في الاعتبار المذكرة المقدمة إليه، ما حدا بالقوى المدنية إلى رفض الجلوس في قاعة واحدة مع مناصري الحرب، ما أدى مرة أخرى إلى فشل المحاولة.

وواصلت «صمود» جهودها بعد تشكيل الخماسية في أكتوبر 2025 بتقديم مذكرة دعت فيها للاتفاق على الأطراف المشاركة عبر تشكيل لجنة تحضيرية. وتلقفت سكرتارية الإيقاد المبادرة، ودعت إلى اجتماع في لواندا ومن ثم نقلته إلى جيبوتي للاتفاق على تشكيل اللجنة التحضيرية بمشاركة الكتلة الديمقراطية وصمود وتأسيس وفق المعايير التي حوتها المذكرة. لكن قبل يومين من عقد الاجتماع تم إلغاؤه جراء ضغوط إقليمية ومن حكومة بورتسودان.

في فبراير 2026، التقى تحالف صمود بالخماسية، وتم الاتفاق على استئناف المساعي من حيث توقفت الجهود في جيبوتي، وتم تأجيل الاجتماع من أبريل إلى يونيو بسبب التحضيرات لمؤتمر برلين حول السودان. ورفضت صمود دخول قاعة الاجتماعات في أديس أبابا في يونيو 2026 بعد أن اتضح لها أنها ممثلة بـ12 شخصاً والكتلة الديمقراطية بعدد مماثل، ومنح سيد أحمد الجاكومي 16 ممثلاً بالإضافة إلى مجموعة التجاني سيسي ومجموعات «كيزانية» بواجهات مختلفة.

حينها أعادت قوى إعلان المبادئ تقديم ورقة استندت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتهيئة المناخ كمدخل للسلام، وتشكيل لجنة تحضيرية كمدخل للحوار. الدعوة للاجتماع في 29 يوليو جاءت كمحاولة التفاف على الاتفاقات السابقة بدعوة 38 من القائمة المتفق عليها في جيبوتي و32 آخرين دون تحديد المعايير.

ذكرنا كل هذه التفاصيل لنقول إن ما هو واضح الآن أن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية لم يتعظا من تجربة بن لباد في دعوته لاجتماع السلام روتانا 2022م، ولا من محاولات الاتحاد الأفريقي المتكررة والتي في جوهرها السعي لشرعنة حكومة الانقلاب، وتصميم عملية سياسية على مقاس الفريق عبد الفتاح البرهان، وهو الأمر الذي ستواصل القوى المدنية معارضته.

ونرفع صوتنا لممثل الأمين العام للأمم المتحدة، بيكا هافيستو، أن يراجع تجربة سلفه رمطان لعمامرة، وأن يتفادى الوقوع في ذات الأخطاء، كما ندعو الاتحاد الأوروبي والإيقاد لتبني مواقف أكثر حزماً تجاه ما يقوم به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، لأن شعب السودان يستحق السلام والحرية والعدالة والحكم المدني.

لا للحرب.

نشاط لجنة تبادل المحتجزين تثير التساؤلات

الخرطوم: (ديسمبر)

أثارت التحركات الأخيرة للجنة أطلق عليها مسمى (اللجنة التحضيرية لتبادل المحتجزين) تساؤلات حول توقيت تلك التحركات، وإذا ما كانت تمهيداً للبدء في إجراءات تبادل أسرى بين أطراف الحرب بالسودان، وما إذا كانت تلك التحركات في هذا التوقيت بالذات استعداداً لإطلاق عملية تبادل وإطلاق سراح محتجزين سواء كانت من خلال مبادرة الصليب الأحمر الدولي أو أي مبادرة إقليمية أو دولية.

ونقلت وكالة السودان للأنباء (سونا) عقد اللجنة التحضيرية لتبادل المحتجزين اجتماعها الأول يوم السبت الماضي وإطلاقها مناشدة للمواطنين من ذوي المحتجزين والمفقودين المدنيين بالإبلاغ عن ذويهم المحتجزين لدى الدعم السريع في أقرب مركز للشرطة أو النيابة العامة خلال فترة أسبوع من تاريخه، أي حتى يوم السبت القادم الأول من أغسطس.

وطبقاً لـ(سونا) فإن الاجتماع ناقش التدابير اللازمة للتحضير لعملية تبادل المحتجزين عبر حصر وتصنيف المحتجزين وإعداد السجلات اللازمة، والتواصل مع الجهات المعنية من أجل التأكيد على التحضير الجيد لعملية التبادل، ووضع رؤية متكاملة لتقديم الدعم الطبي النفسي للمحتجزين قبل وأثناء وبعد عملية التبادل، كما أكدت اللجنة انخراطها بكل جدية وتعاونها التام مع كافة الجهات المعنية من أجل إنجاح عملية تبادل المحتجزين.

فيديوهات لـ(ديسمبر) تتطرق لاتهامات استخدام الأسلحة الكيميائية

عواصم: (ديسمبر)

قامت صحيفة (ديسمبر) وضمن الفيديوهات التي تقوم بإنتاجها التي تتناول قضايا منشورة في نسختها الورقية بنشر مقطعين ضمن (فيديوهات ديسمبر) تناولا الاتهامات الموجّهة للجيش السوداني باستخدام الأسلحة الكيميائية، وتم نشر الفيديوهات على منصات الصحيفة في كل من فيسبوك وأكس وقناة اليوتيوب وعلى موقعها الإلكتروني.

وتناول الفيديو الأول الذي قدمه الإعلامي ماهر أبوجوخ الوقائع التي نشرتها صحيفة (ديسمبر) حول الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية التي تطرقت لها صحيفة (ديسمبر) منذ عددها الخامس الصادر بتاريخ الخميس 5 يونيو 2025م والذي أشار لجمع فرق فنية أمريكية عينيات أثبتت استخدام الجيش في عدة مواقع لأسلحة كيميائية بناءً على التقرير الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الصادرة في 16 يناير 2025م نقلاً عن أربعة ضباط كبار في الجيش السوداني وحوى اتهامات للجيش والمجموعات المتحالفة معه باستخدام الأسلحة الكيميائية، بالإضافة للوقائع المتصلة بانفجار مخزن كلور بالخرطوم الذي اتهم الجيش باستخدامه كسلاح كيميائي.

وغطى الفيديو الثاني عدداً من الوقائع المتصلة بهذه القضية وتطوراتها وعلى رأسها تقرير عضوة المكتب التنفيذي لمحامي الطوارئ الأستاذة رحاب المبارك حول آثار استخدام السلاح الكيميائي في مناطق شرق سنار وجبل مويه التي جمعت من شهود عيان، بجانب ملخص تقرير «فرانس 24» الذي نشر على حلقتين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2025م وقامت الصحيفة بتلخيصهما، والذي قدم أدلة على استخدام أجزاء من شحنة كلور مستوردة من الهند في هجومين شمال الخرطوم بحري في سبتمبر 2024م.

وأظهرت الحلقة الثانية من تقرير «فرانس 24» أن الجهة المستوردة لشحنة الكلور التي استخدم جزء منها في هجمات شمال الخرطوم بحري هي «شركة الموانئ الهندسية» التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية ويتولى موقع المدير العام فيها العقيد بالجيش السوداني المهندس أنس يونس.

يذكر أن قائمة عقوبات أمريكية تم الإعلان عنها أواخر يونيو الماضي والتي شملت (8) جهات وأفراد شملت «شركة الموانئ الهندسية» ضمن الجهات المشمولة بالعقوبات الأمريكية بسبب دورها في استيراد معدات تم استخدامها في أغراض عسكرية، وهو ما فهم منه دور شركة الموانئ الهندسية في استيراد صفقات الكلور التي استخدم جزء منها كسلاح كيميائي في هجمات شمال الخرطوم بحري في سبتمبر 2024م.

مراقبون: تحركات مستشار البرهان السياسي في الملف التركي تهدف لإخفاء فشله الغربي

عواصم: (ديسمبر)

انخرط المستشار السياسي لقائد الجيش أمجد فريد في سلسلة اجتماعات في العاصمة التركية أنقرا مع عدد من الشخصيات السياسية التركية، بجانب عقد اجتماع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التركي بمقر هيئة الإغاثة الإنسانية والسودانية.

وشملت تحركات فريد لقاءات مع رئيس لجنة الشؤون الدستورية البرلمانية مراد ألب رسلان، ورئيس لجنة الدفاع الدفاع الوطني الفريق أول خلوصي أكار، ونائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية وعضو اللجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية الحاكم أمير بس، ورئيس الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) عبدالله إرن.

وأثارت زيارة فريد لتركيا وعقده لقاءات مع القيادات التركية السياسية والبرلمانية والعاملة في مجال العون الإنساني علامات استفهام لكون تعيينه مرتبطاً بشكل أساسي من قبل قائد الجيش بالملفات المرتبطة بالدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وإحداث اختراقات فيها، بالاستناد لما ظل يسوّق ويردّد عنه بأنه على صلات بالنافذين والمؤثرين في تلك الدول.

وطبقاً لمصادر مطلعة طلبت حجب أسمائها فإن زيارات فريد ولقاءاته مع دوائر صنع القرار الأمريكي لصالح قائد الجيش بدأت فعلياً قبل صدور قرار تعيينه الرسمي، فيما تم استكمالها خلال زيارته الأخيرة المعلنة للولايات المتحدة في أبريل الماضي، ليقوم لاحقاً بزيارة إلى إسبانيا في يونيو الماضي.

وأشار مراقبون، تحدثوا لـ«ديسمبر» تعليقاً على زيارة أمجد فريد لتركيا، إلى عدم وجود دور فيما يتصل بملفات العلاقات التركية مع سلطة قائد الجيش نظراً لصلات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين، لكنهم نبهوا إلى ضعف النتائج المتوقعة من تعيينه بالنسبة لسلطة قائد الجيش التي كانت تعول عليه كثيراً لإحداث اختراقات في العلاقات مع واشنطن أو لندن أو حتى إسرائيل، حيث كانت حصيلة الرجل «صفراً» دون الوصول للنتائج المرجوة، ونوهوا إلى أن الانخراط في الملف التركي «يمثل محاولة من فريد لإظهار نجاح جراء الحصيلة الضعيفة لتحركاته الدبلوماسية والخارجية».

وأشار المراقبون لعدم اقتصار محاولة تحقيق نجاحات بالملفات الخارجية فقط ولكنها شملت حتى الملفات الداخلية، كالمقترح الذي تقدم به المتصل برعاية تشجير ولاية الخرطوم، موضحين أن تلك الأنشطة تهدف فعلياً «لخلق نجاح للرجل الذي فشل في مهمته الأساسية ويسعى للتغطية عليها بالبحث عن ملفات خارج نطاق مهامه الرسمية».

وأكد مصدر عليم لـ«ديسمبر»، طلب حجب اسمه لحساسية موقعه، وجود نقاشات داخل الدوائر المقربة من قائد الجيش باتت مقتنعة بفشل أمجد فريد وتعمل من أجل إقناع قائد الجيش بإنهاء مهامه، وأشاروا إلى أن البرهان بات مقتنعاً بضعف أداء فريد «لكنه سيختار الوقت المناسب لإعلان إعفائه من موقعه لتجنب أي ردود فعل سلبية وغاضبة مماثلة لما فعله بعد إنهاء مهامه كمساعد لكبير مستشاري رئيس الوزراء الشيخ خضر خلال فترة الحكومة المدنية الانتقالية.

ديسمبر حرية - سلام - وعدالة
الخميس 30 يوليو 2026م
https://decembernews.com

الأمم المتحدة تحذر من استغلال الصمغ العربي في تمويل حرب السودان

ثروة السودان الزراعية تحولت إلى وقود لاقتصاد الحرب

جنيف: (ديسمبر)

كشف تقرير حديث صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الخامس عشر من يوليو 2026 أن استغلال الموارد الطبيعية في السودان، وفي مقدمتها الصمغ العربي، يسهم في تمويل الحرب الدائرة في البلاد ويعرض سلاسل الإمداد العالمية لمخاطر متزايدة تتعلق بحقوق الإنسان. وجاء في التقرير أن السودان كان ينتج نحو 80%من الصمغ العربي على مستوى العالم قبل اندلاع الحرب. وقد تحول الصمغ العربي منذ أبريل 2023 إلى حلقة من حلقات اقتصاد الحرب المتشابكة، وبات مصدراً لتمويل أطراف النزاع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما بات الحصول على مادة الصمغ العربي يطرح تحديات خطيرة أمام الشركات العالمية التي تعتمد على هذه المادة الخام.

وجاء في التقرير التي يحمل عنوان «الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في النزاعات: الصمغ العربي من السودان» أن الصمغ العربي كان قبل اندلاع الحرب يدر ما بين 111 و183 مليون دولار سنوياً، وكان نحو خمسة ملايين سوداني يعتمدون عليه مصدراً مباشراً أو غير مباشر للدخل. وتمتد مناطق إنتاجه الرئيسية عبر ما يُعرف بـ«حزام الصمغ» الذي يشمل إقليمي كردفان ودارفور والنيل الأزرق والنيل الأبيض وسنار والقضارف، وهي مناطق تعرضت لبعض أشد انتهاكات الحرب وثيقة التوثيق.

ويستخرج الصمغ العربي من العصارة الطبيعية لشجرة السنط السنغالي المنتشرة في حزام يمتد عبر وسط أفريقيا، ويعد من أهم المواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية والدوائية. ويستخدم بوصفه مادة مستحلبة ورابطة في المشروبات الغازية والآيس كريم والحلويات والعلكة، إضافة إلى الأدوية ومستحضرات التجميل والمواد اللاصقة والطلاءات، ويظهر على ملصقات المنتجات بأسماء مثل الصمغ العربي أو صمغ الأكاسيا.

وتستورد الشركات العالمية نحو 200 ألف طن من الصمغ العربي سنوياً، وبلغت قيمة السوق العالمية نحو 300 مليون دولار في عام 2024، ما يجعله مادة أولية إستراتيجية تعتمد عليها صناعات كبرى. وتعكس أهميته أن الولايات المتحدة استثنت الصمغ العربي من العقوبات التجارية التي فرضتها على السودان- في تسعينيات القرن الماضي وفي 17 يوليو الجاري- لضمان استمرار إمداداته إلى الأسواق العالمية.

الصمغ العربي: يتحول إلى وقود للحرب

يشير التقرير إلى أن الصمغ العربي يظل أحد أهم الصادرات السودانية التي يعتمد عليها العالم، إذ كان السودان يستحوذ قبل الحرب على نحو 70 %إلى 80% من صادرات الصمغ الخام العالمية. ويعتمد عليه قرابة 5 ملايين شخص بشكل مباشر أو غير مباشر، خصوصاً في مناطق «حزام الصمغ» الممتد عبر كردفان ودارفور والنيل الأزرق وسنار والقضارف، حيث يشكل مصدر دخل مهماً لصغار المزارعين والسكان شبه الرحل في مواسم الجفاف. وكانت هذه المناطق قبل الحرب تشهد عمليات حصاد سنوية تجلب دخلاً يتراوح بين 111 و183 مليون دولار سنوياً وتعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

لكن منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 تحولت هذه السلعة الاستراتيجية إلى واحدة من أدوات تمويل الصراع. إذ وثق التقرير سلسلة من الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها طرفا النزاع، وعلى رأسها عمليات النهب الواسع لمخزونات الصمغ العربي، حيث قامت عناصر تابعة لقوات الدعم السريع في أبريل 2023 بنهب وإحراق مستودعات في الخرطوم كانت تحوي كميات كبيرة من الصمغ الجاهز للتصدير مما تسبب بخسائر فادحة للتجار والمصدرين. وتكررت عمليات النهب في مايو 2025 عندما اجتاحت قوات الدعم السريع سوق الصمغ العربي ومستودعاته في مدينة النهود بولاية غرب كردفان؛ أحد أهم مراكز تجارة الصمغ في السودان، وسط تقارير عن مقتل مدنيين حاولوا الدفاع عن ممتلكاتهم. وكانت أكثر من 540 شاحنة محملة بالصمغ جاهزة للتصدير من النهود وقت وقوع الهجوم. وتشير تقديرات الفريق إلى أن كمية الصمغ المنهوب بين يناير ويونيو 2024 بلغت نحو 3,700 طن بقيمة تجاوزت 14.5 مليون دولار تم نقل معظمها عبر طرق التهريب إلى الدول المجاورة.

كما وثق التقرير سيطرة قوات الدعم السريع على طرق التجارة وفرض الرسوم، حيث أنشأت نقاط تفتيش غير رسمية ونظاماً للرسوم والإتاوات على حركة البضائع في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك الصمغ العربي، مما أجبر التجار على دفع مبالغ تتراوح بين عدة مئات وآلاف الدولارات لكل شاحنة. ووصل عدد نقاط التفتيش على بعض الطرق إلى 40 نقطة، مما يجعل تكاليف النقل والرسوم تلتهم ما يصل إلى 60% من قيمة الشحنة. ويتحمل المنتجون الصغار في نهاية السلسلة العبء الأكبر بانخفاض الأسعار التي يتلقونها.

الصمغ العربي كان قبل اندلاع الحرب يدر ما بين 111 و183 مليون دولار سنوياً، وكان نحو خمسة ملايين سوداني يعتمدون عليه مصدراً مباشراً أو غير مباشر للدخل، وتمتد مناطق إنتاجه الرئيسية عبر ما يُعرف بـ«حزام الصمغ» من شرق البلاد إلى غربها

وفرضت قوات الدعم السريع في أكتوبر 2024 قيوداً مشددة على نقل البضائع نحو مناطق سيطرة الجيش، مما دفع التجار إلى تحويل مسار شحناتهم نحو طرق تهريب بديلة عبر جنوب السودان وتشاد، وارتفعت الأسعار في جنوب السودان بنحو ألف دولار للطن الواحد مما يجعل التهريب أكثر ربحية. وفي أغسطس 2025 أوقفت مخابرات الدعم السريع شاحنات محملة بالصمغ متجهة إلى تشاد وصادرت حمولتها مستندة إلى ما وصفته مرسوماً صادراً عن قيادتها، مما كشف عن تنظيم داخلي لهذه العمليات.

منافذ جديدة للتهريب

وفيما يتعلق بانقسام سلسلة التوريد وفقدان التتبع مع توسع رقعة الحرب، انقسمت سلسلة توريد الصمغ العربي بين مناطق سيطرة الجيش والدعم السريع. ففي مناطق سيطرة الجيش مثل أجزاء من كردفان الجنوبية والنيل الأزرق استمر تدفق الصمغ نحو كوستي ثم بورتسودان للتصدير. لكن التجار واجهوا أيضاً رسوماً متعددة تشمل ضرائب الولاية ورسوم وزارة المالية والرسوم الإتحادية والزكاة، مما قلص هوامش الربح وأجبر البعض على دفع رشاً إضافية لتجاوز نقاط التفتيش.

بينما في مناطق سيطرة الدعم السريع، مثل غرب كردفان وأجزاء من دارفور، أسفرت عمليات النهب والسيطرة على مسارات التجارة عن نشوء شبكات تهريب عابرة للحدود تحولت بموجبها كميات ضخمة من الصمغ السوداني نحو دول الجوار. فالصمغ القادم من مناطق سيطرة قوات الدعم السريع في غرب كردفان وأجزاء من دارفور بات يسلك مسارات بديلة عبر سوق النعام في جنوب السودان فجوبا ثم ميناء ممباسا في كينيا، بينما تتجه كميات أخرى نحو تشاد ومنها إلى ميناء دوالا في الكاميرون.

وظهرت مراكز تجارية جديدة في أدري التشادية وأويل في جنوب السودان تستقبل الصمغ المنهوب أو المهرب وتعيد تصديره كمنتج محلي، مما أضعف قدرات التتبع والرقابة بشكل كبير، وزاد من صعوبة تحديد مصدر الصمغ بالنسبة للمشترين الدوليين. وقد رصد التقرير ارتفاعاً لافتاً في أحجام صادرات الصمغ العربي من بعض دول الجوار منذ اندلاع الحرب بما يتسق مع سيناريو إعادة تصدير الصمغ السوداني تحت مسميات أخرى.

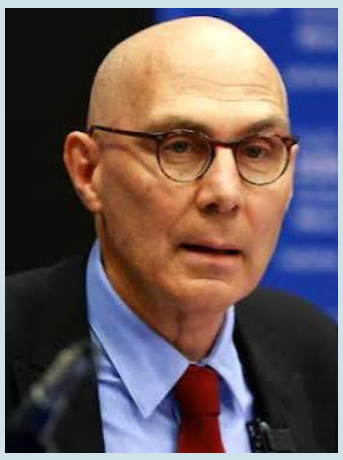

فولكر تورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان

مسؤولية الدول والشركات في منع تمويل النزاع

يحمّل التقرير مسؤولية جسيمة لكل من الدولة السودانية والدول المجاورة ودول العبور والدول المستضيفة للشركات التي تعتمد على الصمغ العربي في منتجاتها في قطاعات المشروبات الغازية والحلويات والأدوية ومستحضرات التجميل. فبالنسبة للسودان ورغم أن الحرب قيدت قدرة السلطات على الرقابة إلا أن التزاماتها القانونية بحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي لا تزال قائمة. وقد وثق التقرير حالات تمتع فاعلين تجاريين مرتبطين بالأجهزة الأمنية بامتيازات غير متاحة للتجار العادين، مما أثار مخاوف بشأن المعاملة غير المتكافئة وضعف الرقابة التنظيمية واستغلال بعض المنتجين، من خلال ترتيبات احتكارية قبل الحرب وبعدها، حيث كانت شركة مرتبطة بالأجهزة الأمنية تعمل عبر وسطاء محليين يقدمون تمويلاً محدوداً للمزارعين ثم يشترون معظم الإنتاج بأسعار يحددونها هم أنفسهم.

أما بالنسبة للدول المجاورة كتشاد وجنوب السودان، فيشير التقرير إلى ضعف في الرقابة الحدودية والإجراءات الجمركية مما يسمح بإعادة تصدير الصمغ العربي السوداني كمنتج محلي وتهريب كميات كبيرة من دون وثائق، ويرافق ذلك زيادة كبيرة في صادرات بعض هذه الدول بشكل لافت بعد اندلاع الحرب، حيث ارتفعت واردات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من الصمغ من الدول المجاورة من 12.200 طن عام 2023 إلى نحو 19.700 طن عام 2024، في حين انخفضت الواردات المباشرة من السودان من 66.700 طن عام 2022 إلى 49.900 طن عام 2024، مما يثير شكوكاً قوية حول إعادة تسمية وتهريب الصمغ السوداني عبر هذه الدول.

وبالنسبة للشركات العالمية يحذر التقرير من أن إجراءات التدقيق من الموردين الحالية التي تستند إلى شهادات وتصريحات المصدرين لم تعد كافية في ظل اقتصاد الحرب الحالي. فالتصريحات الصادرة عن الجمعية الدولية للترويج للصموغ، والتي تؤكد استمرار التوريد الآمن وخلو الموردين من صلات بأطراف النزاع، لا تعكس المخاطر الحقيقية المتمثلة في النهب وضعف التتبع واحتمال إعادة تصنيف الصمغ المنهوب وإعادة طرحه في الأسواق. كما أن بعض الشركات تشير إلى مبادرات تطوعية مثل Sedex و EcoVadis و Fair For Life. ولذلك، تدعو المفوضية في تقريرها هذه الشركات إلى تجاوز الفحوصات التقليدية، والقيام بعمليات تدقيق موسعة، وإجراء تحليل متعمق يشمل مسارات النقل والتوريد ودور الوسطاء وتداعيات النزاع على حقوق الإنسان في مناطق الإنتاج. كما تشدد المفوضية على ضرورة توفير آليات آمنة لتلقي الشكاوى من المتضررين، ولا سيما المنتجين والعمال والتجار والناقلين الذين تعرضوا للنهب أو الاحتجاز أو العنف، لضمان سماع أصواتهم ومعالجة مظالمهم بجدية.

واجبات دولية تحت المجهر: دعوة عاجلة للتحرك

في ختام هذا التقرير وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خمس توصيات عاجلة إلى جميع الأطراف المعنية. في البداية حثت المفوضية طرفي النزاع على الالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي والوقف الفوري لأعمال النهب والهجمات التي تستهدف المدنيين والمنشآت المدنية والاعتداء على المدنيين المرتبطين بسلسلة قيمة الصمغ العربي. وطالبت الحكومة السودانية بتعزيز الرقابة الفعالة على قطاع الصمغ العربي والتحقيق في حالات الفساد والإكراه وضمان الشفافية في تحصيل الرسوم ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات. كما طالبت الدول المجاورة ودول العبور بتعزيز ضوابط الحدود والجمارك ومتطلبات التدقيق من سجلات المنشأ لمنع إعادة تصدير الصمغ السوداني المهرب كمنتج محلي والتعاون الدولي لمكافحة التهريب والتزوير. وفي الوقت نفسه طالبت المفوضية الدول المقر للشركات العالمية في مرحلة المعالجة والتوزيع والاستخدام النهائي بوضع توقعات واضحة تلزم الشركات العاملة في نطاقها باعتماد معايير العناية الواجبة المعززة لحقوق الإنسان عند الاستيراد من مناطق النزاعات المسلحة وضمان وجود آليات إنصاف قضائية وغير قضائية فعالة للمتضررين.

وأخيراً دعت المفوضية الشركات العاملة في سلسلة قيمة الصمغ من مصدرين ومعالجين ومشترين إلى إيلاء عناية واجبة معززة ومراعية لحساسيات النزاع تتجاوز إجراءات التدقيق الاعتيادية من الموردين، تشمل تقييم ظروف السيطرة على المسارات ودور الوسطاء وتدقيق مسارات النقل وإعادة التصنيف المحتملة عبر دول الجوار، مع الإفصاح العلني عن كيفية معالجة هذه المخاطر. هذا بالإضافة إلى بذل أقصى جهد ممكن لاستخدام النفوذ لتحسين أوضاع المتضررين ودعم سبل العيش المستدامة للملايين الذين يعتمدون على هذا القطاع الحيوي.

ذهب أبيض في خضم حرب سوداء

وهكذا يرسم التقرير صورة قاتمة لواحد من أهم الموارد الزراعية السودانية، وقد تحول من رافد للتنمية والأمن الغذائي لملايين السودانيين إلى أداة لتمويل الحرب وتقوية أطرافها. ويبقى الصمغ العربي السوداني يتدفق إلى المصانع والأسواق العالمية في منتجات الحلويات والمشروبات الغازية والأدوية ومستحضرات التجميل بينما تظل التساؤلات قائمة: هل يعلم المستهلك الدولي أن ما يتناوله قد يحمل في طياته شيئاً من معاناة المزارع السوداني الذي نُهب محصوله أو أُضطر للنزوح قسراً عن أرضه أو بيعت بضاعته لتمويل الحرب التي تطحنه؟.

كمية الصمغ المنهوب بين يناير ويونيو 2024 بلغت نحو 3,700 طن بقيمة تجاوزت 14.5 مليون دولار تم نقل معظمها عبر طرق التهريب إلى الدول المجاورة

الحليف الذي يُستهلك

كيف تحوّلت الكتلة الديمقراطية من غطاء سياسي للبرهان إلى عبء يجب التخلص منه؟

رئيس الكتلة الديمقراطية جعفر الميرغني ونائب رئيس الكتلة دكتور جبريل ابراهيم

قيادات من الكتلة الديمقراطية

تقرير خاص: (ديسمبر)

منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، بدت الكتلة الديمقراطية أقرب الحلفاء المدنيين للمؤسسة العسكرية، وأحد أهم مصادر غطائها السياسي. لكن الحرب، والتحركات الإقليمية والدولية، والحديث المتصاعد عن تعديل الوثيقة الدستورية، توحي بأن هذه العلاقة - التي قامت على تقاطع المصالح أكثر من وحدة الرؤية - تدخل مرحلة يُعاد فيها ترتيب موازين القوة داخل معسكر السلطة نفسه. فالتحالفات في السياسة السودانية نادراً ما تكون دائمة، وما منح الكتلة موقعاً متقدماً قد يكون اليوم ذاته ما يهدد بتهميشها، مع انتقال أولويات قائد الجيش عبد الفتاح البرهان من البحث عن حلفاء يوفرون غطاءً سياسياً إلى إعادة هندسة السلطة في مرحلة ما بعد الحرب.

في المعادلة العسكرية السودانية، يُنظر إلى الحلفاء المدنيين كـ«دروع سياسية» مؤقتة تُستهلك لامتصاص الصدمة، ثم يُتخلَّص منها بمجرد أن تبدأ في التطلع نحو مسارات مستقلة

مخطط جديد

في 15 أبريل 2026، وقّعت القوى المدنية المشاركة في مؤتمر برلين وثيقة مشتركة، ثم اعتمد المجتمعون، في 30 أبريل، خارطة طريق نصّت على هدنة إنسانية فورية تمهد لوقف دائم لإطلاق النار، وعلى أن يقرر الشعب السوداني حكمه عبر عملية سياسية سودانية-سودانية شاملة. وبينما كانت هذه المبادئ تدعو صراحةً إلى «قيادة مدنية مستقلة لا تسيطر عليها أي جهة متحاربة»، كانت ملامح مخطط مختلف تماماً تُحكِم بهدوء في القصر الرئاسي عملية جراحية سياسية تهدف إلى تفكيك القاعدة المدنية ذاتها التي استند إليها البرهان للوصول إلى السلطة، وتحديداً «الكتلة الديمقراطية».

بالنسبة لقيادات مثل مني أركو مناوي، الأمين داوود، ومبارك أردول، بدأت الحقيقة تتكشف ببطء لكنها قاسية. في المعادلة العسكرية السودانية لا يُنظر إلى الحلفاء المدنيين كشركاء في الحكم، بل كـ«دروع سياسية مؤقتة» تُستهلك لامتصاص الصدمة، ثم يُتخلّص منها بمجرد أن تبدأ في التطلع نحو مسارات مستقلة. اليوم، لم يعد السؤال «هل سيتخلى الجيش عن حلفائه؟»، بل «كيف سيتم تهميشهم قانونياً عبر التعديل الدستوري المرتقب قبل أن يدق جرس الإنذار الدولي؟».

وهم الشراكة

لفهم حجم التراجع، يجب العودة إلى لحظة التأسيس. لم تكن مشاركة الكتلة في دعم تحركات انقلاب أكتوبر 2021، ثم في تشكيل الحكومة نوفمبر 2022، انحيازاً أيديولوجياً، بل «صفقة مصلحة» واضحة: قدم المدنيون الغطاء السياسي والشرعية الإدارية التي افتقدها الجيش، مقابل حصص في السلطة بدت حينها مكاسب استراتيجية.

لكن التحالف كان يحمل بذور فنائه منذ اليوم الأول. فالجيش يتعامل مع «الشرعية المدنية» كسلعة استهلاكية لا كشريك مؤسسي. كان دور الكتلة امتصاص غضب الشارع وتبرير الانقلاب، ولاحقاً تبرير الحرب ضد «الدعم السريع»، بينما كان البرهان يبني في الخفاء هياكل موازية تضمن له الانفراد بالقرار. والخطأ الفادح الذي وقعت فيه هذه الكتل كان الاعتقاد بأن مناصبها تمنحها «حق الفيتو»، بينما كانت في الواقع مجرد «أقفاص ذهبية» عزلت قياداتها عن قواعدها الشعبية، وجعلتها رهينة لمزاج قائد الجيش حتى تصبح تكلفة الاحتفاظ بها أعلى من فائدتها.

لحظة الكشف

جاءت لحظة الصدع عندما بدأت مؤشرات من داخل الكتلة تشير إلى ميل نحو المسارات الدولية، لا سيما المشاركة في لقاءات أديس أبابا وبرلين، والتوقيع على وثائق تدعو لـ«حوار سوداني-سوداني» يفضي إلى سلطة مدنية انتقالية. من منظور البرهان، لم يكن هذا «تطويراً للموقف»، بل «خروجاً عن النص» ومحاولة لكسب شرعية دولية مستقلة عن الجيش. والمفارقة أن القوى التي دعمت انقلاب الجيش على الحكم المدني تجد نفسها اليوم مستهدفة لأنها بدأت تستجيب للضغوط الدولية الداعية لوقف الحرب.

وهو ما يتقاطع مع ما خلصت إليه مؤسسات دولية مرموقة، حيث يؤكد تحليل صادر عن معهد «تشاتام هاوس» في أبريل 2026 أن أي عملية سياسية مدعومة دولياً ينبغي أن تستند إلى مشاركة مدنية واسعة يتقدمها فاعلون غير منحازين، لا أن تُدار من الأطراف المتحاربة نفسها. هذا المعيار الدولي يضع المجموعات المتحالفة مع البرهان أمام حائط مسدود إما القطيعة مع قائد الجيش والانحياز للمسار الدولي، أو البقاء في فلك «الهتيفة» العسكرية وما يعنيه من عزلة دولية ورفض شعبي متزايد.

لم تطل فترة الهدوء النسبي طويلاً. ففي الثاني من يونيو 2026، عشية الاجتماع التحضيري للحوار «السوداني-السوداني» في أديس أبابا، انشق الجسد السياسي للكتلة علناً. أعلن أربعة عشر فصيلاً منضوياً تحت مظلتها - من بينها حزب الاتحادي الأصل، وحركة العدل والمساواة، ومجلس البجا - انسحابها من المشاركة، محتجةً بانفراد «الآلية الخماسية» الدولية بصياغة الأجندة، ورافضةً بشكل قاطع إشراك وفد تحالف «تأسيس» الذي وسمته بـ«المليشيا المتمردة». في المقابل، اختارت حركات مني أركو مناوي، ومبارك أردول، والأمين داوود، المضي قدماً في المشاركة تحت يافطة الكتلة، مُصرةً على أنها «الممثل الشرعي الوحيد» للمكون المدني، في خطوة بدت وكأنها محاولة يائسة لإنقاذ ما تبقى من شرعيتها المتآكلة أمام انكشاف أوراقها مع البرهان.

هذا الانقسام هو الدليل الميداني الأوضح على أن التصدع لم يعد توقعاً تحليلياً بل واقعاً معلناً: القيادات الثلاث نفسها - مناوي وأردول وداوود - هي من اختار المضي في أديس أبابا، بينما تخلّت عنها قوى أخرى كانت حتى الأمس القريب تقف في خندقها.

بوادر تصفية

وإذا كان انقسام أديس أبابا في الثاني من يونيو 2026 قد كشف عن تصدع أفقي في جسد الكتلة الديمقراطية، فإن ما تسرّب لاحقاً من أروقة القصر يكشف مساراً أخطر بكثير: استهداف القيادات بشكل فردي. فبحسب تقارير صحفية، نشب خلاف بين البرهان ومناوي، بعد أن أبلغ الأخير قيادات الكتلة في اجتماع مغلق بوجود ما وصفه بـ«مؤامرة عسكرية-إسلامية لتقسيم البلاد». غير أن أحد الحاضرين نقل فحوى الاجتماع إلى البرهان، الذي ردّ باتهام الكتلة ومناوي بـ«الفشل السياسي»، بل إن المصادر ذاتها أشارت إلى أن البرهان بدأ يعمل على إزاحة مناوي من قيادة حركته لصالح محمد بشير عبد الله أبونمو.

اللافت أن مناوي نفى لاحقاً، في مقابلة مع قناة «العربية»، وجود أي خلاف علني، قائلاً: «حتى الآن، ومن الناحية الرسمية، لم أجد أي خلاف مع الجيش»، مؤكداً أن «الكتلة كتلة سياسية مستقلة، لا تتبع للجيش أو الحكومة، وأي شخص يعتقد أنها دمية في يد أحد فهو مخدوع». وحول انقسام أديس أبابا، اكتفى بالقول: «الخلافات حصلت وطُويت صفحتها».

هذا النفي لا يُبطل ما تسرّب من مصادر مطلعة، بل يضيف قراءة تحليلية أخرى؛ فإما أن تكون التهدئة استباقية لمنع انهيار مبكر، أو أن الخلاف طُوي مؤقتاً، لأن البرهان ما زال بحاجة إلى غطاء مناوي حتى حسم «المقص الدستوري». وفي الحالتين، يبقى النمط التاريخي ثابتاً: تقارب علني وتفاوض على التصفية في الخفاء.

حين تعجز المَدافع عن حسم المعركة، تتحول المكاتب القانونية إلى ساحات قتال بديلة

المقص الدستوري

لا يعتمد الجيش على المواجهات المباشرة مع حلفائه المدنيين لتصفيتهم، بل يلجأ إلى أداة أكثر فتكاً وهدوءاً: «الهندسة الدستورية». المخطط الحالي لا يهدف فقط إلى تعديل الوثيقة الدستورية لتمكين الفريق البرهان من منصب رئيس الجمهورية، بل يتضمن حلاً شاملاً لمؤسسات الفترة الانتقالية الحالية (مجلس السيادة والحكومة الانتقالية).

وقد بدأت ملامحه تتضح مؤخراً، حين طرح تنظيم «كيان الشمال» مبادرة لاستبدال مجلس السيادة الجماعي بمنصب رئيس جمهورية يستمد شرعيته من استفتاء شعبي مباشر، مع فترة انتقالية مدتها 39 شهراً- غطاء «شعبي» ظاهري لتجاوز التوافقات السابقة مع الكتلة الديمقراطية.

من الناحية القانونية، يمثل هذا الحل «تصفية باردة» لمكاسب الكتلة. فبمجرد حل هذه المؤسسات يُسحب البساط من تحت أقدام من يشغلون مناصب وزارية أو سيادية نيابة عنها، ليتم استبدالهم إما بهياكل جديدة يسيطر عليها الجيش بشكل مباشر، أو بتعيينات فردية موالية لا تمثل أي كتلة سياسية منظمة.

ولا يقتصر مسار «التصفية القانونية» على الوثيقة الدستورية فحسب، فاتفاقية جوبا للسلام - الإطار القانوني لمشاركة حركات الكتلة في السلطة أصلاً - باتت هي الأخرى مادة تفاوض مفتوحة. وقد أقرّ مناوي نفسه بأن تنفيذها «لم يتجاوز 5%»، وأن «أطراف الاتفاق يمكن أن تجلس وتقيّم، وتجري تعديلها أو حتى تلغيها»، وهو تصريح يفتح الباب أمام قراءتين؛ إما ثقة قيادي متمسك بشراكته، أو اعتراف مبكر بأن ورقته القانونية الأخرى قابلة هي أيضاً لإعادة تفاوض من موقع ضعف.

مني أركو مناوي: «أي شخص يعتقد أن الكتلة الديمقراطية عبارة عن دمية في يد أحد فهو مخدوع»

خيارات مهشمة

تضيق الخيارات أمام مناوي وداوود وأردول بشكل دراماتيكي، وتتحول إلى معادلة وجودية بثلاثة مسارات متشابكة.

يتمحور أولها حول «الرضوخ والقبول بالتهميش»، بمعنى البقاء في المدار العسكري وقبول الأدوار الشكلية الجديدة بعد التعديل الدستوري. هذا الخيار يضمن البقاء في «غرفة الانتظار»، لكنه

الفريق عبدالفتاح البرهان

يكلفهم مصداقيتهم التاريخية، ويجعلهم هدفاً سهلاً للغضب الشعبي الذي يربطهم بتقويض الانتقال عبر دعم الانقلاب العسكري واستمرار الحرب. ونفي مناوي الأخير لأي خلاف مع الجيش، وتأكيده أن السودان «ليس ملكاً للجيش» لكنهم «شركاء مع الحكومة»، يمكن قراءته كمحاولة للبقاء ضمن هذا الخيار حتى في اللحظة التي تتقوض فيها الشراكة من الداخل.

أما المسار الثاني فيتمثل في «نفض اليد عن البرهان والعودة للمعارضة»، والمضي بخطوات جادة في الطريق الذي اختطه قادة الكتلة في لقاءات أديس أبابا وبرلين نحو وقف الحرب والانتقال المدني. هذا الخيار يمنحهم شرعية دولية أخلاقية، لكنه يعني حرق الجسور مع قائد الجيش، ومواجهة مخاطر أمنية وسياسية جمة، بما في ذلك احتمال انشقاق قواعدهم أو تجريدهم من مناصبهم فوراً. وقد بدأت ملامحه تتجسد على لسان أردول، الذي رفض علناً في 21 يوليو 2026 تفكيك مؤسسات الحكم الانتقالي دون عملية سياسية أو انتخابات، واصفاً ذلك بـ«الانتهازية السياسية» - رداً ضمنياً على أصوات تنادي بتنصيب البرهان رئيساً، بعد يوم واحد فقط من لقاء جمع البرهان بقيادات الكتلة برئاسة جعفر الميرغني. واللافت أن مناوي، على النقيض من أردول، بدا أقرب إلى الخيار الأول - ما يعزز فرضية أن الكتلة لم تعد تتحرك ككتلة واحدة، بل ككيانات فردية.

ويبقى المسار الثالث، وهو الأرجح، مرتبطاً بـ«التفكك الداخلي»، حيث ينقسم أفراد الكتلة بين من يختار المسار الأول ومن يختار الثاني، مما يؤدي إلى تفكك الكيان كقوة سياسية موحدة، ويسهل على الجيش ابتلاع أطيافه بشكل فردي. وهذا لم يعد افتراضاً نظرياً: انقسام أديس أبابا كان أول مؤشر، تلته مؤشرات تصفية فردية لمناوي، ثم تباين علني في المواقف - نفي وتهدئة منه، ورفض صريح من أردول. هذه الطبقات المتعددة تعني أن الجيش قد لا يحتاج حتى إلى استكمال «المقص الدستوري»، إذ تتكفل الضغوط الدولية والانقسامات الداخلية بذلك تلقائياً.

لا مكان في هذه المعادلة إلا لمن يملك قوة على الأرض، أو شرعية شعبية لا تقبل المساومة

تشريح حي

إن ما يحدث للكتلة الديمقراطية اليوم ليس مجرد مناورة سياسية عابرة، بل هو «تشريح حي» لطبيعة العلاقة بين العسكر والمدنيين في السودان. التجارب المتراكمة تؤكد أن الرهان على المؤسسة العسكرية كشريك في الانتقال الديمقراطي هو رهان خاسر مسبقاً.

لكن الأبعاد الإنسانية للأزمة تضيف طبقة أخرى من المأساة. فبينما تتصارع النخب على فتات السلطة، يعاني ثلثا السكان من انعدام الأمن الغذائي، وتتفشى الأوبئة في ظل نظام صحي مدمر، ويُحاصر المدنيون في مدن مثل الأبيض بين نيران المسيرات وطوابير الجوع. إن أي تسوية مستقبلية لا تنبثق من منصة مدنية عريضة ومستقلة، وتكتفي بإعادة تدوير الوجوه نفسها تحت مسميات دستورية جديدة، لن تكون سوى «استراحة محارب» تمهد لانهيار جديد، وتترك الشعب السوداني يدفع الثمن الأكبر مرة أخرى.

إذا كان هذا هو المصير الذي يُعدّ لمن ساندهم في أوقات الحسم، فإن الرسالة واضحة لمن يعارضهم أو يقف على الحياد: لا مكان في هذه المعادلة إلا لمن يملك قوة على الأرض، أو شرعية شعبية لا تقبل المساومة.

السياسي الذي فعل كل شيء.. إلا السياسة

شوقي عبد العظيم

قبل عام 2011 إذا سألك أحدهم عن أبناء رئيس حزب الامة وإمام الأنصار الراحل الصادق المهدي وعن أكثرهم مشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية ستضع في أول القائمة الدكتورة مريم المنصورة، يعقبها في القائمة صديق الصادق ثم رباح ثم أم سلمة وبقية الأبناء والبنات، وربما يسقط اسم ضابط الجيش عبد الرحمن الصادق من القائمة بالمرة. إلا أنه في نوفمبر 2011 أذيع اسمه على أنه مساعد للرئيس المخلوع عمر البشير للشؤون الأمنية.

ومن يومها تعلق عبدالرحمن بالمناصب واضطر للوقوف أمام الكاميرات تحت الأضواء وأن يعتلي المنابر، وإن كان لا يزال يهابها ويتعثر عند ركوبها.

ومن يتتبع سيرة الرجل بعد توليه منصب المساعد، في حكومة الجنرال الذي اغتصب الحكم من والده، سيجدها خصمت من عبد الرحمن أكثر من أنها أضافت إليه. نظر كثيرون إلى تجربته مساعداً لقائد انقلاب الإسلاميين (1989) باعتباره استفزازاً واستدراجاً للإمام الراحل الصادق شخصياً ولحزب الأمة، كما أنها مليئة بالمواقف السياسية المحرجة. ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك تجربة عبد الرحمن السياسية المتواضعة، أو ربما المعدومة لولا أنه ابن حفيد أحد السيدين؛ الصادق المهدي.

بعيداً عن السياسة بأمر النميري

من أيام صباه الأولى كان عبد الرحمن الصادق منصرفاً عن السياسة منشغلاً بالفروسية والبيادة، رغم ما علق به منها، لكونه من بيت زعامة سياسية. الفروسية وركوب الخيل أيضاً كانتا تقليداً متبعاً عند آل المهدي، كما أنه صاحب بسطة في الجسم الأمر الذي أهله لذلك.

من المعتاد في السودان أن تتفتح شخصية أي سياسي في المرحلة الثانوية، وها هو عبد الرحمن في مدرسة خورطقت الثانوية- إحدى المدارس القومية ذائعة الصيت وقتها- بعد أن أتاها منقولاً من مدرسة أم درمان الثانوية، جاء إليها في 1984 تسبقه الكنية (ود الصادق المهدي).

والمفارقة المدهشة أن والده كان حينها رئيس وزراء أطاح به انقلاب جعفر النميري، ثم صالحه وصار ذا منصب رفيع فيه قبل اعتقاله حتى سقوط نظام مايو. استقبلته أروقة المدرسة وداخلية دوليب على أنه حدث مهم وخاصة زملاؤه من بيوت الأنصار، وهم كثر في ذلك الزمان.

سألت عنه أحداً من زملائه في خور طقت فقال «هالة ود الصادق كانت طاغية على أحاديث الطلاب عنه». ومن كانوا قريبين منه مسموح لهم التندر على بنيته الجسمانية الفارهة، وقياس حذائه الذي لا يطابقه أحد. لم يعرف عنه نبوغ أكاديمي على حد قول زميل دراسته، غير أنه بذّ الجميع في الرياضة، وظل الأول في سباق الضاحية إلى أن غادر خور طقت. وما ساهم في ضعف اهتمامه السياسي في فترة الدراسة الثانوية حظر النشاط الطلابي في عهد الرئيس المخلوع نميري، عدا نشاط الكشافة وطلائع مايو. لذا لم ينخرط عبد الرحمن في نشاط سياسي داعم لحزب الأمة ولو سراً.

بعيداً عن السياسة بأمر الجيش

كانت الكلية الحربية حلم عبد الرحمن الأوحد، لما في البزة العسكرية من أرستقراطية تتناسب مع سليل آل المهدي، ومع ميوله للبيادة والرياضة وركوب الخيل، غير أن مستواه الأكاديمي لم يسعفه، وربما كانت معارضة والده للنظام عقبة أخرى. وفي بادرة نادرة درس العسكرية خارج السودان وتحديداً في الكلية الملكية الأردنية الهاشمية العسكرية، مستفيداً من صداقة جمعت الراحل الصادق المهدي والراحل الملك حسين ملك الأردن ليسافر ويلتحق بالكلية الملكية الأردنية.

تحقق الحلم وأصبح ضابطاً في صفوف الجيش السوداني، على الرغم من أنه لا يتشارك مع زملائه الضباط كلمة (دفعة) وذكريات الجزاءات ومقالب (التعلمجية) والهروب ليلاً للحصول على التبغ الممزوج بماء العطرون.

حرمه حلمه العسكري من ميزة تمتع بها أقرانه ممن التحقوا بالجامعات، وهي ممارسة السياسة، خاصة أن الديمقراطية حطت رحلها في البلد برهة في ذلك الوقت، لا سياسة في الجيش، على الأقل هذا ما كتب في اللوائح، فها هو محروم منها في الثانوية حيث تتضح الميول السياسية، وفي الجامعة حيث تنضج.

الكلية الحربية كانت بمثابة حلم عبد الرحمن الأوحد، لما في البزة العسكرية من أرستقراطية تتناسب مع سليل آل المهدي، ومع ميوله للبيادة والرياضة وركوب الخيل، غير أن مستواه الأكاديمي لم يسعفه وربما كانت معارضة والده للنظام عقبة أخرى

«تفلحون»

وقع انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989، وعبد الرحمن بلغ رتبة الملازم الأول ولم يكمل سنة، وبعد أشهر قليلة أحيل إلى التقاعد ضمن موجة الصالح العام، كيف لا وهو ابن رئيس الوزراء المنقلَب عليه، وانتماؤه لحزب الأمة لا شك فيه. ها هي السياسة تضع حداً لحلمه، إلا أنه سيعود لاحقاً ويتشبث به.

الصادق المهدي لا يجد مناصاً من معارضة نظام الإنقاذ من الخارج، ولكن كيف الخروج والطرق ملئت أمناً كثيراً ورصداً، والمخاطرة غير مأمونة العواقب؟.

انبرى للمهمة عبد الرحمن ضمن ثلة من الخُلَص للإمام. مع غروب ذلك اليوم كان عبد الرحمن يمسك بمقود العربة (البوكس) أمام عربة الإمام الصادق وسلاحه الكلاشنكوف تحت المقعد.. وبعد ساعات نجحت الخطة وبلغ الركب حدود دولة إثيوبيا، وزال الخطر.

تولى عبد الرحمن قيادة جيش الأمة بعد فترة وجيزة من وصوله إلى الأراضي الإثيوبية بدلاً عن القائد العميد أحمد خالد المالكي. وبعد عامين امتثل عبد الرحمن لقرار الحزب وعاد مع الجيش إلى الداخل.

صداقات مع الإنقاذ

مصادر متطابقة مقربة من عبد الرحمن أكدت أنه ارتبط بصداقات مع الضباط الإسلاميين النافذين في نظام الإنقاذ، ومن بين هؤلاء الضابط الشهير صلاح عبدالله قوش. وقبل تعيينه مساعداً للبشير وبعد تعيينه سعى حثيثاً لإشراك الحزب في الحكومة، وقاد مبادرات عديدة في هذا الاتجاه. وقال أحد المصادر المقربة منه «كثير من قادة المؤتمر الوطني أفراد وجماعات زاروا الصادق المهدي بمبادرة من عبد الرحمن، وسبق أن رتب لقاءً لهم في مهجر الإمام في القاهرة. ولم تتوقف هذه المبادرات إلا بعد أن ضاق بها الصادق ذرعاً وأمر ابنه بإيقافها».

ومن ثمرات هذه الصداقات أن الإنقاذ لم تتعرض لعبد الرحمن في الوقت الذي نكلت فيه بقيادات حزب الأمة وآل بيته؛ مريم ورباح وبطبيعة الحال الإمام الصادق نفسه.

وفي أواخر عام 2010 أثمرت علاقات عبد الرحمن وصداقاته مع بعض قيادات المؤتمر الوطني بأن عاد إلى الجيش ولكن برتبة عميد هذه المرة. حدثت احتجاجات عريضة من قبل عسكريين ومن مدنيين أحيلوا للصالح العام على هذه الخطوة. الناطق الرسمي باسم الجيش وقتها الصوارمي خالد سعد كان رده مقتضباً على المحتجين إذ قال «حق إعادة المرفوتين من الجيش حق مكفول للقائد العام للقوات المسلحة وليس مطالَباً بإبداء أسباب». الحزب، وعلى لسان الصادق، بارك الخطوة، وأشار إلى أنه «حق أعيد لصاحبه»، فعبد الرحمن فصل من الجيش دون جريرة غير موقف والده وحزبه السياسي، أي أن الحلم بالعسكرية الذي انقطع بسبب السياسة يتواصل من جديد، ووجه بأن يكون مكان عمله فرع الرياضة العسكرية وهي وحدة ملفها نظيف في ما يتعلق بالانقلابات العسكرية، كما هو واضح من اسمها وتأثيرها.

تولى عبد الرحمن قيادة جيش الأمة بعد فترة وجيزة من وصوله إلى الأراضي الإثيوبية بدلاً عن القائد العميد أحمد خالد المالكي، وبعد عامين امتثل عبد الرحمن لقرار الحزب وعاد مع الجيش إلى الداخل

وحتى يتسنى لعبد الرحمن أن يعود للعسكرية تنازل عن منصبه السياسي بجرة قلم مقدماً استقالته من الحزب، مفضلاً البزة العسكرية والنياشين على السياسة التي لم يتدرب على أدواتها مقارنة بالعسكرية. إلا أن السياسة تتربص به مرة أخرى وتمسك بتلابيبه، مساعداً للمخلوع البشير.

المساعد عبد الرحمن يتقاعس

أزمة كبيرة تعرض لها عبد الرحمن وهو يجلس في مكتب طرفي مساعداً للمخلوع البشير في القصر الذي جزَّ فيه أنصار جده المهدي رأس غردون. بدأت الأزمة عندما ألقى البشير بوالده الإمام في غياهب السجن في 17 مايو 2014، على خلفية انتقادات وجهها لقوات الدعم السريع متهماً إياها بارتكاب تجاوزات في إقليم دارفور، وهذه قصة تروى. عندها عجز عبدالرحمن عن فعل شيء. الإسلاميون الحكام لم يلتفتوا له وفضلوا إرضاء محمد حمدان دقلو حميدتي. وفي الوقت الذي كان الأنصار وشباب حزب الأمة على أهبة الاستعداد للتضحية بحياتهم من أجل إمامهم ورئيس حزبهم ومعلمهم المفكر تقاعس ابنه الذي يجلس إلى جوار سجانه. أنَّبه الأنصار وكوادر الأمة أول الأمر ثم سخروا منه. آثر عبد الرحمن الاختفاء في الليالي الحالكة، بحثت عنه الصحافة ولم تجده وهو كثيراً ما يتلعثم أمامها. أخيراً أطلق سراح الصادق بمبادرة من كامل إدريس، رئيس الوزراء المعين من البرهان. لكن أكدار مجاورة المخلوع البشير لا تنتهي، وينتظر عبد الرحمن موقف محرج آخر وربما أكثر حرجاً.

فبعد ثلاثة أشهر عندما اعتقل جهاز الأمن أخته مريم الصادق في أغسطس 2014 من داخل الطائرة القادمة من باريس بعد توقيع إعلان باريس بين حزب الأمة بقيادة الصادق والجبهة الثورية بقيادة مالك عقار، واقتيدت مريم من المطار إلى مباني جهاز الأمن حيث أخضعت للتحقيق وجرى ترحيلها لاحقاً إلى سجن النساء بأم درمان دون أن يسمح لأحد من أفراد أسرتها بزيارتها، ومن بين أفراد أسرتها أخوها عبد الرحمن الذي يخدم في قصر سجانها عمر البشير.

باختصار لم يكن موقف عبد الرحمن في هذه الأزمة بأفضل من موقفه عند اعتقال والده، وأيضاً لم يهتم له قادة النظام، ولم يكن عندهم شيئاً مذكوراً.

الخذلان الأخير: قوش يرسله إلى السجن

نظام الإسلاميين أصدقاء الفريق عبد الرحمن الصادق يحتضر، وقائده البشير ثور في مستودع خزف، الزمان مطلع عام 2018، حزب الأمة يدعو إلى وقفة احتجاجية في ميدان الأهلية، بعد يوم واحد من موكب دعا له الحزب الشيوعي. السلطات بقيادة معتمد أم درمان وقتها مجدي عبد العزيز الفكي تغمر الميدان بمياه الصرف الصحي منعاً للوقفة الاحتجاجية، كوادر الأمة والأنصار تمسكوا بالوقفة. اعتقلت أجهزة أمن النظام قيادات وكوادر حزب الأمة وأعداداً غفيرة من المشاركين ومن الصحفيين، وفعلت ذات الفعل مع موكب الشيوعيين. امتلأت السجون بالمعتقلين، ومن بين قيادات حزب الأمة نواب الإمام الصادق ومساعدوه، القيادية البارزة والأمينة العامة للحزب سارة نقد الله ضمن المعتقلين، تتدهور صحتها في المعتقل، وتصاب بالتهاب رئوي حاد. مساعد البشير عبد الرحمن «لا حس ولا خبر»، وكأن النظام يتعمد إذلاله.

المأساة لم تتوقف عند هذا الحد، بعد ما يزيد على الشهر يعلن مدير جهاز الأمن الفريق صلاح عبد الله قوش أنه سيطلق سراح جميع المعتقلين مبشراً بمرحلة سياسية جديدة، تم تحديد يوم إطلاق السجناء السياسيين، تجمهر أهالي المعتقلين بالمئات أمام سجن كوبر، سبقهم إلى السجن الصحفيون ومراسلو القنوات الفضائية، الجميع كان ينتظر حضور قوش لتنفيذ ما أعلن عنه، لكنهم فوجئوا بحضور مساعد البشير عبد الرحمن الصادق، وقف أمام الكاميرات مُدَّت إليه المايكرفونات وأجهزة التسجيل، أخرج من جيب البدلة الاشتراكية «تمكَّنَّا» ورقة منتزعة من كراس، كتبت بأحرف كبيرة مضمونها أن قوش يعلن عن مرحلة سياسية جديدة، وبشر ابن الإمام بإطلاق سراح جميع المعتقلين، ثم غادر بخطوات سريعة وهو ينظر للجميع مزهواً بنفسه وبما قام به للتو. وفي الحقيقة وبعد كل ذلك لم يخرج سوى ثلث المعتقلين وأبقوا على الثلثين رهائن يساوم بهم صلاح، واشترط لإطلاق سراحهم أن يتحسن سلوك تنظيماتهم وأحزابهم. وكانت تلك الخطوة بمثابة خذلان أخير للمساعد.

ندوة تدشين الجنرال السياسي

لا خلاف على أن وضع الفريق عبد الرحمن في حزب الأمة القومي ملتبس، وينقسم الناس حياله فريقين؛ فريق يقول إنه غادر الحزب باستقالة كانت شرطاً ليمضي في مشاركة الإسلاميين سلطتهم مساعداً للبشير، وهذا ما صرح به الإمام الراحل أكثر من مرة، وقالها بوضوح كامل «عبد الرحمن قدم استقالته من الحزب ولم يعد حزب أمة»، وفريق يستند إلى رواية روَّج لها عبد الرحمن شخصياً مفادها أن هناك وصية للإمام بأنه من بين كوادر الحزب أو شيء من هذا القبيل، على الرغم من أن جميع من سألناهم قالوا إن ما ذكره يخالف على الأقل نهج الإمام الديمقراطي.

بعد سقوط نظام الإسلاميين ووفاة الإمام عليه الرحمة عمل عبد الرحمن جاهداً على العودة لحزب الأمة. وهذه الأيام في أم درمان بدا الجنرال الذي أحيل للمعاش يتصرف على أنه رئيس الحزب؛ سيطر على دار الأمة، وتقدم قيادات من الحزب توالیه في موكب تسليم رؤية حزب الأمة القومي لحل أزمة الحرب. وفي إطار تدشين الجنرال عبد الرحمن سياسياً وقيادياً في الحزب أقيمت له ندوة مشتركة مع ابن زعيم الحزب الاتحادي جعفر محمد عثمان الميرغني، أول انتقاد الحضور لهما هو قراءتهما من ورقة كتبت لكل منهما، وفي الحقيقة لم تخرج منها الصحافة بخبطات كبيرة، وهي في الأصل ندوة لتدشين الجنرال سياسياً وقيادياً في حزب الأمة أو الإبقاء على السياسي الذي فعل كل شيء إلا السياسة في دائرة الضوء.

مبدأ «مسؤوليـة الحماية» (R2P):

السودان كحالة اختبار للضمير العالمي

إعادة تعريف السيادة من «حق مطلق في السيطرة» إلى «مسؤولية عن حماية السكان»

خاص: (ديسمبر)

أعادت الحرب المدمرة في السودان، بما صاحبها من فظائع وانتهاكات واسعة ومأساة إنسانية غير مسبوقة، طرح سؤال جوهري حول مدى جدية التزام المجتمع الدولي بمبدأ «مسؤولية الحماية» (Responsibility to Protect R2P –).. فبينما ينزلق السودان إلى هاوية التفكك والفوضى، يتبدى التناقض الفاضح بين التعهدات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بهذا المبدأ وبين الواقع العملي؛ حيث يكتفي العالم غالباً ببيانات القلق والإدانة، فيما يُترك المدنيون لمصير قاسٍ من القتل والجوع والنزوح.

لقد جرى تقديم R2P بوصفه تعهداً جماعياً بألّا يقف العالم متفرجاً مرة أخرى أمام الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة، وأن تتحمل الدول مسؤولية مزدوجة:

- **أولاً: مسؤولية الدولة نفسها عن حماية سكانها.**
- ثانياً: مسؤولية المجتمع الدولي عن التحرك عندما تفشل الدولة أو تتقاعس عن أداء هذا الواجب.

اليوم، يضع السودان هذا المبدأ أمام اختبار قاس: هل ستبقى «مسؤولية الحماية» شعاراً أخلاقياً معلقاً في الوثائق الأمميةً؟، أم إطاراً عملياً ملزماً يتحرك على أساسه المجتمع الدولي لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية؟.

نشأة وتطور مبدأ مسؤولية الحماية

انبثق مفهوم «مسؤولية الحماية» من شعور عالمي بالإخفاق والخزي عقب الفشل المروع في منع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، ومجزرة سربرنيتسا في البوسنة عام 1995. هاتان المأساتان كشفتا ثغرة خطيرة في منظومة الأمن والقانون الدوليين: السيادة تُستخدم أحياناً ك«درع» يحول دون التدخل لحماية المدنيين، حتى عندما تتحول الدولة نفسها إلى طرف في الجريمة أو تتقاعس كلياً عن حماية شعبها.

في هذا السياق، طرح الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان في تقريره «نحن الشعوب» سؤالاً صارخاً: إذا كان «التدخل الإنساني» يُعتبر اعتداءً غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد على رواندا وسربرنيتسا وسائر الانتهاكات الجسيمة التي تهين إنسانيتنا المشتركة؟.

رداً على هذه المعضلة، أُنشئت «اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول»(ICISS) عام 2001، وقدمت تقريراً مفصلياً بعنوان «مسؤولية الحماية». أعاد التقرير تعريف السيادة من «حق مطلق في السيطرة» إلى «مسؤولية في المقام الأول عن حماية السكان». وبلور التزاماً ثنائياً واضحاً:

- الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.
- وإذا فشلت أو لم تكن راغبة أو قادرة على ذلك، تنتقل إلى المجتمع الدولي مسؤولية متبقية لاتخاذ إجراءات مناسبة لوقف الفظائع وحماية المدنيين.

في قمة الأمم المتحدة العالمية عام 2005، حصل هذا الإطار على تأييد غير مسبوق عندما تبنت جميع الدول الأعضاء – بالإجماع – الفقرتين 138 و139 من الوثيقة الختامية، اللتين كرستا مبدأ «مسؤولية الحماية» في الخطاب والمعيار الدولي. وفي عام 2009، قدّم الأمين العام بان كي مون استراتيجية «الأركان الثلاثة» لتفعيل المبدأ:

1. الركيزة الأولى – مسؤولية الدولة: حماية السكان من الجرائم الأربع: الإبادة الجماعية- جرائم الحرب- التطهير العرقي- والجرائم ضد الإنسانية.
2. الركيزة الثانية – المساعدة الدولية وبناء القدرات: مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها عن طريق الدعم الفني والاقتصادي والسياسي، وتعزيز القدرة على الوقاية من النزاعات والانتهاكات.
3. الركيزة الثالثة – الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل حاسم: عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لاتخاذ إجراءات جماعية وفق ميثاق الأمم المتحدة، تبدأ بالتدابير الدبلوماسية والإنسانية، وقد تصل – كملاذ أخير وبقرار من مجلس الأمن – إلى العقوبات والتدابير العسكرية.

يضع السودان مبدأ «مسؤولية الحماية» أمام اختبار قاسٍ: هل ستبقى «مسؤولية الحماية» شعاراً أخلاقياً معلقاً في الوثائق الأممية، أم إطاراً عملياً ملزماً يتحرك على أساسه المجتمع الدولي لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية؟

منذ ذلك الحين، أصبح مبدأR2P إطاراً معيارياً مرجعياً في النقاشات حول الأزمات الكبرى – من دارفور إلى ليبيا وسوريا وميانمار – لكنه ظل يتارجح بين طموح أخلاقي عالٍ وواقع سياسي معطّل.

السودان من منظور مسؤولية الحماية

تقدم الحرب الحالية في السودان واحدة من أكثر الحالات وضوحاً وصرامة لتطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية». فمنذ اندلاع القتال في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، غرقت البلاد في كارثة إنسانية وأمنية مركبة. الاتهامات الموجهة للطرفين لا تقتصر على انتهاكات «معتادة» زمن الحرب، بل تشمل نمطاً واسعاً من الفظائع:

- عمليات قتل واستهداف على أساس إثني، خصوصاً في دارفور ومدن الغرب.
- عنف جنسي ممنهج يُستخدم كأداة إذلال ورعب جماعي.
- استخدام متعمد للتجويع والحصار كسلاح حرب عبر منع وصول الغذاء والدواء والمساعدات.
- هجمات واسعة النطاق على البنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات ومرافق المياه والكهرباء.

مع بقاء ملايين المدنيين محاصرين في مناطق قتال، ونزوح ما يقارب 13 مليون شخص، واحتياج عشرات الملايين إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، باتت الدولة السودانية – المنقسمة والمتحاربة – عاجزة فعلياً عن القيام بأبسط واجبات الركيزة الأولى: حماية مواطنيها من الفظائع الجماعية. بل إن بعض مؤسساتها الأمنية أصبحت طرفاً فاعلاً في تلك الفظائع.

باتت الدولة السودانية – المنقسمة والمتحاربة – عاجزة فعلياً عن القيام بأبسط واجبات الركيزة الأولى: حماية مواطنيها من الفظائع الجماعية، بل إن بعض مؤسساتها الأمنية أصبحت طرفاً فاعلاً في تلك الفظائع

تحذيرات كبار المسؤولين الأمميين من «لحظة إبادة جماعية» تلوح في الأفق في بعض المناطق ليست مبالغة خطابية، بل تعبير عن خطورة نمط العنف القائم وتكرار مشاهد دارفور قبل عقدين بصورة أكثر قسوة واتساعاً.

قابلية تطبيق R2P على الحالة السودانية

من الناحية المعيارية، تنطبق شروط مبدأ «مسؤولية الحماية» على السودان بوضوح:

- هناك جرائم خطيرة واسعة النطاق تنتمي إلى الفئات الأربع التي يشملها المبدأ.
- الدولة فشلت بشكل واضح في حماية سكانها، بل إن مؤسساتها العسكرية منخرطة في النزاع ومرتبطة بانتهاكات جسيمة.
- المدنيون يتعرضون لتهديد وجودي لا يمكن معالجته بآليات داخلية فقط.

لكن المعضلة ليست في النصوص بل في التطبيق. فالمبدأ يقوم على «مسؤولية المجتمع الدولي» التي تمر عملياً عبر مجلس الأمن، حيث تتقاطع المصالح الجيوسياسية للدول دائمة العضوية. وتجربة ليبيا عام 2011 ما زالت ماثلة، حين تحوّل تدخل مفوَّض -تحت مظلة R2P - من حماية المدنيين إلى عملية تغيير النظام. وبذلك خلّفت شعوراً عميقاً بالشك لدى دول مثل روسيا والصين، والتي باتت ترى في R2P أحياناً غطاءً للتدخل الغربي الانتقائي.

هذا الإرث جعل مجلس الأمن أكثر تردداً في تبني إجراءات حاسمة تحت مظلة «مسؤولية الحماية» في أزمات لاحقة، كما حدث في سوريا وميانمار. وها هو يتكرر الآن في السودان: الجرائم تتصاعد، والعتبة القانونية والأخلاقية تحققت منذ زمن، لكن شلل الإرادة السياسية يعطل الانتقال من «القلق العميق» إلى «العمل الحاسم».

ما الذي يمكن أن يقدمه مبدأ «مسؤولية الحماية» عملياً للسودان؟

رغم كل القيود السياسية، لا يزال مبدأ «مسؤولية الحماية» يوفر إطاراً للعمل إذا توفرت الإرادة. وهو لا يعني تلقائياً التدخل العسكري، بل يطرح طيفاً واسعاً من الأدوات:

1. أدوات الركيزة الثانية: المساعدة والوقاية

حتى في ظل غياب توافق على إجراءات قسرية، يمكن للمجتمع الدولي – بل يجب عليه – أن يتحرك بقوة في مجالات الوقاية والدعم، من ذلك:

- دعم دول الجوار التي تتحمل عبء استقبال اللاجئين السودانيين، بمساعدات مالية ولوجستية وتمويل طويل الأجل.
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني السودانية والشبكات المحلية التي تعمل على حماية المدنيين وتوثيق الانتهاكات وتقديم الخدمات الأساسية.
- استخدام الأدوات الدبلوماسية (الوساطة، الضغوط، المساعي الحميدة) لدفع الأطراف نحو وقف إطلاق النار وحماية الممرات الإنسانية.
- فرض عقوبات مستهدفة (تجميد أصول، حظر سفر) على الأفراد والكيانات المتورطة في الفظائع، وعلى الجهات الخارجية التي تزوّد أطراف النزاع بالسلاح والمال.

هذه الإجراءات ليست بديلاً كاملاً عن الاستجابة الحاسمة، لكنها جزء جوهري من تفعيل R2P في سياق يرفض التدخل العسكري أو يتعذر فيه التوافق عليه.

2. أدوات الركيزة الثالثة: الاستجابة الحاسمة

عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها، كما هو الحال في السودان، تنتقل المسؤولية المتبقية إلى المجتمع الدولي. من الناحية النظرية، تشمل خيارات الركيزة الثالثة:

- حظر شامل على السلاح: فرض حظر دولي دقيق وفعال على توريد الأسلحة والذخائر لكل أطراف النزاع، مصحوباً بآلية رقابة ومحاسبة للدول والوسطاء الذين يواصلون التسليح سراً.
- تدخل إنساني غير عسكري: إنشاء ممرات إنسانية آمنة بضمانات دولية، وربما بمرافقة مراقبين دوليين أو قوات حماية غير قتالية، لضمان وصول المساعدات إلى المدن والمناطق المحاصرة.
- التدخل العسكري كملاذ أخير: وهو خيار بالغ الحساسية وذو كلفة عالية، في ضوء دروس ليبيا والعراق وأفغانستان واحتمال تفاقم الفوضى في منطقة هشة أصلاً. إن أي تحرك من هذا النوع يحتاج تفويضاً واضحاً من مجلس الأمن مع أهداف محددة زمنياً وسياسياً وآليات خروج واضحة؛ وهي شروط تبدو بعيدة المنال في السياق الحالي.

النتيجة العملية أن أغلب ما يمكن تحريكه اليوم في إطار R2P في السودان يقع في نطاق العقوبات وحظر السلاح ودعم الجهود الإنسانية والحقوقية والضغط على الأطراف الإقليمية المتورطة في تغذية الحرب. ومع ذلك، فإن تفعيل هذه الأدوات بجدية يمكن أن يغير كلفة استمرار الحرب ويحد من قدرة الأطراف على ارتكاب فظائع جديدة.

السودان كاختبار لمصداقية مبدأ مسؤولية الحماية

تكشف الأزمة السودانية عن مفارقة قاسية:

كل عناصر تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» متوافرة – من طبيعة الجرائم إلى فشل الدولة – لكن الترجمة العملية ما تزال ضعيفة ومترددة. وهذا يطرح أسئلة أعمق حول مستقبل المبدأ نفسه:

- هل سيظل R2P أداة انتقائية تُفعَّل عندما تتطابق المصلحة السياسية مع المعيار الأخلاقي، وتُهمَل عندما تتعارض مع حسابات القوة والتحالفات؟.
- أم يمكن تطوير آليات تقلل من «ابتزاز الفيتو» في مجلس الأمن، وتمنح الجمعيات العامة والمنظمات الإقليمية دوراً أكبر عندما يفشل المجلس في التحرك؟.

إن السودان لا يختبر فقط نصوصR2P، بل يختبر صدقية الالتزام العالمي بحماية الإنسان بوصفه قيمة فوق حسابات النفوذ. فالإبقاء على الدعم السريع وغيره من التشكيلات المسلحة كقوى موازية للدولة – مع غض الطرف عن رعاتها الخارجيين – لا يهدد فقط وحدة السودان، بل يقوّض أي رؤية لأمن مستدام في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي بأسره.

وحتى لا تصبح «مسؤولية الحماية» مجرد وعد أخلاقي غير منجز، يحتاج المجتمع الدولي إلى:

- إرادة سياسية لتجاوز شلل مجلس الأمن حيثما أمكن، وتقييد استخدام الفيتو في قضايا الفظائع الجماعية.
- حزم حقيقي في فرض حظر السلاح وملاحقة الممولين الإقليميين والدوليين للحرب.
- توسيع دائرة الفاعلين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والإيقاد والجامعة العربية، في إدارة استجابة جماعية تتجاوز البيانات الرمزية.
- دعم جاد وطويل الأمد للقوى المدنية السودانية التي تسعى إلى بناء دولة تستند إلى المواطنة وسيادة القانون، لا إلى موازين السلاح.

إن معاناة السودانيين لا تحتاج مزيداً من بيانات «القلق العميق»؛ بل تحتاج أفعالاً ملموسة، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، تعيد الاعتبار لجوهر المبدأ: أن حماية الإنسان، عندما يفشل الداخل، تصبح مسؤولية مشتركة لا يجوز التخلي عنها. عندها فقط يمكن القول إن مبدأ «مسؤولية الحماية» لم يُولد عبثاً، وأن السودان لم يكن مجرد صفحة أخرى تُضاف إلى سجل الوعود المنكوثة.

هذا الإرث جعل مجلس الأمن أكثر تردداً في تبني إجراءات حاسمة تحت مظلة «مسؤولية الحماية» في السودان: الجرائم تتصاعد، والعتبة القانونية والأخلاقية تحققت منذ زمن، لكن شلل الإرادة السياسية يعطل الانتقال من «القلق العميق» إلى «العمل الحاسم»

ديسمبر حرية - سلام - وعدالة
الخميس 30 يوليو 2026م
https://decembernews.com

لعلهم يعقلون

دور تعدد الجيوش في الانهيار الخاتم لسلطنة الفونج

دكتورة ميمان الإمام

يتفق معظم المؤرخين، سودانيون وأجانب، على أن تفتت القوة العسكرية للدولة السنارية (1504–1821م) كان من أبرز مظاهر تفككها، وأحد أهم أسباب إضعافها وسقوطها. فالجيش ما عاد مؤسسة وطنية موحدة، بل مجموعة قوى متنافسة مرتبطة بولاءات محلية وشخصية.

فخلال عقود التفكك الخاتم لسلطنة الفونج (من منتصف القرن الثامن عشر حتى سقوط سنار سنة 1821م)، ضعفُ الجيش السلطاني، وما عاد امتلاك السلاح وحمله واستخدامه حكرًا على الدولة، وانما توزع، «قِسْمَةً ضِيزَى»، بين السلطان، وحكام والأقاليم والمشيخات، ونظار وشيوخ القبائل، ثم جماعة «الهمج» التي أصبحت صاحبة القوة الساحقة الماحقة والنفوذ القاهر الطاغي، بعد نجاح قائدها الوزير محمد أبو لكيلك في تنفيذ انقلابه (1761–1762م).

كان للولاة والمكوك جيوشهم الخاصة، استخدموها في حماية مشيخاتهم وأقاليمهم، وفي جمع الضرائب والأتاوات وفض النزاعات، وأحياناً لمقاومة السلطان نفسه والتمرد عليه، كما احتفظت القبائل الكبيرة مثل الشكرية، والشايقية، والكواهلة، والبطاحين، والجعليين، بقواتها التقليدية، التي كان ولاؤها في المقام الأول للقبيلة ولشيخها، ثم للدولة إذا اقتضت مصلحة القبيلة ذلك. لذا فإن «اعتماد السلطنة على التحالفات القبلية، الذي كان مصدر قوة في مرحلة التوسع، تحول إلى مصدر ضعف عندما تراجعت هيبة السلطان وأصبحت القبائل والأقاليم تعتمد على جيوشها الخاصة أكثر من اعتمادها على السلطة المركزية»، وفقًا لما خلص له المؤرخ السوداني العلم بروفيسور يوسف فضل حسن، أمد الله في أيامه، والشواهد عديدة.

الشاهد الأول أن شيوخ القبائل العربية، وبخاصة في مناطق البطانة والجزيرة، أصبحوا أكثر استقلالية؛ يمنعون دخول الجباة، ويرفضون إرسال الرجال، ويهاجمون القبائل الموالية للسلطان، ويعقدون صلحًا أو حربًا دون الرجوع إلى سنار. فيضطر السلطان، غالبًا، إلى استرضائهم بالهدايا والمناصب.

الشاهد الثاني أن شيوخ العبدلاب، بداية من القرن الثامن عشر، أخذوا يجمعون الضرائب بأنفسهم ويحتفظون بمعظم الإيرادات، ويعينون المسؤولين المحليين، ويعقدون التحالفات دون الرجوع إلى سنار، وأصبحت الحلفاية مركزًا سياسيًا يكاد ينافس سنار نفسها. وعندما حاول بعض السلاطين استعادة نفوذهم، واجهوا مقاومة من العبدلاب، الذين أصبحوا قوة سياسية لا يستطيع السلطان إقصاءها.

والشاهد الثالث أن مكوك الجعليين في شندي الذي كانوا يعترفون بسيادة سنار في فترات قوتها، إلا أنهم في أواخر عقود السلطنة أصبحوا يتصرفون باستقلال متزايد، مستقوين بجيوشهم وفرسانهم، محتفظين بعائدات الضرائب، داخلين في تحالفات محلية دون إذن السلطان، وبحلول أوائل القرن التاسع عشر أصبحت سلطة سنار على شندي رمزية أكثر منها فعلية.

وكذلك الحال في بربر، المركز التجاري الأهم بين وادي النيل والبحر الأحمر، فقد وسع ولاتها من نفوذهم الاقتصادي، واحتفظوا بالجزء الأكبر من الرسوم الجمركية، وتصرفوا في كثير من الأحيان بوصفهم حكامًا مستقلين. وكذلك كان الحال مع أمراء كردفان، وملوك تقلي، ومانجل فازغلي، وغيرهم.

أما جيش الهمج، فقصة أخرى. أصبح، وبعد سيطرته على العاصمة حوالي 1761–1762م، أكبر عددًا وعددًا من الجيش السلطاني الذي اقتصر دوره على حماية السلطان وعاصمته سنار، وتنفيذ أوامره التي من ضمنها جمع الضرائب بالقوة عند الحاجة. وهو تفوق في ميزان القوة العسكرية، مكّن الهمج من السيطرة على مفاصل القرار السياسي، فلم يعد السلطان هو صاحب القرار، وأصبح الوزير الهمجي يعزل ويولي السلاطين، ويدين الجيش بالولاء للوزير أكثر من السلطان. وعندما حاول بعض السلاطين التخلص من هيمنة الهمج، اندلعت صراعات داخلية انتهت غالبًا بانتصار الوزراء. ويتفق المؤرخون على أن استيلاء الهمج على السلطة كان أكبر تمرد عرفته السلطنة، فقد أنهى احتكار الأسرة الفونجية للسلطة الفعلية.

إضافة إلى كل تلك الشواهد، علينا ألا نتجاهل دور الحراسات المسلحة الخاصة التي أحاط بها كبار رجال الدولة من الوزراء، وقادة الجيش أنفسهم. هذه القوة، تجاوزت وظيفتها الأمنية المتمثلة في حماية «الأرباب» وتأمين مقره ومرافقة مواكبه وتنفيذ أوامره، لتصبح أداة للتنافس والضغط السياسي ووسيلة لفرض الإرادة.

كان لهذا الوضع، الذي تعددت فيه الجيوش داخل الدولة، آثاره وتداعياته. فعلى المستوى السياسي فقد السلطان القدرة على فرض قراراته، وأصبح حكام الأقاليم وكبار رجال الدولة أكثر استقلالية وأقل طاعة للسلطان، وأكبر قدرةً على رفض أوامره وفرض إرادتهم، فسهل عليهم الانقلاب عليه وخلعه، بل واغتياله، وفرض سلطان جديد، دون الحاجة إلى بناء أي مؤسسات مرجعية مستقلة مستقرة.

وعلى المستوى الاجتماعي، أصبح حمل السلاح جزءًا من المكانة الاجتماعية. ومع تزايد نفوذ الفرسان والقادة العسكريين على حساب العلماء والقضاة والتجار والحرفيين والمنتجين، تعززت العصبية القبلية فأصبح الولاء للشيخ أقوى من الولاء للدولة، بما أدى إلى إضعاف الهوية المشتركة، وانتشار ثقافة القوة، وزيادة النزاعات، وأصبح الأقوى هو الأكثر احترامًا، الأكثر ثراءً، والأكبر تأثيرًا.

تعززت العصبية القبلية وضعفت الهوية المشتركة، وأصبح حمل السلاح جزءًا من المكانة الاجتماعية، وفقد السلطان هيبته، وأصبح حكام الأقاليم وشيوخ القبائل أكبر قدرةً على رفض أوامره وفرض إرادتهم، ولجأت الأسر إلى استراتيجيات البقاء فنزحوا وهاجروا إلى مناطق أكثر أمنًا داخل السلطنة أو خارجها

وعلى المستوى الاقتصادي، تصاعدت والرسوم والضرائب والغرامات لتمويل الحملات العسكرية، وانخفض الإنتاج الزراعي بسبب استنفار الناس للقتال، وتعطلت التجارة لعجز السلطة عن حماية طرقها وقوافلها، وبخاصة مع مصر والحبشة والبحر الأحمر، وهرب الكثير من التجار، بعد تزايدت عليهم الضرائب والمكوس ومصادرة الأموال في دولة أصبحت فيها الغنيمة جزءًا من الاقتصاد العسكري.

وترتب على ذلك آثار أمنية عميقة الأثر، لعل أخطرها تحول كل اختلاف أو خلاف أو تنازع مدني إلى مواجهات مسلحة. ونشطت الغارات القبلية (القوم، والهمبتة)، وانتشر قطع الطرق والسلب ونهب المواشي والتنازع حول المراعي، وتراجعت قدرة السلطة المركزية على حماية التخوم وضعفت سيطرتها على الأقاليم البعيدة لانشغال القوى العسكرية بالصراعات الداخلية، وأصبحت معظم القبائل تعتمد في أمنها على قوتها المسلحة أكثر من اعتمادها على السلطة المركزية. وبهذا دخل المجتمع السناري في مرحلة من التفكك السياسي أصبح فيها العنف وسيلة عادية لحسم النزاعات بين القوى المحلية.

أما بالنسبة لعامة السكان فقد دفعوا الثمن الأكبر؛ أفضى تعدد الجيوش وما أنتجته من فوضى سياسية إلى تدهور عميق في حياة عامة السكان. أدى انهيار السلطة المركزية إلى غياب الأمن، وضعف القضاء، وتعدد الجباة والجيوش، وانتشار الغارات ونهب القرى وتعطل التجارة والزراعة. وفي مواجهة هذه الظروف، لجأت الأسر إلى استراتيجيات للبقاء، أهمها الهجرة إلى مناطق أكثر أمنًا داخل السلطنة أو خارجها، والاحتماء بشيوخ القبائل والطرق الصوفية، والابتعاد عن مراكز الصراع. وهكذا أصبح النزوح والهجرة والحماية الشخصية بدائل عن الأمن الذي عجزت الدولة عن توفيره، وكان ذلك أحد أبرز مظاهر تفكك النظام السناري قبيل سقوطه سنة 1821م.

والخلاصة أن تعدد الجيوش في سلطنة الفونج كان سمة بنيوية للنظام السياسي أكثر منه ظاهرة عابرة. ففي مرحلة القوة ساعد هذا النظام على إدارة إقليم واسع عبر التحالف مع القبائل والأمراء، لكنه تحول مع ضعف السلطة المركزية إلى عامل رئيسي في التفكك. وأدى غياب جيش موحد يحتكر القوة إلى تصاعد الانقلابات، واستقلال الأقاليم، وتعزيز العصبيات القبلية، واضطراب الأمن، وانخفاض كفاءة الدولة في الدفاع عن حدودها، وهو ما جعلها عاجزة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما سهل لحاكم مصر التقدم نحوها بجيوشه وإسقاطها في وقت قصير مستوليًا على مواردها.

وها هو التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى، وببشاعة أكثر مما عاناه الناس أواخر سلطنة الفونج.

التدين الشكلي.. تركة الإنقاذ المُثقلة

عاطف عبد الله

عندما أتصفح وسائل التواصل الاجتماعي، تُفتنني تلك المساحات العفوية التي يحررها أناس عاديون بعيداً عن صخب الإعلام الرسمي. في مجموعات «واتساب» وصفحات «فيسبوك»، ومنتديات الأندية الرياضية، لكن أكثر ما يلفت النظر الحضور الكثيف للأدعية، والمواعظ، واللوحات المزخرفة بالورود والقلوب الداعية بالفرج والرزق والستر.

لا شك أن في ذلك جانباً طيباً ومحبباً، فأن تتمنى لأخيك الخير وراحة البال هو أصلٌ أصيل، ولا إشكال في هذه المظاهر في حد ذاتها.

المفارقة تبدأ عندما نغلق شاشات هواتفنا ونخرج إلى الواقع.

هناك، في معاملات الحياة اليومية، نصطدم بقسوةٍ، وأنانيةٍ، وجشع، واستهانة بالمال العام، وتراجع حاد في قيم الأمانة والإيثار. تجد من يُمطرك صباحاً برسائل تدعو للرحمة والرزق الحلال، ثم لا يتردد بعد ساعات في أكل حق غيره أو استغلال حاجته.

وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف اتسعت الفجوة إلى هذا الحد بين الخطاب الديني والسلوك اليومي؟.

لا أعمم هنا، فما يزال في مجتمعنا أناس متمسكون بفضائل الشهامة والنزاهة والتكافل بصمت، كما أن ظروف الحرب القاسية دفعت بالبعض نحو خيارات حرجة. لكن المشكلة أعمق وأقدم من الحرب الراهنة؛ جذورها تمتد لعقود مضت حين أصاب منظومة القيم السودانية تحولٌ عميق، وتحديداً خلال سنوات حكم «الإنقاذ». أقصد بذلك أن المجتمع السوداني عرف زمناً كانت فيه مظاهر التدين أقل حضوراً في المجال العام، بينما كانت قيم الأمانة والصدق والحياء والتكافل أكثر رسوخاً في السلوك اليومي. أما اليوم، فقد ازداد حضور المظاهر الدينية، في الوقت الذي يشعر فيه كثيرون بتراجع تلك القيم في الحياة العامة.

حين يتحول الدين من منظومة قيم إلى مجرد مظهر

لم تكن أخطر تَركة خَلّفتها الإنقاذ هي الدمار السياسي والاقتصادي فحسب، بل ذلك التشوه العميق في الجوهر الأخلاقي.

فعندما يسيطر تيار ذو أيديولوجية دينية على السلطة والإعلام والتعليم لثلاثة عقود، فإنه يعيد تشكيل تفاصيل الحياة اليومية: اللغة، والملبس، والمظهر، وطريقة تعريف الناس للفضيلة. شيئاً فشيئاً، طغى شكلُ التدين على جوهره؛ طغت الرموز والشعارات الخارجية على معنى التدين، بينما تراجعت القيم الإيمانية الكبرى كالصدق، والعدل، والأمانة، وإغاثة الملهوف، والتواضع.

تحول الدين من قوة أخلاقية تهذب الضمير إلى مجموعة مظاهر وطقوس منفصلة عن الممارسة. المشكلة ليست في الشعائر ذاتها - كالصلوات والأذكار فهي أركان التجربة الإيمانية - بل في انفصال الشعيرة عن أثرها الأخلاقي، فيصبح المرء حريصاً على صورته أمام الناس، ومتهاوناً في مراعاة حقوقهم.

ولم يقتصر هذا النمط على الحياة الرقمية أو الشارع، بل امتد إلى الخطاب العام؛ فكثير من صنّاع المحتوى أو ضيوف البرامج يطيلون الاستهلال بالدعاء والحث على الصلاة على النبي قبل الدخول في موضوعات لا صلة مباشرة لها بالوعظ، حتى لو كانت عن الرياضة أو الفن أو الترفيه. وهو ما يجسد كيف تحول التعبير الديني إلى نمطٍ شكلي يُستحضر تلقائياً في كل محفل دون مراعاة لسياقه أو أثره الفعلي.

إرث الإنقاذ الأخلاقي

قدمت الإنقاذ نفسها كمشروع لإعادة صياغة المجتمع، لكنها عملياً ساهمت في تفريغ القيم من مضمونها. ففي ظل شعاراتها، تمدد التمكين، والمحسوبية، والفساد، وأُقيم الولاء مقام الكفاءة. وُضع المواطن أمام تناقض صارخ: خطابٌ يستدعي السماء، وممارسة يومية تُمعن في الأرض فساداً.

ومع طول الأمد، تسربت هذه الثقافة السلطوية إلى النسيج الاجتماعي، فنشأت حالة غير مسبوقة من كثافة التعبير الديني الشكلي، الموازية لتراجع حاد في المعايير الأخلاقية الحاكمة للسلوك.

ولا يكفي أن نملأ هواتفنا بالآيات والأدعية، إذا لم تجد تلك الكلمات طريقها من الشاشة إلى الضمير، ومن الضمير إلى السلوك.

إن إحدى أثقل تركات الإنقاذ أنها ساهمت في صناعة هذا الانفصال بين التدين باعتباره مظهراً، والدين باعتباره منظومة أخلاقية.

والتحرر من إرثها لن يكتمل بمجرد إسقاط مشروعها السياسي أو إبعاد رموزه عن السلطة، بل يتطلب أيضاً تفكيك ما تركه ذلك المشروع داخل المجتمع وداخلنا نحن أنفسنا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإنقاذ لم تبتكر هذه الظاهرة، لكنها عمّقتها، ومنحتها شرعية سياسية واجتماعية، ورسّخت الفصل بين الخطاب الديني والممارسة الأخلاقية من خلال تجربة الحكم نفسها.

الحرب كشفت ما تراكم

لم تخلق الحرب هذه التشوهات، لكنها كشفتها وعمّقت آثارها. رأينا أروع صور التكافل: شباباً يخاطرون بحياتهم، وتكايا تطعم الجائعين، وأسراً تقتسم اللقمة مع النازحين. ورأينا في المقابل الوجه الكالح: أفراداً، وجماعات، ومؤسسات توظّف مأساة الناس للتكسب، وتضاعف الأسعار، وتستولي على الممتلكات.

إن معركتنا المقبلة ليست مجرد إعمار لما دمرته الحرب من بناء وبنية تحتية، بل هي بالأساس معركة لإعادة بناء الإنسان والضمير.

استعادة الذات الأخلاقية

حين ندعو لاستعادة القيم السودانية الأصيلة، لا ندعي ماضياً أسطورياً خلواً من الأخطاء، لكننا نتذكر منظومة كانت حاضرة بقوة: «الفزع»، «النفير»، إكرام الضيف، نجدة الغريب، وعيب أكل الحرام. كان التدين الشعبي بسيطاً، متسامحاً، قريباً من القلوب؛ يتحدث عنه السلوك لا المظهر.

نحن بحاجة اليوم إلى إعادة المضمون الأخلاقي للدين، ليكون الصدق أبلغ من المظهر، والأمانة أصدق من ألف موعظة.

فلا قيمة لدعاء نتمنى فيه الرزق للآخرين إن كنا نأكل حقوقهم، ولا معنى لرسائل الرحمة إن كنا نقسو على الضعفاء. فالتحرر من تركة الإنقاذ لا يكتمل بإسقاط مشروعها السياسي فحسب، بل بتفكيك ما تركه داخل نفوسنا وسلوكنا.

فالبلد الذي نريد بناءه بعد الحرب يحتاج إلى مؤسسات جديدة، نعم، لكنه يحتاج قبل ذلك ومعه إلى قيم جديدة، أو، ربما الأدق، إلى استعادة أفضل ما كان في قيمنا: الصدق، والأمانة، والتسامح، والتكافل، واحترام الآخر، ونكران الذات.

عندها فقط يستعيد الدين رسالته الأخلاقية، وتستعيد الكلمات معناها، ويغدو الدعاء الذي نرسله للآخرين صباحاً امتداداً لما نصنعه معهم بقية النهار، لا بديلاً عنه.

في معاملات الحياة اليومية، نصطدم بقسوةٍ، وأنانيةٍ، وجشع، واستهانة بالمال العام، وتراجعٍ حاد في قيم الأمانة والإيثار. تجد من يُمطرك صباحاً برسائل تدعو للرحمة والرزق الحلال، ثم لا يتردد بعد ساعات في أكل حق غيره أو استغلال حاجته

الحقوق في زمن الحرب (3)

الحق في الغذاء.. عندما يتحول الجوع إلى معركة يومية من أجل البقاء

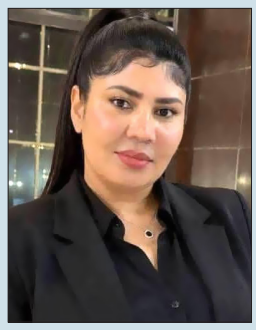

صفاء الزين

تبدأ بعض المآسي الكبرى بصمت
الموائد الخالية، وبأطفال يخلدون إلى النوم دون وجبة تكفي أجسادهم، وبأسر تبحث كل صباح عما يسد رمقها، فلا تجد أمامها سوى ارتفاع الأسعار، وندرة السلع، وضيق الخيارات، والجوع يتسلل تدريجيًا إلى حياة الناس، حتى يصبح واقعًا يهدد الحياة ويقوض كرامة الإنسان.

والحق في الغذاء يتجاوز إشباع الجوع، ويمثل أحد الأسس التي تقوم عليها الحياة الكريمة، فالإنسان الذي يفتقد الغذاء الكافي يفقد قدرته على التعلم والعمل والإنتاج، وتتراجع صحته، ويصبح أكثر عرضة للأمراض وسوء التغذية، وتتقلص فرصه في بناء مستقبل مستقر، ولهذا اعترفت المواثيق الدولية بالغذاء حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان، يرتب على الدول واجبات واضحة لضمان توافره وإمكانية الوصول إليه دون تمييز.

وفي بلادنا فرضت الحرب تحديات قاسية على هذا الحق، فقد تضررت مساحات واسعة من الإنتاج الزراعي، وتعطلت حركة الأسواق، وانقطعت طرق الإمداد في مناطق عديدة، ووجد آلاف المزارعين أنفسهم بعيدين عن أراضيهم، فيما فقدت أعداد كبيرة من الأسر مصادر دخلها بسبب النزوح واتساع رقعة النزاع، وأصبح الحصول على الغذاء الكافي تحديًا يوميًا لملايين المواطنين، بعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية بصورة غير مسبوقة.

وتمتد آثار هذه الأزمة إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فالجوع يدفع الأسر إلى اتخاذ قرارات قاسية، مثل تقليل عدد الوجبات، والاستغناء عن الأغذية ذات القيمة الغذائية، وإخراج الأطفال من المدارس للمساهمة في توفير الدخل. ومع استمرار هذه الظروف، تتسع دائرة الفقر، وتتراجع فرص التنمية، ويزداد اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يضع المجتمع أمام تحديات تتجاوز آثار الحرب المباشرة.

ولذلك فإن قضية الغذاء تتصل بالأمن القومي، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، فالمجتمع الذي يعاني من الجوع يواجه صعوبة في حماية بقية حقوقه، لأن البحث عن لقمة العيش يصبح الأولوية التي تطغى على ما سواها، ولهذا تمثل حماية الحق في الغذاء استثمارًا في الإنسان، وفي قدرة المجتمع على الصمود والتعافي وبناء السلام.

ويؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان حق كل إنسان في مستوى معيشي كافٍ يضمن له الغذاء المناسب، كما يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب، ويحمي الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وتنطلق هذه المبادئ من حقيقة إنسانية راسخة، مفادها أن كرامة الإنسان ترتبط بحقه في الحصول على الغذاء الذي يحفظ حياته ويصون صحته.

ومع ندرة الطعام، يمتد أثر الأزمة إلى الاستقرار المجتمعي بأكمله، فالأسر التي تعجز عن تأمين احتياجاتها الأساسية تعيش تحت ضغط دائم، وتزداد هشاشة الفئات الأكثر ضعفًا، وتستشري الأمراض الاجتماعية «السرقة، تجارة الجنس، المخدرات، الجريمة»، وتتراجع قدرة المجتمع على التعافي من آثار الحرب. ولهذا تمثل حماية الحق في الغذاء خطوة أساسية في أي مشروع وطني يسعى إلى إعادة بناء السودان على أسس العدالة والكرامة الإنسانية.

الجوع.. عندما تمتد الحرب إلى أجساد المدنيين

يدفع الأطفال الثمن الأكبر مع انهيار الأمن الغذائي، لأن أجسادهم في مراحل النمو تحتاج إلى غذاء متوازن يحمي صحتهم ويضمن نموهم الجسدي والعقلي. ومع فقدان الطفل هذا الحق، تبدأ سلسلة من الآثار التي قد تمتد سنوات طويلة، فتتراجع قدرته على التعلم، وتضعف مناعته، ويصبح أكثر عرضة للأمراض، وتمتد الخسارة إلى المجتمع الذي يفقد جزءًا من طاقته البشرية ومستقبله، ونرى في السودان الآلاف من الأطفال صاروا أقزاماً.

وتواجه النساء، خاصة الحوامل والمرضعات، تحديات مضاعفة في ظل نقص الغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية، فالتغذية السليمة خلال الحمل والرضاعة ضرورة لحماية صحة الأم والطفل معًا، وأي خلل في هذا الجانب ينعكس على الأسرة بأكملها، ولذلك تمثل حماية حق المرأة في الغذاء حماية لجيل كامل، تبدأ منذ المراحل الأولى للحياة.

وترتبط أزمة الغذاء ببقية الحقوق الأساسية ارتباطًا وثيقًا، فالأسرة التي تفقد مصدر دخلها تعجز عن توفير الطعام، وقد تضطر إلى التخلي عن تعليم أطفالها أو تقليل الإنفاق على العلاج من أجل تأمين احتياجاتها اليومية، وهكذا تتشابك الأزمات، فيقود الجوع إلى المرض، ويفاقم المرض الفقر، وتتسع دائرة الحرمان عامًا بعد عام.

ويفرض هذا الواقع مسؤولية كبيرة على مؤسسات الدولة، التي يقع على عاتقها وضع سياسات تكفل حماية الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج الزراعي، وتأمين وصول الغذاء إلى جميع المواطنين دون تمييز، كما تضطلع المنظمات الإنسانية بدور مهم في الاستجابة للاحتياجات العاجلة، إلى جانب دعم المجتمعات المحلية لاستعادة قدرتها على الإنتاج، فالمساعدات تؤدي وظيفة إنقاذية أساسية، والاستقرار المستدام يحتاج كذلك إلى استعادة سبل العيش والإنتاج.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب، ويؤكد حماية المدنيين وضمان وصول الإغاثة الإنسانية وفق القواعد المنظمة لذلك، وتستند هذه الأحكام إلى مبدأ إنساني راسخ، فالغذاء ضرورة لبقاء الإنسان، وتحويله إلى أداة ضغط أو وسيلة لإيذاء المدنيين يمثل انتهاكًا بالغ الخطورة.

ومن هنا، تتجاوز قضية الغذاء بعدها الإنساني إلى العدالة والاستقرار والسلام. فالمجتمع الذي يعاني من الجوع يواجه صعوبة في بناء اقتصاده، وتزداد فيه معدلات الهشاشة الاجتماعية، وتتراجع فرص التنمية، لذلك تمثل حماية هذا الحق خطوة أساسية لحماية بقية الحقوق، وتمكين الإنسان من العيش بكرامة والمشاركة في بناء وطنه.

والأمن الغذائي يتجاوز توافر الطعام في الأسواق، ويشمل قدرة الإنسان على الحصول بصورة مستمرة على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، وهذا المفهوم يضع الإنسان في مركز السياسات العامة، ويربط الزراعة، والتنمية الريفية، وحماية الأسواق، واستقرار سلاسل الإمداد ضمن منظومة واحدة ضرورية لبناء مستقبل أكثر استقرارًا للسودان.

ومع حرمان الإنسان من الغذاء، يدفع المجتمع كله الثمن، فالجوع يطال الصحة، والتعليم، والعمل، والإنتاج، والاستقرار الأسري، ويضعف قدرة الإنسان على المشاركة في الحياة العامة، ولهذا، فإن الدفاع عن الحق في الغذاء دفاع عن كرامة الإنسان، وعن قدرة السودان على تجاوز آثار الحرب والانطلاق نحو مستقبل يقوم على العدالة والتنمية والسلام.

الحق في الغذاء يتجاوز إشباع الجوع، ويمثل أحد الأسس التي تقوم عليها الحياة الكريمة، فالإنسان الذي يفتقد الغذاء الكافي يفقد قدرته على التعلم والعمل والإنتاج، وتتراجع صحته، ويصبح أكثر عرضة للأمراض وسوء التغذية، وتتقلص فرصه في بناء مستقبل مستقر

الأمن الغذائي.. ركيزة للتعافي وبناء الدولة

يصعب الحديث عن تعافٍ وطني في مجتمع يعجز مواطنوه عن تأمين غذائهم. فالأمن الغذائي يقوم على منظومة متكاملة تضمن الإنتاج، والتخزين، والنقل، والتوزيع، وعدالة الوصول إلى الغذاء، واختلال إحدى هذه الحلقات يعرض حياة ملايين البشر للخطر، ويضعف قدرة المجتمع على النهوض من آثار الأزمات.

ويمتلك السودان مقومات تؤهله لتحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الغذائي، بما يملكه من أراضٍ زراعية واسعة، وموارد مائية، وتنوع مناخي، وخبرات متراكمة في النشاط الزراعي، وتحتاج هذه الإمكانات إلى بيئة مستقرة، وسياسات اقتصادية رشيدة، واستثمارات تعيد الحيوية إلى القطاع الزراعي، وتحمي المنتجين، وتوفر البنية التحتية التي تضمن وصول الغذاء إلى مختلف أنحاء البلاد.

وتبدأ رحلة التعافي بدعم المزارعين والرعاة والصيادين، باعتبارهم خط الدفاع الأول عن الأمن الغذائي، فتمكينهم من الوصول إلى الأراضي، والبذور، والمدخلات الزراعية، والتمويل، والأسواق، يسهم في استعادة الإنتاج، ويحد من الاعتماد طويل الأمد على المساعدات الإنسانية، ويخلق فرص عمل تعيد الحياة إلى المجتمعات المتأثرة بالحرب.

وتحتاج استعادة الإنتاج الزراعي إلى رؤية تتجاوز الاستجابة الطارئة، فالمساعدات الإنسانية تؤدي دورًا حيويًا في إنقاذ الأرواح خلال الأزمات، بينما يتطلب بناء الأمن الغذائي المستدام سياسات تعيد للمجتمعات قدرتها على الإنتاج، وتدعم صغار المزارعين، وتيسر الحصول على البذور والمدخلات الزراعية والتمويل، وتعيد تأهيل مشروعات الري والأسواق وطرق النقل. كما أن تمكين المرأة الريفية، التي تؤدي دورًا محوريًا في الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الأسرية، يمثل استثمارًا مباشرًا في استقرار الأسرة والمجتمع، فالأمن الغذائي الحقيقي يترسخ مع قدرة المجتمعات على إنتاج غذائها، وتنويع مصادر دخلها، وبناء قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية.

كما ينبغي أن تحظى المناطق الريفية باهتمام خاص، باعتبارها القلب النابض للإنتاج الزراعي في السودان، فالاستثمار في الطرق، ومشروعات الري، ومرافق التخزين، والخدمات البيطرية، والإرشاد الزراعي، يعزز قدرة هذه المناطق على الإنتاج، ويقلل الفاقد، ويرفع مستوى الأمن الغذائي على الصعيد الوطني.

وفي الوقت ذاته، تظل العدالة في توزيع المساعدات الإنسانية ضرورة أخلاقية وإنسانية، حتى تصل إلى جميع المحتاجين دون تمييز أو إقصاء، وينبغي أن تخفف المساعدات آثار الأزمة، وأن تشكل جسرًا تعبر من خلاله المجتمعات نحو مرحلة تستعيد فيها قدرتها على الإنتاج والاعتماد على الذات.

إن بناء الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومع تكامل هذه الجهود، يصبح الغذاء عنصرًا للاستقرار، وتتحول الزراعة إلى قوة دافعة للتنمية، ويستعيد المواطن ثقته في إمكانية بناء مستقبل أكثر أمنًا.

والدفاع عن الحق في الغذاء دفاع عن كرامة الإنسان، وعن حق الطفل في النمو، وحق الأسرة في الاستقرار، وحق المجتمع في التنمية، فالمجاعة تهدد الأجساد، وتضعف الاقتصاد، وتضغط على منظومات التضامن الاجتماعي، وتوسع دوافع الهجرة والنزوح وعدم الاستقرار.

والسودان اليوم في حاجة إلى مشروع وطني يعيد الاعتبار للأرض، ويحمي المنتج، ويصون سلاسل الإنتاج والإمداد، ويضمن وصول الغذاء إلى كل مواطن، فبناء السلام يرتبط ببناء الإنسان، وبناء الإنسان يبدأ بصون حقوقه الأساسية وقدرته على العيش الكريم.

وتكمن الرؤية الأبعد في الانتقال بالأمن الغذائي من ملف لإدارة الأزمات إلى أحد أعمدة إعادة تأسيس الدولة، فالسودان الذي يستطيع حماية مواسمه الزراعية، وتأمين طرق الإنتاج والتجارة، وبناء مخزون استراتيجي، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق، وتمكين مجتمعات الريف من مواردها، سيكون أقدر على حماية سيادته واستقلال قراره الاقتصادي. وفي هذا المستوى، تصبح مكافحة الجوع جزءًا من بناء السلام، وتتحول الزراعة من قطاع اقتصادي إلى ركيزة للاستقرار الوطني، ويصبح وصول الغذاء إلى المواطن معيارًا لفاعلية الدولة وعدالة مؤسساتها.

ولا تُقاس قوة الأوطان بحجم ما تختزنه أرضها من ثروات، وإنما بقدرتها على تحويل مواردها إلى أمن وكرامة وفرص حياة لمواطنيها، ومع صيانة حق كل سوداني في الغذاء، يبدأ الانتقال الحقيقي من اقتصاد الحرب والندرة إلى اقتصاد الإنتاج والتعافي، ومن إدارة الجوع إلى بناء القدرة على منعه، وهناك يبدأ السلام في اكتساب معناه الإنساني الأعمق: أن يأمن الإنسان على حياته، وغذائه، وكرامته، ومستقبل أطفاله.

ختاماً..

في الأفق الأبعد، ينبغي أن يتحول الحق في الغذاء إلى أحد مرتكزات العقد الاجتماعي السوداني الجديد، بحيث تصبح قدرة الدولة على حماية الإنسان من الجوع معيارًا لشرعيتها وكفاءة مؤسساتها وعدالة سياساتها. فالسودان الذي عانى من مفارقة الجوع، مع وفرة الأرض والمياه، يحتاج إلى إعادة صياغة علاقته بالإنتاج والموارد، عبر توزيع عادل للاستثمار الزراعي بين الأقاليم، وحماية المنتجين، وتأمين مسارات الرعي ومناطق الزراعة والأسواق، وبناء مخزون وطني استراتيجي، وتحصين سلاسل الإمداد من آثار النزاعات والتقلبات الاقتصادية والمناخية.

ومن هذه الزاوية يصبح الأمن الغذائي جزءًا من الأمن الوطني، وتغدو حماية موسم زراعي في الجزيرة أو دارفور أو كردفان أو القضارف، وتأمين حركة الرعاة والمنتجين، ووصول الحبوب إلى أسواق المدن، حلقات في منظومة واحدة تحفظ تماسك الدولة وسيادتها. إن السلام الذي يبقي المواطن أسير الجوع يظل سلامًا هشًا، أما السلام القادر على إعادة الأرض إلى الإنتاج، والإنسان إلى العمل، والطفل إلى غذائه ومدرسته، والأسرة إلى قدرتها على إعالة نفسها، فهو الطريق الذي ينقل السودان من النجاة اليومية إلى التعافي، ومن اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الحياة، ومن إدارة الكارثة إلى تأسيس دولة تصون كرامة مواطنيها وتملك أسباب بقائها ومستقبلها.

سد النهضة.. الأزمة ليست في السد، بل في إدارة السودان لموارده المائية

السفير/
عادل إبراهيم مصطفى

في مقاله حول سد النهضة الإثيوبي وأثره على فيضان هذا العام (2026) في السودان، أثار البروفيسورسيف الدين حمد أمراً بالغ الأهمية، وهو أن الخلل ليس في السد نفسه، وإنما في كيفية إدارة السودان لموارده المائية بعد أن أصبح سد النهضة واقعاً لا يمكن تجاهله.

وأشار البروفيسور سيف الدين حمد، وهو أكاديمي وخبير بارز في هندسة الموارد المائية وإدارة السدود والتخطيط المائي، إلى أن تشغيل سد النهضة لم يكن حدثاً مفاجئاً للسودان، بل كان معروفاً له، استناداً إلى الترتيبات الفنية والاتفاق الثنائي الموقع مع إثيوبيا في أكتوبر 2022 بشأن تنظيم عمليتي التخزين والتفريغ.

ومضى البروفيسور سيف الدين حمد إلى القول إن النصف الأول من عام 2026 شهد إطلاق كميات كبيرة من المياه من سد النهضة، وهو ما كان يتيح للسودان فرصة تخزين كميات مناسبة في خزان الروصيرص قبل بدء إثيوبيا مرحلة التخزين في يوليو، بغية ضمان استمرار الري والتوليد الكهرومائي خلال الفترة الحرجة. إلا أن ذلك لم يحدث، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مناسيب المياه وتأثر احتياجات الري والتوليد الكهرومائي.

وفي هذا السياق، انتقد البروفيسور سيف الدين حمد بيان وزارة الزراعة والري الصادر في 16 يوليو 2026، معتبراً أنه لم يقدم تفسيراً مقنعاً لعدم تعديل أسلوب تشغيل الخزانات السودانية بما يتناسب مع الواقع الجديد الذي فرضه سد النهضة، رغم توافر المعلومات المسبقة بشأن مواعيد التخزين.

وخلص البروفيسور سيف الدين حمد إلى القول إن دمج وزارة الري والموارد المائية مع وزارة الزراعة أضعف الأداء المؤسسي والفني في إدارة الموارد المائية، وأثر سلباً في قدرة السودان على التعامل مع تحديات تشغيل سد النهضة.

وفي تقديرنا، فإن البروفيسور سيف الدين حمد قد وضع يده على جوهر القضية، وهو ضرورة انتقال السودان من إدارة مياه النيل وفقاً لمعطيات الماضي إلى إدارة جديدة تستوعب وجود سد النهضة، وتتكيف معه بوصفه واقعاً مؤثراً في تدفقات النيل الأزرق، حماية لمصالح السودان المائية، وتجنباً لأي آثار سلبية محتملة على الري والتوليد الكهرومائي. أما تجاهل هذا التحول، ثم تحميل سد النهضة وحده مسؤولية انخفاض مناسيب المياه، فهو مجرد محاولة بائسة للتغطية على الإخفاق في إدارة التحديات التي فرضها تشغيل السد.

أما ما أورده البروفيسور سيف الدين حمد بشأن الآثار السالبة لدمج وزارة الري والموارد المائية مع وزارة الزراعة، فيبدو وجيهاً في ضوء أهمية وجود وزارة مستقلة للري والموارد المائية تتمتع بدرجة عالية من التخصص والخبرات الفنية، بما يمكنها من التخطيط والتنسيق واتخاذ القرارات الفنية في الوقت المناسب، انطلاقاً من أن المياه تمثل أحد أهم الموارد الاستراتيجية للدولة.

ومع ذلك، فإننا نرى أن التقصير كان سيحدث، إلى حد كبير، حتى لو ظلت وزارة الري والموارد المائية قائمة بذاتها، إذ إن المشكلة الأعمق تتمثل في الانهيار المؤسسي والإداري الذي ضرب جميع مؤسسات الدولة بسبب انقلاب 25 أكتوبر 2021 المشؤوم، ثم تداعياته الكارثية التي انتهت إلى هذه الحرب، وما ترتب عليها من تشريد ما تبقى من الكفاءات، بما في ذلك الخبراء والكوادر الفنية في وزارة الري. ومن ثم، فإن عدم ملء خزان الروصيرص في الوقت المناسب لتأمين احتياجات الري والتوليد الكهرومائي لا يمكن فصله عن حالة الانهيار المؤسسي المترتبة على ذلك الانقلاب المشؤوم وتداعياته.

ومما يجدر ذكره، ما دام الحديث عن إدارة ملف سد النهضة، أن قضية السد لا تقف عند حدود الجوانب الفنية والإدارية وحدها، وإنما تمتد أيضاً إلى كيفية إدارة السودان لهذا الملف سياسياً. فانقلاب 25 أكتوبر 2021 لم تقتصر أضراره على إضعاف مؤسسات الدولة فنياً وإدارياً فحسب، بل شملت أيضاً إضعاف استقلالية القرار السوداني في إدارة ملف سد النهضة، من خلال التبعية للموقف المصري، بدلاً من تبني سياسة تنطلق من المصالح الوطنية السودانية أولاً. وقد أدى ذلك إلى إهدار فرصة التعامل مع سد النهضة باعتباره مشروعاً ينطوي، في الوقت نفسه، على تحديات حقيقية وفرص واعدة يمكن توظيفها لخدمة التنمية في السودان.

وفي هذا الصدد، لا نمل من تكرار ما أكده العديد من خبراء سياسات المياه والسدود، من أن انتظام تدفقات المياه في النيل الأزرق بفضل سد النهضة يمكن أن يحقق للسودان فوائد كبيرة، تماثل ما يتيحه السد العالي لمصر، وفي مقدمتها الحد من الفيضانات المدمرة، وتحسين كفاءة الري، وزيادة كفاءة التوليد الكهرومائي.

وفوق ذلك، يمكن أن يسهم انتظام تدفقات المياه في تمكين السودان من استغلال كامل حصته من مياه النيل، من خلال استرداد الكميات التي ظلت تتدفق إلى مصر دون استفادة السودان منها لعقود طويلة، والتي يقدرها الخبراء بنحو 6.5 مليارات متر مكعب سنوياً. ومن شأن ذلك أن يتيح التوسع في الرقعة الزراعية، وزراعة أكثر من موسم في العام بالمشروعات المروية، بما يعزز الأمن الغذائي ويدعم الاقتصاد الوطني.

وختاماً، فإن أحد أبرز تحديات المرحلة الانتقالية المقبلة، بعد إنهاء انقلاب 25 أكتوبر 2021 واستعادة مسار التحول الديمقراطي المدني على أساس مرامي وأهداف ثورة ديسمبر المجيدة، يتمثل في إعادة صياغة سياسة السودان تجاه سد النهضة وقضية مياه النيل عموماً، انطلاقاً من معيار واحد هو المصلحة الوطنية السودانية. فلا مصلحة للسودان في الارتهان لأي طرف، بل إن المطلوب هو تبني سياسة مائية مستقلة تستند إلى أسس علمية، وتحمي المصالح الوطنية، وتعزز التعاون مع جميع دول حوض النيل، وتستثمر كل فرصة لتعزيز الأمن المائي والغذائي، بعيداً عن الاستقطابات السياسية والإقليمية.

حينما تتحدث الأرقام فلتصمت الأوهام (2-4)

محركات النزاع، المسؤولية، وأولويات استعادة الدولة

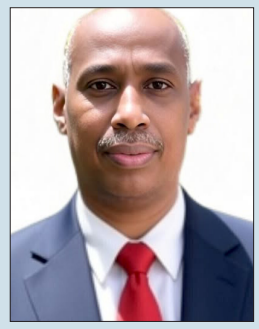

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

مدخل

إذا كانت الحلقة الأولى قد أثبتت، بالأرقام، أن السودانيين يجتمعون على مطلب السلام، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بعد ذلك هو: كيف يفسر السودانيون أسباب الحرب؟ ومن يحمّلونه مسؤولية ما آلت إليه البلاد؟ وما الأولويات التي يرونها ضرورية لإعادة بناء الدولة؟.

كثيراً ما تُختزل الحرب في السودان في سرديات متنافسة، يطغى عليها الخطاب السياسي أو الإعلامي، حتى أصبح من الصعب التمييز بين الحقائق والانطباعات، وبين ما تعكسه مصالح الأطراف وما يعبّر عن رؤية المواطنين أنفسهم. ومن هنا جاءت أهمية أن يُطرح السؤال مباشرة على السودانيين، بعيداً عن المنابر السياسية والاستقطابات الآيديولوجية.

اعتمدت هذه الدراسة، التي شملت جميع ولايات السودان ومختلف الفئات الاجتماعية، على أدوات إحصائية علمية لتحليل تصورات المواطنين وترتيب أولوياتهم. فلم تكتفِ بقياس الآراء، بل سعت إلى الكشف عن الأنماط المشتركة التي تشكل فهم السودانيين لجذور الأزمة وآفاق الخروج منها.

تكشف النتائج عن صورة بالغة الدلالة، إذ يرى غالبية السودانيين أن جذور الصراع تكمن، قبل كل شيء، في التنافس على السلطة والثروة والموارد، بينما تتراجع العوامل الخارجية إلى مراتب متأخرة مقارنة بالأسباب الداخلية. كما تُظهر البيانات تقييماً واضحاً لمسؤولية الأطراف المختلفة عن اندلاع الحرب واستمرارها، وتسلط الضوء على توافق واسع حول مبادئ المواطنة المتساوية، وأولويات إعادة الإعمار، وكيف ينبغي أن تُدار مرحلة التعافي بعد الحرب.

ولعل الرسالة الأهم التي تحملها هذه النتائج هي أن السودانيين لا يبحثون فقط عن وقفٍ لإطلاق النار، بل عن معالجة جذرية للأسباب التي قادت البلاد إلى هذه الكارثة. فاستعادة الدولة، في نظرهم، لا تبدأ بتوقيع اتفاق سياسي فحسب، وإنما ببناء عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة، والمواطنة المتساوية، والتنمية المتوازنة، ومؤسسات قادرة على خدمة المواطنين وحماية حقوقهم.

من خلال العدسات الديموغرافية: كيف ينظر السودانيون إلى السلام؟

تكشف نتائج الدراسة عن وجود توافق وطني واسع حول ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار. إذ أيد 74.3% من المشاركين هذا الخيار، وهو ما يعكس رغبة مجتمعية قوية في إنهاء الحرب. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن هذا الإجماع العام يخفي وراءه تباينات ديموغرافية وجغرافية مهمة، تسهم في تفسير اختلاف مواقف بعض الفئات تجاه السلام.

فعلى مستوى الفئات العمرية، سجلت الفئة التي تبلغ 65 عاماً فأكثر أعلى مستوى من التأييد لوقف إطلاق النار بنسبة 78.7%، بينما انخفضت نسبة التأييد إلى 64.7% بين الفئة العمرية 45 – 54 عاماً، وهي أدنى نسبة بين جميع الفئات العمرية. وقد يعكس ذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها هذه الفئة، باعتبارها تقع في قلب سوق العمل وتتحمل مسؤوليات إعالة الأسر، الأمر الذي قد يجعل تقييمها للحرب والسلام أكثر ارتباطاً بحسابات الأمن المعيشي والاستقرار الاقتصادي.

أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد أظهرت الإناث مستوى أعلى من التأييد لوقف إطلاق النار مقارنة بالذكور، وإن كانت الفروق بين الجنسين محدودة نسبياً، مما يشير إلى أن الرغبة في إنهاء الحرب تمثل موقفاً مشتركاً بين السودانيين بغضّ النظر عن النوع.

وعند النظر إلى حالة الإقامة والاستقرار، يتضح أن الأشخاص الذين عاشوا التجربة المباشرة للنزوح أو اللجوء هم الأكثر إلحاحاً في المطالبة بإنهاء الحرب. فقد سجل النازحون داخلياً أعلى نسبة تأييد بلغت 77.3%، تلاهم اللاجئون بنسبة 76.2%، ثم المقيمون داخل السودان بنسبة 72.9%، بينما جاءت النسبة الأدنى بين المغتربين بنسبة 71.9%. وتشير هذه النتائج إلى أن المعاناة المباشرة الناتجة عن فقدان الاستقرار والسكن وسبل العيش تعزّز الرغبة في التوصل إلى وقف عاجل للقتال.

وتبرز الفوارق الجغرافية بوصفها أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل المواقف من السلام. فقد تراوحت نسبة التأييد لوقف إطلاق النار بين 94.7% في ولاية وسط دارفور و57.1% في ولاية سنار، بفارق بلغ 37.6% نقطة. كما أظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية قوية (Cramér's V = 0.268، X2 = 121.42)، وهو ما يؤكد أن الموقع الجغرافي، وما يرتبط به من تجارب الحرب والسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يؤدي دوراً مهماً في تشكيل تصورات المواطنين تجاه إنهاء الصراع.

يرى غالبية السودانيين أن جذور الصراع تكمن، قبل كل شيء، في التنافس على السلطة والثروة والموارد، بينما تتراجع العوامل الخارجية إلى مراتب متأخرة مقارنة بالأسباب الداخلية

تقود هذه النتائج إلى دلالة مهمة تتمثل في أن الدعم لوقف إطلاق النار لا يرتبط فقط بدرجة التعرض المباشر للحرب، بل يتأثر أيضاً بالسياقات المحلية التي يعيشها السكان. ومن ثم، فإن بناء خطاب وطني داعم للسلام يتطلب مراعاة الخصوصيات الإقليمية والاجتماعية، بدلاً من الاعتماد على رسائل موحدة لجميع المناطق والفئات.

من المسؤول؟ كيف يوزع السودانيون المسؤولية عن الحرب؟

طلبت الدراسة من المشاركين تقييم مسؤولية الأطراف المختلفة عن اندلاع الحرب واستمرارها، باستخدام مقياس من خمس درجات، حيث تشير الدرجة الأعلى إلى تحميل الطرف مسؤولية أكبر. وقد أظهرت النتائج وجود توافق واسع على أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على الفاعلين الداخليين.

وجاءت المؤسسة العسكرية - ممثلة في القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - في مقدمة الأطراف التي حملها المستجيبون المسؤولية، بمتوسط 4.27 من 5 درجات، حيث رأى 80.9% من المشاركين أنها تتحمل مسؤولية كبيرة عن الأزمة. وجاء النظام السابق في المرتبة الثانية بمتوسط 4.24، إذ حمّله 79.2% من المستجيبين مسؤولية كبيرة، وهو فارق محدود للغاية يعكس تقارباً واضحاً في تقييم الطرفين.

واحتلت الحركات المسلحة المرتبة الثالثة بمتوسط (73.7%)، تلتها التدخلات الإقليمية والدولية بمتوسط 3.79 (61.3%)، بينما جاءت الأحزاب السياسية في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.64، مع اعتبار 57.7% من المشاركين أنها تتحمل مسؤولية كبيرة.

تشير هذه النتائج إلى أن الرأي العام السوداني ينظر إلى الأزمة باعتبارها ذات جذور داخلية في المقام الأول، إذ يحمّل المسؤولية الأساسية للمؤسسة العسكرية والنظام السابق، مع الإقرار بأدوار متفاوتة للحركات المسلحة والتدخلات الخارجية والأحزاب السياسية.

كما تكشف البيانات عن اختلافات لافتة بين الفئات السكانية. فقد سجل النازحون داخلياً أعلى متوسط في تحميل النظام السابق المسؤولية (4.33) بينما منح المقيمون داخل السودان أعلى متوسط للمسؤولية تجاه المؤسسة العسكرية (4.34).

تعكس هذه الفروق اختلاف التجارب التي عاشتها الفئات المختلفة خلال سنوات الصراع. فمن المحتمل أن يكون النازحون، ولا سيما القادمون من المناطق التي شهدت موجات عنف ممتدة، أكثر ميلاً إلى ربط الأزمة بإرث السياسات والصراعات التي سبقت الحرب الحالية، في حين يركز المقيمون في المناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب الأخيرة بصورة أكبر على دور الأطراف العسكرية في تطورات الأزمة الراهنة. وتظل هذه التفسيرات مؤشرات تستدعي مزيداً من البحث النوعي لفهم العوامل الكامنة وراءها بصورة أعمق.

تراوحت نسبة التأييد لوقف إطلاق النار بين 94.7% في ولاية وسط دارفور و57.1% في ولاية سنار، بفارق 37.6%

قضية الهوية والمواطنة: مفتاح السلام المستدام

لطالما احتلت قضية الهوية والمواطنة موقعاً محورياً في الأدبيات الأكاديمية التي تناولت جذور الصراع في السودان. فقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن الفشل في إدارة التنوع، والتهميش التاريخي، وتسييس الهويات الإثنية والجهوية، كانت من بين العوامل التي أسهمت في تعميق الانقسامات وإطالة أمد النزاعات. ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن تتناول هذه الدراسة تصورات السودانيين تجاه قضايا الهوية والمواطنة، باعتبارها أحد المحاور الرئيسة لفهم أسباب الأزمة واستشراف متطلبات السلام.

كشفت النتائج عن مستوى عالٍ من الوعي المجتمعي بطبيعة التحديات التي تواجه الهوية الوطنية. فقد صنف المشاركون الخطاب القبلي والجهوي باعتباره أكبر تهديد للوحدة الوطنية، محققاً أعلى وزن مرجّح 10,400 نقطة، تلاه التهميش وعدم المساواة 9,6677 نقطة، بينما جاءت التدخلات الإقليمية والدولية في المرتبة الأخيرة 6,332 نقطة.

أشارت النتائج إلى أن غالبية السودانيين تنظر إلى أزمة الهوية باعتبارها أزمة داخلية في المقام الأول، ترتبط بطبيعة إدارة الدولة والعلاقات بين مكوناتها أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية. كما تعكس إدراكاً متزايداً بأن معالجة الانقسامات المجتمعية تتطلب مواجهة أسبابها البنيوية، وفي مقدمتها الخطابات الإقصائية، والتفاوتات التنموية، وضعف العدالة في توزيع الفرص والموارد.

تشير النتائج إلى أن الرأي العام السوداني ينظر إلى الأزمة باعتبارها ذات جذور داخلية في المقام الأول، إذ يحمّل المسؤولية الأساسية للمؤسسة العسكرية والنظام السابق، مع الإقرار بأدوار متفاوتة للحركات المسلحة والتدخلات الخارجية والأحزاب السياسية

وفي المقابل، أظهرت الدراسة إجماعاً وطنياً واسعاً حول مفهوم المواطنة المتساوية بوصفه الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة السودانية. فقد أيد 93.4% من المشاركين مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز، بمتوسط بلغ 4.72 من 5 ، وهي من أعلى نسب التوافق التي سجلتها الدراسة في مختلف محاورها.

تحمل هذه النتيجة دلالة مهمة، إذ تعكس وجود توافق مجتمعي يتجاوز الانتماءات الإثنية والجهوية والسياسية، ويؤكد أن غالبية السودانيين تتطلع إلى بناء دولة تستند إلى مبدأ المواطنة، لا إلى الانتماءات الضيقة أو الامتيازات المرتبطة بالهوية.

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج بالغ الأهمية، وهو أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق بمجرد وقف إطلاق النار أو توقيع اتفاق سياسي، وإنما يتطلب معالجة الجذور العميقة للأزمة، وفي مقدمتها سؤال الهوية وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويستدعي ذلك إطلاق عملية سياسية شاملة تعزز العدالة وسيادة القانون، وتكفل المشاركة المتكافئة لجميع المواطنين، وتؤسس لمصالحة وطنية حقيقية.

كما تؤكد النتائج أن بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب ينبغي أن يستند إلى مبدأ المواطنة المتساوية بوصفه أساساً دستورياً وقانونياً، مع تبني سياسات فاعلة لمكافحة الخطاب القبلي والجهوي، وتقليص الفوارق التنموية بين المركز والأقاليم، وضمان مشاركة جميع الفئات، بما في ذلك النازحون واللاجئون والمغتربون، في رسم مستقبل البلاد. فهذه ليست مجرد مطالب سياسية، بل تمثل - وفقاً لما تعكسه نتائج الدراسة - أحد أهم الشروط التي يراها السودانيون ضرورية لبناء دولة مستقرة، قادرة على حماية الحقوق، وتقديم الخدمات بعدالة، ووضع الأساس لتنمية مستدامة وإعادة إعمار شاملة.

البعد الاقتصادي: ليس هامشياً، بل جوهراً

يرى 82.5% من السودانيين أن العوامل الاقتصادية ساهمت في الحرب «بدرجة كبيرة أو إلى حد ما»، ويعتبرها أكثر من النصف (5307%) سبباً رئيسياً. وهذا ليس غريباً في بلد يعاني من تضخم منفلت وانهيار في قيمة العملة.

وعندما رتب السودانيون أولويات إعادة الإعمار باستخدام مؤشر الوزن المرجح (WRI)، كانت النتائج واضحة للغاية:

1. استعادة الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة).
2. دعم عودة النازحين.
3. الزراعة والإنتاج المحلي.
4. محاربة الفساد.
5. دعم الشباب والمرأة.

ما يعنيه ذلك هو أن المواطن السوداني الجائع والمريض والخائف، لا ينكر أهمية دور المرأة والشباب وقضايا حقوق الانسان ولكنه يريد أن تبدأ عملية إعادة الإعمار بحاجياته الأكثر إلحاحاً. فهو يريد أن يحتاج أولاً أن تعود الكهرباء إلى بيته والماء إلى حنفيته، وأن تبدأ المشافي في تقديم خدماتها العلاجية، وتباشر الشرطة مهامها في ردع المتفلتين والمجرمين، وترتفع حناجر الطلاب الأناشيد الوطنية في طوابير الصباح بالمدارس وغيرها من الخدمات الحياتية الضرورية. التحدي أمام أي حكومة قادمة هو معالجة الاحتياجات الأساسية قبل الشعارات السياسية. وإلا، فإن أي سلام لن يكون مستداماً.

كما كشف التحليل العنقودي (Clustering) عن وجود ست مجموعات تفضيلية من وجهة نظر المواطن، مما يعني أن سياسة «مقاس واحد يناسب الجميع» في إعادة الإعمار ستفشل. هناك من يريد الزراعة أولاً، وهناك من يريد مكافحة الفساد، وهناك من يريد عودة النازحين. إذن على أي خطة تعافٍ يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع تفضيلات كل ولاية وفئة اجتماعية.

الختام

تقدم هذه الدراسة قراءة متماسكة لمحركات النزاع والمسؤولية وأولويات مرحلة ما بعد الحرب في السودان، مستندة إلى استطلاع علمي شامل غطى جميع ولايات السودان وشمل النازحين واللاجئين والمغتربين. تكشف النتائج أن السودانيين ينظرون إلى أزمتهم على أنها داخلية بالأساس، يحركها التنافس على السلطة والثروة، وإرث النظام السابق، والتهميش المزمن، وليس التدخلات الخارجية، كما يروج البعض. كما تؤكد الدراسة أن هناك إجماعاً وطنياً على ضرورة وقف الحرب، مع تباينات ديموغرافية وجهوية مهمة تعكس تنوع التجارب والتصورات داخل النسيج الاجتماعي السوداني. وتضع المؤسسة العسكرية والنظام السابق في مقدمة المسؤولين عن الأزمة، بينما ترى الأحزاب السياسية أقل مسؤولية، مما يعكس إحباطاً شعبياً من المؤسسة العسكرية كحامٍ للدولة، ومن النظام السابق كمحرك للصراع.

وتؤكد الدراسة أن معالجة أزمة الهوية والمواطنة هي جوهر الحل، وأن السودانيين يريدون دولة المواطنة المتساوية التي تتجاوز الهويات الضيقة، مع التركيز على الأولويات الاقتصادية الملحة كاستعادة الخدمات الأساسية وعودة النازحين، قبل الانشغال بالشعارات السياسية. وتمثل هذه النتائج خريطة طريق واضحة لصناع السياسات والقوى السياسية والمجتمع المدني، مفادها أن السلام المستدام في السودان يتطلب مقاربة شاملة تعالج الجذور العميقة للأزمة، وتشرك جميع السودانيين في العملية السياسية، وتضع احتياجات المواطن الأساسية في صميم أي عملية انتقالية، وإلا فإن أي سلام سيكون هشاً، وأي إعادة إعمار ستكون ناقصة.

العقوبات وتفكيك بنية اقتصاد الحرب

وليد عنبوور

لم تعد العقوبات الدولية الأخيرة مجرد رسائل سياسية موجهة إلى قادة الحرب، فقد أصبحت جزءاً من محاولة لإعادة تشكيل البيئة التي يقوم عليها الصراع نفسه، حيث يظهر تتابع الإجراءات الأمريكية والبريطانية والأوروبية انتقالاً واضحاً من استهداف الأشخاص إلى استهداف البنية الاقتصادية والأمنية واللوجستية التي تمد اقتصاد الحرب بعوامل البقاء، مما يعكس اتجاهاً غربياً نحو استهداف البنية المنتجة للحرب أكثر من الاقتصار على معاقبة الأفراد. وهو اتجاه يبدو متصلاً بانسداد أفق الحل السياسي كما عكسته إحاطات المبعوث الأمريكي لمجلس الأمن التي تضمنت انتقادات متكررة لمواقف الأطراف المتحاربة مع تركيز متزايد على مسؤولية قيادة سلطة بورتسودان عن تعثر مسارات التهدئة، في ظل قناعة غربية متنامية بأن الضغط على البنية المنتجة للحرب قد يكون أكثر فاعلية من الاكتفاء باستهداف الأفراد. ومن هذه الزاوية يمكن فهم العقوبات الهيكلية المركبة بوصفها نمطاً جديداً من الضغوط يستهدف شبكات التمويل والإمداد والحماية التي يقوم عليها اقتصاد الحرب، وينقل العقوبات من إطار معاقبة مسؤولين بعينهم إلى التأثير في البيئة التي تسمح باستمرار الصراع وإعادة إنتاجه.

يُقصد بالعقوبات الهيكلية المركبة ذلك النمط من الضغوط الذي يستهدف بصورة متزامنة مصادر التمويل وشبكات الإمداد والغطاء القانوني والسياسي والقدرة على الحركة الاقتصادية والدبلوماسية، بما يؤدي إلى التأثير في البيئة التي ينتج داخلها اقتصاد الحرب أكثر من الاقتصار على معاقبة شخصيات بعينها. وتزداد أهمية هذا النمط عندما تصبح شبكات التمويل والحماية والموارد جزءاً من البنية التي تمنح أطراف الصراع القدرة على الاستمرار، فتغدو إعادة تشكيل هذه البيئة هدفاً موازياً للضغط السياسي والعسكري، لأن الصراعات الممتدة لا تستمر بفعل العمليات العسكرية وحدها، فهي تستمر عبر منظومة اقتصادية وأمنية تعيد إنتاج الموارد والولاءات بصورة مستمرة، وكلما تعرضت هذه المنظومة لضغوط متراكمة تراجعت قدرة أطراف الحرب على المحافظة على تماسكها وإدارة تحالفاتها.

تجفيف الذهب وصدمة الحواضن المالية

جاءت العقوبات البريطانية الأخيرة وما تبعها من إجراءات أوروبية استهدفت شركات التعدين الحكومية مثل «أرياب» و«سودامين» و«أم درمان» ومسارات تصدير الذهب، كمحاولة منسقة لتعطيل محركات التمويل الذاتي بعدما اعتمدت السلطة على الموارد الطبيعية لتعويض تراجع الإيرادات الضريبية والجمركية وخروج معظم الإنتاج الحيواني والزراعي، ومع مرور الوقت تحول قطاع الذهب إلى قاعدة لإعادة إنتاج النفوذ، لأن السيطرة على منافذ التصدير تمنح قدرة على تمويل شبكات الولاء خارج مؤسسات الدولة.

يرجَّح أن يؤدي استهداف شركات التعدين وحظر بعض مدخلات الإنتاج إلى تقليص القدرة العسكرية للسلطة وإضعاف ثقة شبكات المصالح المرتبطة بهذا الاقتصاد الموازي، مما يحد من قدرتها على تمويل الولاءات السياسية والقبلية التي تتطلب تدفقات مالية متواصلة يصعب على الخزينة العامة توفيرها مع اتساع الجبهات وانهيار الأوضاع الاقتصادية. ويمتد أثر هذه العقوبات إلى العلاقات الخارجية لبورتسودان لتضييق المنافذ وتقليص أدوات المناورة الاقتصادية، وإضعاف القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه بعض الشركاء، لأن الذهب أصبح أحد أعمدة النفوذ والسيادة المالية التي يستند إليها استمرار الحرب.

توجد أيضاً إشكالية قطاع التعدين الأهلي الذي يعتمد عليه ملايين المواطنين، إذ يمكن أن يقود حظر الزئبق والسيانيد إلى تعطيل جانب واسع من هذا النشاط، ونقل آثار الضغوط الاقتصادية من مؤسسات السلطة إلى المجتمع، مما يضاعف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مع غياب البدائل، ويخلق حالة من الرفض الشعبي لهذه الظروف الناشئة بسبب الحرب.

الملف الكيميائي وإعادة تعريف شرعية السلطة

دخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ بموجب قانون مكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تصعيد سياسي وقانوني جديد في مسار الضغوط على معسكر بورتسودان. ولا يقتصر أثر هذه الإجراءات على تقييد سلاسل توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج، إذ يمتد إلى فرض توصيف قانوني يضع سلطة بورتسودان أمام مواجهة معقدة مع الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يقلص ما تبقى من أوراقها الدبلوماسية ويدخلها في مسار متدرج لنزع شرعية الأمر الواقع التي اكتسبتها بفعل السيطرة على مؤسسات الدولة وموقعها الاستراتيجي.

تشير طبيعة هذه الحزمة إلى انتقال الضغوط من استهداف الموارد الاقتصادية إلى التأثير في شرعية السلطة نفسها، لأن إدراج مؤسسات جديدة تحت لافتة الأسلحة الكيميائية يدفع الفاعلين الدوليين إلى إعادة تقييم موقع المعسكر والانتقال من التعامل معه بوصفه سلطة تدير أزمة داخلية إلى طرف يواجه اتهامات تمس الأمن والسلم الدوليين، وهو تحول يمكن أن يقود إلى تضييق مساحة الحركة السياسية أمام قيادة الجيش، ويجعل مشروع إعادة إنتاج السلطة بعد الحرب أكثر تعقيداً وعزلة.

ارتداد الضغط وتعميق تشظي المعسكر الداخلي

المرجح أن يقود الإطباق الخارجي إلى تعميق الضغوط على الجبهة الداخلية لمعسكر بورتسودان وزيادة الفجوة داخل تحالفات الحرب. فكلما تقلصت الموارد المتاحة لإدارة التحالف ازدادت صعوبة الحفاظ على تماسكه السياسي والعسكري. إذ يتبلور الاستقطاب بين تيار يسعى إلى الحفاظ على المؤسسة عبر تسوية سياسية تجنّب الجيش كلفة الاستنزاف، وتيار المواجهة الصفرية الذي يتمسك بالانغلاق ورفض التسوية.

في قلب هذه المعادلة تقع معضلة الكيانات الأيديولوجية وحلفاء النظام المخلوع، فهم

التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لا يعني التزام جميع التشكيلات المسلحة بتنفيذه إذا امتلك بعضها هامشاً واسعاً من القرار الميداني، وعلى هذا الأساس تمثل العقوبات الهيكلية أداة لإضعاف البنية التي أعادت إنتاج تعدد مراكز القوة خلال الحرب

الأكثر تضرراً من أي ترتيبات تتضمن تفكيك المليشيات، ومن المرجح أن يتجه بعض أطرافها إلى التشدد وإفشال أي مسار تفاوضي يقوده الجناح الواقعي داخل الجيش، فرضاً لوقائع ميدانية تتحدى قرارات القيادة العسكرية وتحد من قدرتها على فرض الانضباط على جميع القوى المتحالفة معها. كما أن محاولات المواصلة في الحرب والانفتاح على محاور قتالية جديدة في كردفان من بعض الأطراف داخل سلطة بورتسودان تزيد من تعقيد الحلول، فهي توسع رقعة الاشتباك وتخلق حقائق ميدانية جديدة تصعب معها أي عودة إلى طاولة التفاوض.

يمكن النظر إلى بعض الأحداث الميدانية الأخيرة، مثل فوضى السلاح وتحدي السلطات القضائية والاعتداء على مقار المحاكم وتصاعد الخطابات ذات الطابع الإثني، بوصفها مؤشرات على اتساع هامش حركة بعض المجموعات المسلحة الموازية وتراجع قدرة المركز على ضبطها أو احتواء قراراتها بصورة كاملة، وهذا اتجاه يقود تدريجياً إلى إضعاف تماسك جبهة بورتسودان، ويعكس تنامي التباين بين القيادة المركزية وبعض القوى التي راكمت نفوذاً ميدانياً واقتصادياً خلال سنوات الحرب.

تفكك احتكار القوة وتعدد مراكز القرار

تفاعل هذه العقوبات الهيكلية المركبة مع التطورات الداخلية يظهر تحولاً أعمق يتمثل في تآكل احتكار العنف المشروع. إذ دفعت الحرب المؤسسة العسكرية إلى الاستعانة بحركات مسلحة سابقة وكتائب عقائدية ومجموعات قبلية لتعويض النقص البشري، مما أنتج واقعاً معقداً يتشظى مركز القرار الأمني والعسكري، ومنح هذه التشكيلات هامشاً أوسع للتأثير وفقاً لحساباتها ومصالحها، كما أنتج اقتصاداً موازياً للدولة تتقاطع داخله المصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية.

تضيف العقوبات الدولية بُعداً آخر لهذا المشهد. فانكماش الموارد يقلل قدرة القيادة المركزية في بورتسودان على تمويل الحركات الحليفة، مما يدفع بعض هذه القوى إلى البحث عن مصادر تمويل ذاتية عبر فرض الرسوم على طرق التجارة والسيطرة على المعابر والموارد المحلية، في مسار يعزز ظاهرة أمراء الحرب ويجعل التحالف العسكري أكثر عرضة للتنافس على الموارد المحدودة.

يفرض هذا الواقع تحديات إضافية أمام أي عملية سياسية، لأن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لا يعني التزام جميع التشكيلات المسلحة بتنفيذه إذا امتلك بعضها هامشاً واسعاً من القرار الميداني. وعلى هذا الأساس تمثل العقوبات الهيكلية أداة لإضعاف البنية التي أعادت إنتاج تعدد مراكز القوة خلال الحرب، وتراجع الموارد يضع شبكات النفوذ الموازية تحت ضغوط تدفعها إلى إعادة حساباتها.

فعالية هذا المسار تظل مرتبطة بقدرته على الحد من مرونة اقتصاد الحرب في التكيف مع الضغوط الخارجية، لأن الشبكات التي نشأت خلال سنوات الصراع لا تعتمد على المؤسسات الرسمية وحدها، فقد طورت قنوات بديلة للتمويل عبر التهريب والشركات الواجهة والأسواق غير النظامية والعلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، مما يمنحها قدرة على امتصاص جزء من آثار العقوبات وإعادة توزيع أنشطتها بصورة تقلل من خسائرها. ولهذا يرتبط نجاح العقوبات بوجود مسار سياسي ومؤسسي موازٍ يعيد بناء مؤسسات الدولة، ويستعيد الرقابة على الموارد والمعابر والأسواق، لأن إضعاف مصادر التمويل دون استعادة مؤسسات الدولة قد يدفع بعض مراكز القوة إلى البحث عن موارد جديدة خارج الأطر الرسمية، بما يفضي إلى انتقال اقتصاد الحرب من صورة مركزية إلى شبكات أكثر تشتتاً واستقلالاً، ويطيل دورة الصراع ويجعل تفكيكها أكثر تعقيداً.

لا يقف أثر هذه التحولات عند حدود الميدان، فهو يتسع ليشمل مسارات التفاوض نفسها، لأن الضغوط الاقتصادية لا تنتج استجابة واحدة لدى جميع أطراف الصراع، فهي تعيد ترتيب حسابات كل طرف وفقاً لطبيعة مصالحه وموقعه داخل اقتصاد الحرب. فالقوى التي ترى في المؤسسة العسكرية إطاراً دائماً للدولة قد تصبح أكثر ميلاً إلى البحث عن تسوية تخفض كلفة الاستنزاف وتحافظ على تماسكها المؤسسي. بينما تميل القوى، التي ارتبط نفوذها السياسي والعسكري باستمرار اقتصاد الحرب، إلى مقاومة أي ترتيبات تهدد مصادر تمويلها أو تقلص استقلاليتها. وبهذا المعنى تمتد آثار العقوبات إلى إعادة توزيع موازين التأثير داخل المعسكرات المتحاربة، من خلال رفع كلفة استمرار الحرب بالنسبة لبعض الفاعلين مقابل دفع أطراف أخرى إلى التشدد خشية فقدان الامتيازات التي راكمتها خلال سنوات الصراع.

مسار العقوبات خلال الفترة الأخيرة يظهر أن المجتمع الدولي لم يعد ينظر إلى الحرب السودانية باعتبارها أزمة يمكن احتواؤها عبر الضغوط الدبلوماسية وحدها، فقد أخذت أدوات الضغط تتجه بصورة متزايدة نحو استهداف البنية الاقتصادية والمؤسسية التي أعادت إنتاج الحرب

مآلات المواجهة وسيناريوهات التأسيس البديل

تقف سلطة بورتسودان اليوم أمام واقع هيكلي معقد. فالأدوات التي استخدمتها لإدارة الحرب وبناء تحالفاتها الداخلية، مثل غض الطرف عن تنامي الكيانات المسلحة الموازية والاعتماد على اقتصاد الموارد غير المنظم، تحولت تدريجياً إلى مكامن ضعف تستهدفها الضغوط الدولية، ولم يعد الحصار يقتصر على إجراءات يمكن الالتفاف عليها، بل يتجه بصورة أوضح إلى استهداف البنية المؤسسية والمالية التي تمنح المعسكر القدرة على الاستمرار. ويعزز دخول العقوبات الأمريكية بعد العقوبات البريطانية والأوروبية هذا المسار، مما يشير إلى أن الضغوط الغربية باتت تتحرك على مسارين متكاملين، هما تجفيف مصادر التمويل وإعادة تشكيل بيئة الشرعية السياسية والقانونية.

تتراوح الخيارات أمام معسكر بورتسودان بين مسارين، الأول هو استثمار هذه الضغوط لإعادة ترتيب بنيته الداخلية عبر مقاربة أكثر واقعية تنتهي إلى تسوية سياسية تعيد بناء المؤسسة العسكرية على أسس مهنية، وتعيد دمج أدوات القوة داخل هيكل الدولة، وتستعيد وحدة القرار الأمني. والثاني هو الاستمرار في إدارة الصراع بالأدوات نفسها، وهو مسار يقود إلى اتساع نفوذ مراكز القوة المسلحة وتزايد استقلاليتها وتحولها تدريجياً إلى فاعلين يمتلكون مصالح خاصة قد لا تتطابق مع أهداف القيادة المركزية أو مع متطلبات إعادة بناء الدولة. وبين المسارين تلوح احتمالية ثالثة لا تقل تعقيداً، هي الاستمرار في حرب محدودة الموارد ومتوسطة الكثافة يحافظ فيها كل طرف على مناطق نفوذه، ويتحول الصراع إلى حالة مستقرة من اللادولة.

مسار العقوبات خلال الفترة الأخيرة يظهر أن المجتمع الدولي لم يعد ينظر إلى الحرب السودانية باعتبارها أزمة يمكن احتواؤها عبر الضغوط الدبلوماسية وحدها، فقد أخذت أدوات الضغط تتجه بصورة متزايدة نحو استهداف البنية الاقتصادية والمؤسسية التي أعادت إنتاج الحرب، في تحول يعكس إدراكاً متنامياً بأن استمرار شبكات التمويل والاقتصاد الموازي يسمح بإعادة إنتاج الصراع حتى إذا تراجعت العمليات العسكرية. ولهذا يرتبط نجاح أي تسوية مستقبلية بقدرتها على تفكيك المنظومة التي جعلت الحرب قابلة للاستمرار، واستعادة احتكار الدولة للموارد العامة، وإخضاع النشاط الاقتصادي المرتبط بالنزاع لسلطة القانون والمؤسسات.

يبقى المخرَج الأكثر استدامة مرهوناً بالاعتراف بكلفة الحرب والانتقال إلى مشروع تأسيسي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسلاح والموارد، ويؤسس لمؤسسة عسكرية مهنية واحدة تحتكر استخدام القوة وفق القانون وخاضعة للسلطة المدنية، وتضع نهاية لاقتصاديات الحرب ومراكز النفوذ الموازية التي أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الأزمة السودانية.

وتشير طبيعة الضغوط الدولية الحالية إلى أن مستقبل أي سلطة سيتحدد بقدرتها على استعادة الشرعية المؤسسية وإخضاع الموارد العامة لسلطة الدولة وإنهاء البنى الاقتصادية والأمنية التي جعلت الحرب قابلة لإعادة الإنتاج، بقدر ارتباطه بقدرتها على إدارة العمليات العسكرية. ولذلك سيظل مستقبل السودان مرتبطاً بقدرة أي سلطة قادمة على إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة احتكارها المشروع للقوة والموارد، باعتبارهما الشرط الأساسي لإنهاء اقتصاد الحرب ومنع تشكل مراكز نفوذ موازية في المستقبل.

الضغط على البنية المنتجة للحرب قد يكون أكثر فاعلية من الاكتفاء باستهداف الأفراد. ومن هذه الزاوية يمكن فهم العقوبات الهيكلية المركبة بوصفها نمطاً جديداً من الضغوط يستهدف شبكات التمويل والإمداد والحماية التي يقوم عليها اقتصاد الحرب

استهداف شركات التعدين وحظر بعض مدخلات الإنتاج يؤدي إلى تقليص القدرة العسكرية للسلطة وإضعاف ثقة شبكات المصالح المرتبطة بهذا الاقتصاد الموازي، مما يحد من قدرتها على تمويل الولاءات السياسية والقبلية التي تتطلب تدفقات مالية متواصلة يصعب على الخزينة العامة توفيرها

المعـــادلة الزائفـة (2)

لماذا يريدون أن تصبح صمود هي تأسيس؟

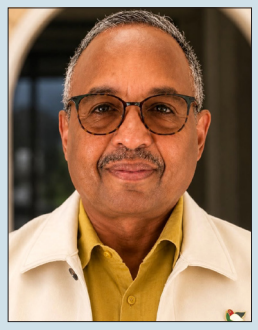

د.العبيد أحمد العبيد

أثار المقال الأول في هذه السلسلة ردود فعل متباينة؛ كان معظمها منصبًا على الفكرة الرئيسة التي حاولت مناقشتها، بينما انصرف بعضها إلى الإساءة الشخصية أكثر من انصرافه إلى الحجة. ولم يكن ذلك مفاجئًا، فحين يشتد الاستقطاب السياسي، صبح أحيانًا مهاجمة صاحب الرأي أسهل من مناقشة منطقه. ومع ذلك، فقد أسعدني أن المقال فتح بابًا لنقاش جاد حول مفهوم المعادلة الزائفة، وأتمنى أن تسهم هذه الحلقة في توضيح بعض ما أثارته الجزيئة الأولى من أسئلة أو خلافات.

في المقال الأول حاولت أن أوضح أن المعادلة الزائفة ليست مجرد خطأ في المقارنة، بل هي مغالطة منطقية ومقصودة تساوي بين أشياء أو أشخاص أو مواقف تختلف في عناصرها الجوهرية، ثم تبني على هذه المساواة أحكامًا سياسية أو أخلاقية (ظاهرياً) لا تسندها الأدلة. أما هذا المقال، فينتقل من الإطار النظري إلى التطبيق، من خلال واحدة من أكثر الروايات حضورًا في الخطاب السياسي السوداني خلال الأشهر الأخيرة، وهي الادعاء بأن تحالف صمود ليس سوى الوجه المدني لتحالف تأسيس. وسيتناول المقال الثالث ثاني أكبر المعادلات الزائفة ألا وهي الترويج لمجرم الحرب حميدتي كداعٍ للمساواة والديمقراطية.

وأود، قبل الدخول في الموضوع، أن أوضح ثلاث نقاط حتى لا يتحول النقاش مرة أخرى من الفكرة إلى صاحبها.

أولًا، لست عضوًا في تحالف صمود، ولا في أي من الكيانات التي سبقته، ولا أكتب دفاعًا عنه أو نيابةً عنه. ومن حق أي سوداني أن ينتقد صمود، أو قياداته، أو مواقفه، أو خياراته السياسية، مثلما يحق له أن ينتقد أي تنظيم آخر. لكن من حق القارئ أيضًا أن يطالب بأن تُبنى الاتهامات الكبيرة على أدلة تتناسب مع حجمها، لا على التكرار أو الإيحاء أو الترابط الذهني.

ثانيًا، لا أجد أي تناقض بين رفض الحرب وبين تبني المبادئ التي رفعتها قطاعات واسعة من القوى المدنية وعلى رأسها صمود، مثل وقف الحرب، وحماية المدنيين، واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، والعدالة، والإصلاح المؤسسي. فالاشتراك في هذه المبادئ لا يحول جميع المؤمنين بها إلى تنظيم سياسي واحد، تمامًا كما أن الاتفاق على الديمقراطية لا يجعل كل الديمقراطيين أعضاء في الحزب نفسه.

وثالثًا، ما زلت أعتقد أن تجربة الحكومة الانتقالية تستحق مراجعة نقدية جادة ومسؤولة. فقد ارتُكبت خلالها أخطاء سياسية ومؤسسية لا يجوز إنكارها أو تجاوزها، وربما أسهم بعضها، بدرجات متفاوتة، في إضعاف الانتقال المدني وتهيئة الظروف التي انتهت إلى انقلاب أكتوبر ثم إلى الحرب الحالية. لكن الاعتراف بهذه الأخطاء لا يؤدي تلقائيًا إلى النتائج التي يحاول البعض استخلاصها منه، ولا يجعل كل من ينتقد تلك التجربة أو يدافع عنها جزءًا من مشروع سياسي واحد.

هذه الملاحظات ليست تمهيدًا للدفاع عن «صمود»، ولا محاولةً لإعفائها من النقد أو المراجعة، وإنما هي محاولة لضبط سؤال المقال نفسه. فموضوع هذا المقال ليس تقييم «صمود» سياسيًا، وإنما اختبار منطق الادعاء الذي يساوي بينها وبين «تأسيس»، ومدى استناد هذا الادعاء إلى أدلة أم إلى ما ناقشته في المقال الأول تحت عنوان «المعادلة الزائفة». فالسؤال الذي يناقشه هذا المقال ليس ما إذا كانت صمود محقة في كل مواقفها، ولا ما إذا كانت بمنأىً عن النقد أو المساءلة، بل سؤال أكثر تحديدًا: هل تكفي الأدلة المتداولة للانتقال من وجود تقاطعات أو اتصالات سياسية إلى الجزم بوجود تحالف تنظيمي واستراتيجي بينها وبين «تأسيس»؟ أم أننا أمام مثال جديد لما أسميته في المقال السابق بالمعادلة الزائفة؟

الادعاء الذي يحتاج إلى إثبات

منذ انقسام تنسيقية «تقدم» في مطلع عام 2025، تكررت في الخطاب السياسي والإعلامي مقولة مفادها أن تحالف «صمود» ليس سوى الوجه المدني لتحالف «تأسيس»، وأن اختلاف الاسمين لا يخفي وحدة المشروع أو التحالف مع قوات الدعم السريع. ومع كثرة الترديد، بدأ هذا الوصف يُطرح وكأنه حقيقة لا تحتاج إلى برهان، حتى انقلب عبء الإثبات من مطلقي الاتهام إلى من وُجِّه إليهم؛ فلم يعد السؤال: «ما الدليل على وجود هذا التحالف؟»، بل أصبح: «لماذا تنكر صمود ذلك؟».

وهنا تكمن المشكلة التي يناقشها هذا المقال. فهو لا يسعى إلى الدفاع عن صمود، ولا إلى إعفائها من النقد أو المساءلة، وإنما يطرح سؤالاً أكثر تواضعًا وأكثر أهمية في الوقت نفسه: هل الأدلة المطروحة تثبت فعلًا ما يراد لها أن تثبته؟ بل إن السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هو: إذا كانت «صمود» مجرد الذراع المدني لـ«تأسيس»، فلماذا وقع الانقسام أصلًا؟ فالخلاف الذي أنهى تجربة «تقدم» كان يدور، في جوهره، حول القضية التي أصبحت لاحقًا أساس مشروع «تأسيس»، وهي مشروع الحكومة الموازية. ولذلك فإن من يدعي أن الطرفين كانا مشروعًا واحدًا منذ البداية لا يكتفي بتجاوز هذا الخلاف، وإنما يصبح مطالبًا أيضًا بإثبات أن الانقسام نفسه لم يكن حقيقيًا، بل مجرد توزيع أدوار. وهذا ادعاء أكبر يحتاج إلى أدلة أكبر، لا إلى مجرد التكرار أو الإيحاء.

فوجود تقاطعات في بعض المواقف، أو تشابه في بعض الشعارات، أو حتى التواصل مع أحد أطراف الحرب، لا يؤدي تلقائيًا إلى استنتاج أن الطرفين مشروع سياسي واحد. فالانتقال من التشابه الجزئي إلى الجزم بوحدة التنظيم أو المشروع هو، في تقديري، جوهر المعادلة الزائفة.

البداية التي لا يمكن تجاوزها

لفهم هذا الجدل لا بد من العودة إلى نقطة الانطلاق. فقد خرج كل من «صمود» و«تأسيس» من رحم تحالف «تقدم»، لكنهما لم ينشآ بوصفهما جناحين لمشروع واحد، وإنما نتيجة خلاف معلن حول قضية محورية تمثلت في مشروع الحكومة الموازية في مناطق سيطرة الدعم السريع. فالقوى التي رفضت ذلك الخيار أعلنت تأسيس «صمود» باعتبارها إطارًا مدنيًا مستقلًا، بينما مضت القوى الأخرى في المشروع الذي أصبح لاحقًا «تأسيس».

> **وجود تقاطعات في بعض المواقف، أو تشابه في بعض الشعارات، أو حتى التواصل مع أحد أطراف الحرب، لا يؤدي تلقائيًا إلى استنتاج أن الطرفين مشروع سياسي واحد**

ولا يعني ذلك أن «صمود» معصومة من الخطأ، أو أن مواقفها لا تستحق النقد، لكنه يثبت حقيقة يصعب تجاوزها: أن لحظة التأسيس كانت، في جوهرها، لحظة افتراق سياسي وتنظيمي، لا مجرد توزيع أدوار داخل مشروع واحد.

في المقابل، يمثل «تأسيس» تحالفًا سياسيًا وعسكريًا معلنًا، له هياكل وقيادة وسلطة موازية تضم قوات الدعم السريع وحلفاءها. ومن ثم فإن العلاقة بين الدعم السريع وتأسيس علاقة تنظيمية معلنة، بينما يحتاج الادعاء بوجود علاقة مماثلة مع صمود إلى أدلة مستقلة تتجاوز مجرد التشابه في بعض المواقف أو الخطابات.

من التقاطع إلى التحالف

يكمن الخلط الأساسي، في رأيي، في استخدام مفاهيم مختلفة كما لو كانت شيئًا واحدًا. فالعلوم السياسية تميز بين التقاطع في موقف معين، والتقارب في بعض الرؤى، والتواصل أو الحوار، والتحالف بوصفه علاقة تنظيمية وسياسية قائمة على أهداف وآليات مشتركة.

هذه ليست مرادفات. فقد يتفق طرفان على وقف الحرب ويختلفان حول شكل الدولة، أو يلتقيان في وساطة سياسية من دون أن يصبح أحدهما تابعًا للآخر. ولذلك فإن وجود مواقف متشابهة، أو المشاركة في جهود سلام، لا يكفي وحده لإثبات وجود تحالف.

فالتحالف لا يُستنتج من الإيحاء، وإنما يُثبت بوقائع مثل القيادة المشتركة، أو الهياكل التنظيمية، أو الاتفاقات الملزمة، أو آليات اتخاذ القرار. ومن دون ذلك يبقى الحديث في دائرة الاستنتاج السياسي، لا في دائرة الوقائع القابلة للإثبات.

هل الحوار دليل على التحالف؟

من أكثر الحجج تداولًا القول إن اتصالات بعض مكونات «صمود» مع قوات الدعم السريع تمثل دليلًا على وجود تحالف بينهما. غير أن هذا الاستنتاج يتجاوز ما تسمح به الوقائع.

> **أي عملية سياسية جادة لإنهاء حرب تستلزم التواصل مع الأطراف المتحاربة، كما تفعل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والوسطاء الإقليميون، والمنظمات الإنسانية. ومجرد الحوار لا يحول الوسيط إلى طرف في النزاع، ولا يجعل كل من يتواصل مع أحد المتحاربين عضوًا في مشروعه السياسي**

فأي عملية سياسية جادة لإنهاء حرب تستلزم التواصل مع الأطراف المتحاربة، كما تفعل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والوسطاء الإقليميون، والمنظمات الإنسانية. ومجرد الحوار لا يحول الوسيط إلى طرف في النزاع، ولا يجعل كل من يتواصل مع أحد المتحاربين عضوًا في مشروعه السياسي.

لذلك فإن السؤال الحقيقي ليس: هل حدث تواصل؟ وإنما: ما طبيعة هذا التواصل؟ وهل كان تفاوضًا حول وقف الحرب، أم تنسيقًا سياسيًا دائمًا، أم تحالفًا تنظيميًا؟ إن تجاهل هذه الفروق يحول الحوار إلى قرينة مفتوحة يمكن استخدامها ضد أي فاعل مدني يسعى إلى تسوية سياسية.

كيف ينظر منتقدو «صمود» إلى المسألة؟

ولكي يكون النقاش متوازنًا، لا بد من الإقرار بأن كثيرًا من منتقدي «صمود» لا يبنون موقفهم على فراغ. فهم يشيرون إلى الإرث السياسي لتحالف «تقدم»، وإلى مواقف سابقة لبعض قياداته، وإلى تقاطع بعض شعارات «صمود» مع أطروحات يرفعها «تأسيس»، كما يرون أن خطابها تجاه طرفي الحرب لم يكن دائمًا متوازنًا بالقدر الكافي.

هذه الملاحظات تستحق النقاش، وقد تكون أساسًا لنقد سياسي مشروع. لكنها تختلف، من الناحية التحليلية، عن الادعاء بوجود تحالف تنظيمي أو وحدة مشروع. فالاشتباه في الانحياز ليس دليلًا على التبعية، كما أن الاتفاق في بعض المواقف لا يثبت وحدة القيادة أو القرار.

ماذا لو طُبق المعيار نفسه على الجميع؟

يمكن اختبار قوة هذا المنطق بسؤال بسيط: ماذا لو طبقناه على جميع الفاعلين؟

إذا كان انتقاد سلطة بورتسودان دليلًا على التحالف مع الدعم السريع، فإن كل منظمة حقوقية أو هيئة دولية تنتقد أداء السلطة تصبح، بالمنطق نفسه، حليفة للدعم السريع. وإذا كان مجرد التواصل مع أحد أطراف الحرب يثبت التبعية له، فإن جميع الوسطاء والمنظمات الإنسانية يصبحون جزءًا من الصراع الذي يحاولون احتواءه.

مثل هذه النتائج تكشف أن المشكلة ليست في الوقائع، وإنما في المعيار نفسه. فالمعيار الذي يجعل كل تقاطع تحالفًا، وكل حوار تبعية، يفقد قدرته على التمييز، ويحول التحليل السياسي إلى سلسلة من الاستنتاجات المفتوحة التي لا يقيدها دليل.

لماذا يستمر هذا الخطاب؟

مهما اختلفت التفسيرات، يبقى من المشروع التساؤل عن سبب استمرار هذا النوع من الخطاب. ففي البيئات شديدة الاستقطاب تميل السرديات السياسية إلى تبسيط المشهد، بحيث يبدو وكأنه لا يحتمل إلا معسكرين متقابلين، بينما تضيق المساحة أمام أي موقع مدني مستقل، أو أي قراءة أكثر تعقيدًا.

وفي مثل هذا المناخ، لا يعود النقاش منصبًا على البرامج أو الوقائع، بل على تصنيف الأشخاص والتنظيمات. ويتحول السؤال من «ماذا يقول هذا الطرف؟» إلى «إلى أي معسكر ينتمي؟». وعندما يحدث ذلك، يصبح تكرار الاتهام أحيانًا أكثر تأثيرًا من قوة الأدلة نفسها، ويحل الإيحاء تدريجيًا محل البرهان

ولعل من أكثر الأمثلة دلالة على هذه الآلية في الخطاب السياسي السوداني ظاهرة التوسع في استخدام بعض التسميات السياسية، وعلى رأسها مصطلح «القحاتة». فقد نشأ هذا المصطلح في الأصل بوصفه إحالة إلى قوى الحرية والتغيير، لكنه مع مرور الوقت اتسعت دلالته في كثير من الخطابات العامة حتى أصبح يُستخدم للإشارة إلى طيف واسع من الأشخاص والجماعات، رغم اختلاف مواقعهم السياسية، أو تنظيماتهم، أو مواقفهم من قضايا بعينها. ومن منظور تحليل الخطاب، فإن مثل هذا الاتساع في الدلالة يستحق التأمل؛ لأنه ينقل الكلمة من كونها وصفًا لكيان سياسي محدد إلى كونها تصنيفًا عامًا قد يختزل تباينات جوهرية بين أفراد وتنظيمات مختلفة.

ولا تقتصر أهمية هذه الظاهرة على الجانب اللغوي، بل تمتد إلى طريقة بناء الأحكام والاستنتاجات. فعندما يُدرج عدد كبير من الفاعلين المختلفين تحت عنوان واحد، يصبح من السهل الانتقال من الحديث عن مواقف أو أخطاء بعضهم إلى تعميم هذه الأحكام على الجميع. وهنا تتحول الكلمة من أداة للوصف إلى إطار ذهني يعيد ترتيب الواقع، بحيث تبدو الاختلافات الداخلية أقل أهمية من الهوية الجامعة التي فرضها التصنيف. وبذلك قد يصبح التصنيف نفسه نقطة الانطلاق في الاستدلال، بدلًا من أن يكون نتيجة لتحليل الوقائع. ولم يعد السؤال: هل ينتمي هذا الشخص أو ذلك التنظيم إلى «قوى الحرية والتغيير» بالمعنى التنظيمي؟ بل أصبح مجرد تبني بعض شعارات الثورة أو الدفاع عن الحكم المدني أو انتقاد الإسلاميين كافيًا، في بعض الخطابات، لإلحاق صاحبه بهذا التصنيف. وهنا يتحول المصطلح من وصف لكيان سياسي إلى أداة لإلغاء الفروق بين أشخاص وتنظيمات قد تختلف جذريًا في برامجها ومواقفها.

وهذا ينسجم مع الفكرة الأساسية التي ناقشتها في المقال الأول حول المعادلة الزائفة. فالمغالطة لا تبدأ دائمًا بمقارنة مباشرة بين طرفين، وإنما قد تبدأ بإعادة تعريف مجموعة واسعة تحت مسمى واحد، ثم التعامل مع هذا المسمى كما لو كان يعبر عن موقف سياسي واحد أو مسؤولية واحدة أو مشروع واحد. وعندئذٍ يصبح من السهل نقل الأحكام من جزء إلى الكل، أو من تنظيم إلى آخر، أو من مرحلة سياسية إلى مرحلة مختلفة، دون التوقف عند الفروق التي قد تكون حاسمة في أي تحليل موضوعي.

ولهذا، فإن التفكير النقدي يقتضي دائمًا التمييز بين المصطلح بوصفه أداة وصف والمصطلح بوصفه أداة تصنيف. فالأول يساعد على فهم الواقع، أما الثاني فقد يؤدي—إذا استُخدم على نحو فضفاض—إلى إخفاء التعقيد واختزال المشهد في ثنائيات مبسطة. ولا يقتصر هذا الأمر على مصطلح بعينه، بل هو ظاهرة أوسع في الخطاب السياسي؛ إذ كثيرًا ما تتحول التسميات، مع كثرة التكرار، إلى بدائل عن التحليل نفسه، فيغدو الانتماء المفترض أهم من الوقائع، والتصنيف أسبق من البرهان.

وعند هذه المرحلة، لا تعود المعادلة الزائفة مجرد خلل في الاستدلال، بل تتحول إلى انحطاط في الحكم الأخلاقي أيضًا؛ إذ يصبح الهدف هو إلغاء الفروق الجوهرية بين الوقائع، لا البحث عنها. وهنا يلتقي الخلل المنطقي مع الانحدار الأخلاقي الذي تناولته في المقال الأول.

وفي كل الأحوال، وكما يقول المثل السوداني: «الكلب بنبح والجمل ماشي».

خاتمة

ليس المقصود من هذا المقال الدفاع عن «صمود»، ولا الدعوة إلى تأييدها أو إعفائها من النقد. فكل قوة سياسية، مدنية كانت أم عسكرية، ينبغي أن تبقى خاضعة للمساءلة. لكن شيئًا واحدًا لا يجوز أن يكون محل مساومة، وهو قواعد الاستدلال نفسها. فحين يصبح التشابه دليلًا على التطابق، والحوار دليلًا على التحالف، والتكرار بديلًا عن البرهان، لا تكون الخسارة قاصرة على طرف سياسي بعينه، وإنما تمتد إلى المجال العام كله. فالسياسة تحتمل الاختلاف، لكن المنطق لا يحتمل المعايير المزدوجة. وإذا فرطنا في قواعد التفكير السليم، فلن تكون أولى ضحايا المعادلة الزائفة قوةً سياسية بعينها، وإنما الحقيقة نفسها.

حرية سلام وعدالة

نموذج للمعادلة الزائفة عبر ملصق

أين تبدأ المعادلة الزائفة؟ : عندما يُعامل التقاطع السياسي كما لو أنه يثبت تلقائياً وجود تحالف سياسي.

القفز من التقاطع إلى التحالف:

المعادلة الزائفة ليس كل تشابهٍ دليلاً على التطابق

التحالف السياسي	التقاطع السياسي
اتفاق على مشروع سياسي مشترك	اتفاق في بعض القضايا
علاقة سياسية مستمرة	قد يكون مؤقتاً
يحتاج إلى قيادة وآليات تنسيق	لا يحتاج إلى قيادة مشتركة
يقوم على تنسيق أو ارتباط مؤسسي	يحافظ على الاستقلال التنظيمي
يفترض تنسيقا في اتخاذ القرار ويترتب عليه تحمّل مسؤولية سياسية مشتركة	لا يعني وحدة القرار ولا يترتب عليه تحمّل مسؤولية سياسية مشتركة

مؤتمر الخريجين..

بين عباءة الطائفية والبزات العسكرية

عبدالباقي مختار (بقة)

أن تُقَاوِم يعني: التأكُّد من صحّة القلب ومن دائك المتأصِّل: داءِ الأمل.
«حالة حصار»
محمود درويش

إذا اعتبرنا «مؤتمر الخريجين» الذي تأسس في السودان عام 1938 كأول كيان سياسي وطني بعد جمعية اللواء الأبيض، فإن قراءة تاريخنا السياسي والثقافي السوداني المعاصر لا تكتمل دون الوقوف ملياً عنده لما يمثله من محطة تاريخية مهمة لا تزال تلقى بظلالها وسلبياتها على واقعنا الآني. فتلك المحطة -أي مؤتمر الخريجين- لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت استجابة واعية للحظة فارقة في تاريخنا الوطني.

ففي أعقاب انحسار زخم ثورة اللواء الأبيض، وما تلاها من حالات الإحباط والانكفاء على الذات في أوساط النخبة المتعلمة، برزت في أحياء أم درمان تجمعات فكرية نوعية، كجماعتي أبو روف والهاشماب. واتخذ هؤلاء المتعلمون من العزلة الذاتية مساحة للعمل الاجتماعي والثقافي، فاشتغلوا على تداول المعارف الأدبية والترجمة ومراسلة الصحف والمجلات والدوريات العلمية والثقافية في مصر والدول الأخرى، والتفاعل مع الفكر التحرري العالمي، متأثرين بنموذج المؤتمر الوطني الهندي.

اتخذ المتعلمون من العزلة الذاتية مساحة للعمل الاجتماعي والثقافي، فاشتغلوا على تداول المعارف الأدبية والترجمة ومراسلة الصحف والمجلات والدوريات العلمية والثقافية في مصر والدول الأخرى، والتفاعل مع الفكر التحرري العالمي، متأثرين بنموذج المؤتمر الوطني الهندي

إطار تنظيمي طليعي

ومن هذا التفاعل والتداخل الفكري، الثقافي والسياسي، وُلدت فكرة «مؤتمر الخريجين كإطار تنظيمي طليعي»، لتتحول تلك الجماعات من مجرد تجمعات فكرية في أحياء أم درمان إلى نواة لحركة وطنية عملت على التبصير وتطوير الوعي بالاستقلال، فقام المؤتمر بتنظيم الجماهير والعمل السياسي ضد الحكم الاستعماري. لكن مع مرور الوقت، ونتيجة لتباين الرؤى حول كيفية التعامل مع قضية الاستقلال، حدثت انشقاقات كبيرة قادت إلى ميلاد الأحزاب السياسية الحديثة في السودان، وبلغت تلك الانشقاقات ذروتها في منتصف الأربعينيات، حيث خرجت عدة تيارات من عباءة المؤتمر لتأسيس أحزاب سياسية، أبرزها حزب الأمة (عام 1945) ثم الأحزاب الاتحادية لاحقًا.

وبعد فشل عدة محاولات لاحتواء هذه الانشقاقات -التي ستتناسل في مستقبل العمل السياسي في السودان- تراجع دور مؤتمر الخريجين ككيان جامع، مما فتح الباب على مصراعيه لدخول قادة طائفتي الأنصار والختمية إلى العمل السياسي، وتعبئة الجماهير على أساس الولاء الطائفي. وكذا الطائفية التي لم تناصر جمعية اللواء الأبيض وثورة 1924 جاءت تنظيماتها السياسية سالكة لمنهج العمل السياسي السلمي وبعيداً عن المواجهات العنيفة. اختيار طريق المشاركة في العمل السياسي مهد الطريق لصعود دور الطائفية، وتحول العمل السياسي إلى صراع حزبي طائفي وظل سمة اساسية من سمات المشهد السياسي السوداني منذ ذلك الحين. وامتداداً لهذا السياق التاريخي، لا تزال آثار هذه الانشقاقات تتداعى وتتمدد حتى يومنا هذا.

بُني العمل السياسي على تَركة مؤتمر الخريجين التي تميزت بصراعات شخصية وإعلاء الذاتي على حساب الموضوعي، وتحويل المشاريع الوطنية إلى رفض للواقع وغرق في الترف الفكري، بدلاً من العمل والمقاومة تحت مظلة مشروع وطني يبني نسيجاً اجتماعياً يقود إلى أمة سودانية واحدة

في كتابة سابقة لي، ضمن سلسلة حملت عنوان «مؤتمر الخريجين.. طالعني الخلاء»، نُشرت قبل ستة أعوام في مايو 2020 سلسلة مقالات على عدة منصات، خلصتُ في حلقتها الأولى إلى تطابق مقولة «من شابه أباه ما ظلم» مع واقع السياسة في السودان الشمالي. فقد بُني العمل السياسي على تركة مؤتمر الخريجين وانشقاقات مؤتمر الخريجين في منتصف القرن الماضي، التي تميزت بصراعات شخصية وإعلاء الذاتي على حساب الموضوعي، وتحويل المشاريع الوطنية إلى رفض للواقع وغرق في الترف الفكري، بدلاً من العمل والمقاومة تحت مظلة مشروع وطني يبني نسيجاً اجتماعياً يقود إلى أمة سودانية واحدة.

الاستقواء بالطائفية

وعندما سنحت الفرص مبكراً لم يرتقِ معظم هؤلاء إلى مستوى حمل أحلام الشعوب السودانية المتعددة ببناء أمة واحدة، بل ظلوا أسرى خيالاتهم وصراعات الطلاب والانتصارات الصغيرة للذات، التي كانت دوماً تعلو على الموضوعي، فسقطوا في أول امتحانات الوطن والمواطنة. وفي بحثهم عن انتصار الذات، لجأ مثقفو وطليعيو مؤتمر الخريجين إلى خطب ودّ وإيقاظ الطائفية واستغلالها لتصفية صراعاتهم الشخصية وتحقيق انتصاراتهم الذاتية، دون الاكتراث لخطورة توظيف الطائفية في العمل السياسي وتحشيد الجماهير على أساسها.

في تجربة مؤتمر الخريجين، نلمس بوضوح كيف أثرى مرض التسلط الذاتي على حساب العمل العام، فحول النضال الجماعي إلى ساحة لتصفية الحسابات الشخصية. ففي خضم صراعاتهم أو انشقاقاتهم الداخلية، لم يجد المنشقون متنفَّساً لتحقيق طموحاتهم سوى بالاستنجاد بالقوى الطائفية التقليدية، التي راهنوا عليها كحليف لتكريس انتصاراتهم الضيقة وإقصاء خصومهم. وهكذا خضعوا واستكانوا لتشكيل أحزاب تقليدية التوجه، نهشت بدورها الجسد الحداثي لمؤتمر الخريجين، وبذلته فريسة للقوى التقليدية التي كان يفترض أن يحاربها.

غير أن السؤال الأعمق الذي راودني وراود الكثير منا وطرح نفسه بإلحاح: أولئك الذين عارضوا أو رفضوا اللجوء إلى الطائفية أو التواطؤ مع القوى التقليدية، وتمسكوا بجوهر المشروع التحديثي -علماني أو ديني -، أين انتهى بهم المطاف؟ هل استطاعوا الصمود خارج المؤسسات التقليدية؟، أم أن منطق الإقصاء طالهم أيضاً، فتحولوا إلى أصوات هامشية أو ضحايا لصعود الأحزاب الطائفية واستئسادها بالسلطة وقرارات مستقبل الوطن؟.

الأزهري والمجوب يرفعان علم الاستقلال

الإمام عبد الرحمن المهدي

السيد علي الميرغني

حاضنة لليسار والإخوان

بعودة سريعة لتاريخ اليسار السوداني نجد أنه لم ينشأ ككتلة تأسيسية ضمن «مؤتمر الخريجين» عند تأسيسه عام 1938، بل كان نتاجاً طبيعياً للوعي الوطني الذي أطلقه المؤتمر لاحقاً. فقد وفرت أندية المؤتمر، مثل نادي أم درمان، حاضنة فكرية لنقاش الأفكار الاشتراكية عبر الصحف، والمجلات والكتب الواردة من الخارج، كما دعمت أنشطة المؤتمر بدورات أو دروس تنظيمية تعلم من خلالها من انتموا لليسار أدوات وطرق حشد الجماهير، ما انعكس لاحقاً في إنشاء النقابات العمالية والروابط الطلابية. ومع سيطرة التيارات التي لجأت واحتمت بالطائفية التقليدية (الأنصار والختمية) على مفاصل المؤتمر، شعرت جموع اليسار بالحاجة إلى تنظيم سياسي مستقل، فأخذهم انشقاقهم عن المؤتمر إلى سكة تأسيس «الحركة السودانية للتحرر الوطني» (حستو) عام 1946، الحركة التي كانت نواة للحزب الشيوعي السوداني لاحقاً.

في المقابل أيضاً نجد أن العلاقة بين مؤتمر الخريجين وجماعة «الإخوان المسلمين» في السودان بدت كقصة تحول فكري وتنظيمي خلال أربعينيات القرن الماضي، وبما أن المؤتمر كان مظلة وطنية جامعة ضد الاستعمار انتظمت فيه تيارات متعددة، إلا أن بعض المثقفين المتأثرين بأفكار حسن البنا شعروا بالحاجة إلى مرجعية إسلامية صريحة وتربية دينية تتماشى مع فكرة وفكر جماعة الإخوان المسلمين المهاجرة من مصر آنذاك، أفكار وشعارات لا يقدمها أو يتبناها المؤتمر ذو التوجه القومي العام. فبدأوا بتشكيل نواة مستقلة، فأعلنوا تأسيس «حركة التحرير الإسلامي» التي تحولت لاحقاً إلى (جماعة الإخوان المسلمين السودانية) وقد كان على رأسها الشيخ علي طالب الله الذي شكل الجناح الأقدم بالحركة الإسلامية في السودان في العام 1945، وهو الجناح الذي ارتبط بحركة الإخوان المسلمين في مصر وبايع الشيخ حسن البنا.

التحالف مع المؤسسة العسكرية

على المستوى العملي، بالنسبة للحزب الشيوعي أو اليسار بشكل عام وكذلك حركة الإخوان المسلمين، قابلوا صراعات الأجنحة والتيارات الرئيسية في مؤتمر الخريجين والتي انتهت بلجوء وتحالف تلك التيارات مع القوى التقليدية «الطائفية»، قابلتها هذه القوى -اليسار والإخوان المسلمون- بتحالف مختلف؛ تحالف اتسم بالشروع في تغلغل هذه التنظيمات السياسية -اليسار والإخوان المسلمين- داخل المؤسسة العسكرية منذ أيام الاستقلال الأولى، حيث استطاع اليسار بناء التحالف مع مجموعة من الضباط أطلقت على نفسها «الضباط الأحرار»، أسوة بحركة يوليو 1952 في مصر تحت قيادة جمال عبدالناصر، فنتج عنها ما شهده السودان في 25 مايو 1969 من انقلاب عسكري بقيادة جعفر نميري، والذي تحول سريعًا إلى نقطة تحول مفصلية في تاريخ البلاد، خاصة مع انضمام قوى اليسار السوداني وفي مقدمتها الحزب الشيوعي لانقلاب مايو. إذ إن ذلك التحالف مع المؤسسة العسكرية لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة الأزمة الشهيرة التي عاشتها «الديمقراطية الثانية» (1965-1969)، حيث ساد الاستقطاب الحاد وضعف الأداء الحكومي، وعجزت الأحزاب الطائفية التقليدية (حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي) عن معالجة الأزمات السياسية التي انتهت بحل الحزب الشيوعي، مما خلق مناخاً ومبرراً لليسار ليحولها إلى فرصة للتغيير الجذري. كما تأثر الطرفان-الجيش واليسار- بالمد القومي الناصري في المنطقة، الذي رأى في الجيش أداة للثورة والتحول الاجتماعي السريع، مما دفع القوى اليسارية إلى السعي لتطويق نفوذ القوى التقليدية (الأنصار والختمية) التي كانت تعيق، من وجهة نظرهم، تصورهم أو برنامجهم للديمقراطية وأي تقدم اشتراكي.

وبعد نجاح الانقلاب مباشرة، أعلن الحزب الشيوعي تأييده، وقدم مستشارين ووزراء للحكومة الجديدة، فتولت كوادر من اليسار مناصب مؤثرة في الإعلام والنقابات والوزارات الاقتصادية، وساهموا في توجيه الدولة نحو سياسات اشتراكية وتأميم واسع. لكن هذا التحالف لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما تصاعدت التناقضات بين المؤسسة العسكرية ممثلة في النميري والحزب الشيوعي الذي رأى فيه ضباط الجيش بقيادة جعفر نميري منافساً على السلطة. وبلغت الأمور ذروتها بمحاولة انقلاب قام بها ضباط شيوعيون في 19 يوليو 1971، فانقلب نميري على حلفائه وشن حملة قمع وحشية أودت بحياة قادة الحزب أمثال عبد الخالق محجوب والقائد النقابي الشفيع أحمد الشيخ وآخرين، والقضاء على تلك الحركة داخل الجيش وإعدام قيادات اليسار السوداني.

هذا الصدام الدموي، عبَّد الطريق أمام اليمين والقوى الغربية وحلفائها (الإخوان المسلمين) للذهاب نحو التحالف مع المؤسسة العسكرية وملء الفراغ الذي تركه اليسار، فصعدوا إلى مقاعد السلطة تحت قيادة الدكتور حسن الترابي، وتوج ذلك التحالف بإعلان قوانين سبتمبر التي أثارت جدالاً واسعاً وخلقت انقساماً واضحاً بين السودانيين، وصارت سبباً أساسياً سيؤدي لاحقاً إلى انقسام السودان جغرافياً. ولا تزال الانقسامات تتوالد.

الغلبة لمن يحمل السلاح

لقد جسَّد هذا المسار الدرامي حقيقة مركزية في السياسة السودانية: إذا كان صراع التيارات الرئيسية داخل مؤتمر الخريجين قد قاد أو دفع أطرافه القوية للتحالف مع القوى التقليدية وأنتج الصراع السياسي الطائفي، فإن القوى الحديثة التي خرجت من مؤتمر الخريجين من اليسار واليمين قد جذبتها البزات العسكرية وذهبت للتحالف مع الجيش من أجل الوصول للسلطة. لكن كما وضح جلياً، بحكم التجربة وكما اتفقنا وذكرنا في أكثر من موقع، أنه مهما بدت النوايا مشتركة وحسنة، لقد كانت دوماً ما تنتهي بسحق القوى المدنية التي ساعدت العسكر على الوصول إلى السلطة والتربع على سدة الحكم.

لكن من كل ما ورد من أحداث تاريخية وما يجري الآن يؤكد أن مؤتمر الخريجين لم يكن مجرد محطة تاريخية في سجل الحركة الوطنية، بل هو الرحم الذي تشكلت فيه إشكالية الدولة السودانية المعاصرة. لقد كان هو المعمل والرحم الحاضن للخطيئة الأولى التي تمثلت في تقديم الذاتي والأنا الشخصية والحزبية على الموضوعي «الوطني»، مما جعل البلاد تتأرجح بين صراعات القوى التقليدية مرة وانقلابات العسكر مرات أخرى.

ويظل الدرس المرير الذي هاجر للحظتنا التاريخية والآنية هذه ولم نتعلم منه، لا يكمن في تعدد الاتجاهات الفكرية أو تباينها، بل في عجز من تقدموا للعمل العام من النخبة السودانية عن بناء مشروع وطني عابر للذاتي وللولاءات الأولية (الطائفية أو العسكرية). إذ إن استمرار الانشقاقات وتداعياتها الماثلة حتى لحظتنا الراهنة يفرض علينا التوقف والتأمل في دواخلنا قبل أن نلقي اللوم على الظروف الخارجية أو القوى المتصارعة، والاعتراف بأننا لا نزال ندور في حلقة مفرغة من انتصارات الذات الصغيرة، بينما يظل الوطن والأمة الموحدة ومستقرة، هو الهم الثانوي أو الغائب تماماً عن حسابات من صعدوا إلى منصات اتخاذ القرار وتصدروا المشهد منذ منتصف الأربعينيات حتى يومنا هذا (في الحكم أو المعاضة).

وتبقى الأسئلة التي تبحث عن طريق إلى تفكير كل بحاث عن إجابات صادقة منا أو من الاجيال القادمة:

إذا كان مؤتمر الخريجين قد فشل في احتواء التنوع الفكري، هل كان بالإمكان تاريخياً ظهور كتلة تاريخية ثالثة ترفض ثنائية (الطائفية - العسكرية)؟ أم أن سياق التكوين الاجتماعي للسودان كان محكوماً عليه بالانزلاق نحو هذه الثنائية؟.

هل كانت المؤسسة العسكرية تتربص بصبر ضعف قوى اليسار واليمين لتفرض رؤيتها الخاصة منذ البداية ولتلقي بالمسؤولية التاريخية لعسكرة السياسة السودانية على عاتق تياري (اليسار واليمين) وفي استدعاء الجيش للحكم؟.

كيف يمكن للنخب السودانية اليوم تجاوز إرث «مؤتمر الخريجين» والانتقال من مرحلة التنافس على كراسي السلطة إلى مرحلة التوافق على عقد اجتماعي يضع أسس لبناء أمة سودانية عجز أو غفل -سهواً أو عمداً- عنها الآباء المؤسِّسون؟.

الشيخ علي طالب الله

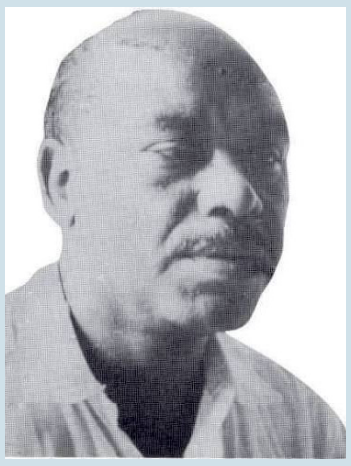

حسن الطاهر زروق

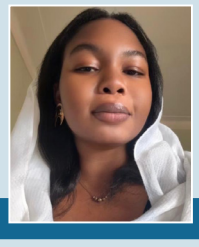

ملاك جمال بله - كمبالا

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 30 يوليو 2026م
https://decembernews.com

منصة المجتمع المدني الديمقراطي تطرح رؤية لعملية سياسية شاملة لإنهاء الحرب واستعادة الحكم المدني في السودان

كمبالا: (ديسمبر)

قدمت منصة المجتمع المدني الديمقراطي رؤيتها لتصميم عملية سياسية شاملة لإنهاء الحرب في السودان، وذلك خلال مؤتمر صحفي عُقد في يوم الخميس 23 يوليو 2026 بقاعة محجوب محمد صالح بمركز طيبة برس في العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث استعرض وزير الصناعة والتجارة الأسبق، مدني عباس مدني، ورقة الموقف التي أعدتها المنصة بعنوان «تصميم العملية السياسية للسلام: وقف وإنهاء الحرب، واستعادة النظام الدستوري والانتقال المدني»، والتي تطرح تصوراً متكاملاً لعملية سياسية تستهدف معالجة جذور الأزمة السودانية، وليس الاكتفاء بإيقاف العمليات العسكرية.

وأوضح مدني عباس أن الورقة جاءت استجابةً لتعقيدات الحرب الدائرة في السودان، وانطلاقاً من قناعة بأن الاتفاقات الجزئية والتسويات قصيرة الأجل لم تعد قادرة على إنهاء الصراع أو منع تجدد العنف. وقال إن المنصة ترى أن السلام الحقيقي يتطلب عملية سياسية مصممة بعناية، تبدأ بالاستجابة للأزمة الإنسانية، ثم تمتد لمعالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى اندلاع الحرب، بما يفضي إلى استعادة النظام الدستوري وتأسيس انتقال مدني ديمقراطي يستند إلى مبادئ ثورة ديسمبر ويؤسس لعقد اجتماعي جديد بين السودانيين.

وتناولت الورقة بالنقد مسار اتفاقات السلام السابقة في السودان، معتبرة أنها اتسمت بالطابع النخبوي، واعتمدت على تسويات لتقاسم السلطة بين الأطراف المتصارعة دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقيين، الأمر الذي أدى إلى إنتاج حلول هشة لم تعالج جذور الأزمة. كما أشارت إلى أن تلك التجارب كرست معادلة خاطئة مفادها أن اللجوء إلى السلاح يمكن أن يقود إلى شرعية سياسية أو مكاسب مؤسسية، وهو ما ساهم في استمرار دوامة الانقلابات والحروب وإعادة إنتاج الأزمات.

وبحسب الورقة، فإن الهدف الاستراتيجي للعملية السياسية المقترحة يتمثل في إطلاق عملية سلام واسعة، ذات مصداقية، تقوم على المشاركة والتشاور، وتبدأ بوقف الحرب والاستجابة للكوارث الإنسانية، قبل الانتقال إلى معالجة جذور الصراع التاريخية، وتفكيك بنية النظام السابق، واستعادة الشرعية الدستورية، وبناء مؤسسات حكم مدني ديمقراطي قادرة على قيادة البلاد نحو الاستقرار الدائم.

وركزت الورقة على مجموعة من المبادئ التي ترى المنصة أنها ينبغي أن تحكم العملية السياسية، وفي مقدمتها أن تكون العملية سودانية الملكية ومدنية القيادة، مع الاستفادة من الوساطة الإقليمية والدولية دون أن تحل محل الإرادة الوطنية. كما شددت على ضرورة تجاوز الصيغ التفاوضية التقليدية، وإشراك النساء والشباب والضحايا والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جميع مراحل العملية باعتبارهم أصحاب مصلحة أصيلين، إلى جانب ضمان تمثيل متوازن لمختلف أقاليم السودان. وتقترح الورقة تخصيص 40% من مقاعد العملية السياسية لممثلي المجتمع المدني، مع ضمان ألا تقل نسبة مشاركة النساء والشباب عن 50%.

وأكدت المنصة في رؤيتها أن تحقيق سلام مستدام لا يمكن أن يتم عبر مكافأة استخدام العنف، داعية إلى عدم منح أي شرعية سياسية أو مكاسب اقتصادية أو نفوذ مؤسسي للأطراف التي استخدمت القوة العسكرية. كما شددت على ضرورة إخضاع جميع أطراف الحرب لمبدأ المحاسبة، واستبعاد القوى التي شاركت في تقويض النظام الدستوري، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وواجهاتهما، إضافة إلى استبعاد الأفراد المتورطين في جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية من أي عملية سياسية مستقبلية.

وفي ما يتعلق ببنية العملية السياسية، اقترحت الورقة أن تقوم على ثلاثة مسارات متوازية تشمل العملية الإنسانية، ووقف إطلاق النار، والمسار السياسي، مع الفصل بين الأدوار المدنية والعسكرية. وبموجب هذا التصور، تشارك الأطراف العسكرية في الترتيبات المتعلقة بوقف العدائيات، بينما تقود القوى المدنية العملية السياسية، وتشارك كذلك في الرقابة على تنفيذ الهدنة وإدارة الجوانب الإنسانية، بما يضمن عدم احتكار أطراف الحرب لمسار السلام.

كما وضعت المنصة معايير واضحة للمشاركة في العملية السياسية، من بينها الالتزام بالحكم المدني والديمقراطية، وامتلاك تمثيل حقيقي داخل المجتمع، ورفض أي دور سياسي أو اقتصادي للمؤسسة العسكرية، إلى جانب ضمان التمثيل العادل للأقاليم، والمشاركة الفاعلة للنساء والشباب، وعدم إشراك الأفراد أو الكيانات المتورطة في الجرائم الجسيمة، فضلاً عن الالتزام بمدونة سلوك تحكم العملية السياسية وتحدد قواعدها.

وفي محور تهيئة المناخ، دعت الورقة إلى تنفيذ حزمة من الإجراءات العاجلة، تبدأ بوقف فوري للأعمال العدائية وتجميد التحركات العسكرية، وفتح الممرات الإنسانية، وضمان حرية حركة المدنيين، وحماية غرف الطوارئ والمتطوعين والمنظمات المحلية، والإفراج عن المعتقلين، والكشف عن مصير المفقودين. كما طالبت بإخلاء المستشفيات والمدارس ومحطات المياه والكهرباء من المظاهر العسكرية، وضمان العودة الطوعية والآمنة للنازحين واللاجئين، واستئناف الخدمات الأساسية، وإنشاء آليات مستقلة لإدارة وتوزيع المساعدات الإنسانية بعيداً عن نفوذ أطراف الحرب.

وحددت الورقة عدداً من القضايا التي ترى المنصة أنها يجب أن تشكل جوهر أجندة العملية السياسية، وتشمل إعادة هيكلة نظام الحكم وتوزيع السلطة، والعلاقة بين الدين والدولة، وقضايا الهوية والمواطنة المتساوية، وتفكيك منظومة التمكين، وإعادة بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية على أسس مهنية، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، والإدارة العادلة للموارد الطبيعية، وصياغة دستور دائم، وتحديد مهام وهياكل المرحلة الانتقالية ومدتها.

وترى المنصة أن هذه العملية ينبغي أن تنتهي بإعلان مبادئ يؤسس لعقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، واتفاق سلام يعالج جذور النزاع، ودستور انتقالي يضع ضمانات تحول دون العودة إلى الاستبداد، إلى جانب تحديد مهام السلطة المدنية الانتقالية وآلية اختيارها، وتصميم هياكل الحكم خلال المرحلة الانتقالية بما يمهد لانتقال ديمقراطي مستدام. كما تدعو الورقة إلى تشكيل لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن الأطراف المدنية الرئيسية، تتولى تصميم وإدارة العملية السياسية، وصياغة أجندتها، وتحديد معايير المشاركة، والتنسيق مع الوسطاء الإقليميين والدوليين، بما يضمن إطلاق عملية سياسية شاملة تقود السودان من الحرب إلى السلام، ومن الانقسام إلى الوحدة، ومن السلطوية إلى الديمقراطية.

لقاء مع المبعوث الأممي يناقش دور الشباب السوداني في جهود السلام

كمبالا: (ديسمبر)

عقد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، بيكا هافيستو، لقاءً مع ممثلي الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية وعدد من المجموعات الشبابية والفاعلين والفاعلات في المجتمع المدني السوداني في يوم 20 يوليو 2026 بالعاصمة الأوغندية كمبالا، لمناقشة مستجدات جهود السلام وسبل تعزيز مشاركة الشباب في العملية السياسية الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان.

وجاء اللقاء، بتنسيق من الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية، بهدف توفير منصة للحوار المباشر بين الشباب السوداني والمبعوث الأممي، واستعراض دور الآلية الخماسية والجهود الدولية المبذولة لوقف النزاع، إلى جانب بحث سبل إشراك الشباب بصورة أكثر فاعلية في مسارات السلام والتسوية السياسية.

وخلال الاجتماع، استعرض هافيستو الدور الذي يضطلع به مكتبه في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الحرب، مؤكداً استمرار العمل مع مختلف الأطراف السودانية من أجل التوصل إلى حل سلمي. كما قدّم إحاطة حول اللقاءات التي أجراها مكتبه مع أطراف النزاع والقوى المدنية، موضحاً أن هذه المشاورات تهدف إلى خفض التصعيد وتهيئة المناخ لإطلاق حوار يقود إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة.

من جانبهم، شدد المشاركون والمشاركات على أهمية ضمان مشاركة الشباب في مختلف مراحل العملية السلمية، مؤكدين أن الشباب يمثلون شريحة أساسية في بناء مستقبل السودان، وأن أي تسوية سياسية لن تحقق أهدافها دون إشراكهم بصورة حقيقية في صناعة القرار. كما استعرضوا المبادرات التي يقودها الشباب داخل السودان وخارجه لدعم جهود وقف الحرب وتعزيز السلام، إضافة إلى مساعيهم لتوحيد الرؤى وبناء أجندة شبابية مشتركة تسهم في رفع مستوى التنسيق والتأثير في مسارات التفاوض.

وفي ختام اللقاء، عرض ممثلو الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية رؤيتهم لإنشاء آلية مستقلة لمراقبة عمليات السلام، تهدف إلى توفير معلومات موثوقة حول سير المفاوضات، وتقليص فجوة المعلومات التي تصاحبها، فضلاً عن متابعة تنفيذ الهدن الإنسانية ورصد عمليات إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية. كما أكدوا التزام الشبكة بمواصلة التنسيق بين مختلف المجموعات الشبابية، والعمل على تعزيز حضور الشباب في العملية السياسية المرتقب إطلاقها، بما يسهم في دعم جهود السلام وتحقيق تطلعات السودانيين نحو إنهاء الحرب وبناء سلام مستدام.

ختام حملة تحديد فصائل الدم في ناليا وتسجيل 208 مستفيد

ناليا: (ديسمبر)

اختتمت لجنة اللاجئين السودانيين بمدينة ناليا في أوغندا حملة تحديد فصائل الدم، التي استمرت على مدار يومي 25 و26 يوليو 2026، وسط مشاركة واسعة من أبناء وبنات الجالية السودانية، في خطوة تهدف إلى تعزيز الجاهزية الصحية للمجتمع وتسهيل الاستجابة للحالات الطارئة. وشهدت الحملة إقبالاً لافتاً من أفراد الجالية، حيث تمكنت اللجنة من تجاوز العدد المستهدف للمستفيدين. ووفقاً للجنة، كان الهدف تسجيل 200 شخص، إلا أن الحملة نجحت في تسجيل 208 مستفيدين، ما اعتبرته مؤشراً على تزايد الوعي بأهمية معرفة فصائل الدم ودورها في تسريع الاستجابة الطبية، خاصة في حالات الطوارئ والحاجة إلى نقل الدم.

وأكدت اللجنة أن نتائج الحملة ستسهم في إصدار بطاقات صحية للمشاركين، بما يساعد على توفير معلومات صحية أساسية يمكن الاستفادة منها عند الحاجة، ويعزز من جاهزية المجتمع السوداني في ناليا لمواجهة الحالات الصحية الطارئة.

وأعربت لجنة اللاجئين السودانيين بناليا عن تقديرها لجميع المشاركين الذين لبوا الدعوة وأسهموا في إنجاح المبادرة، كما وجهت شكرها للمتطوعين والشركاء الذين شاركوا في تنظيم الحملة وتنفيذها، مؤكدة أن نجاحها جاء ثمرة للتعاون المجتمعي وروح العمل التطوعي.

ودعت اللجنة أبناء وبنات الجالية الذين لم يتمكنوا من المشاركة خلال أيام الحملة إلى التواصل معها عبر تطبيق «واتساب» أو من خلال صفحتها على موقع «فيسبوك»، من أجل التنسيق لتقديم الخدمة لهم في أقرب فرصة ممكنة.

كما حثت اللجنة أفراد المجتمع على متابعة منصاتها الرسمية للاطلاع على المبادرات والبرامج والخدمات المقبلة، مشيرة إلى أنها تعمل على إطلاق المزيد من الأنشطة التي تستهدف دعم اللاجئين السودانيين في ناليا وتعزيز الخدمات المجتمعية المقدمة لهم.

وأكدت اللجنة في ختام بيانها استمرار التزامها بتنفيذ مبادرات تسهم في تعزيز التكافل والتنظيم داخل المجتمع السوداني، مشددة على أهمية المشاركة المجتمعية في إنجاح البرامج الصحية والإنسانية التي تلبي احتياجات اللاجئين وتدعم استقرارهم.

اللاجئون السودانيون في منغو يشاركون في أول يوم وطني للنظافة بأوغندا

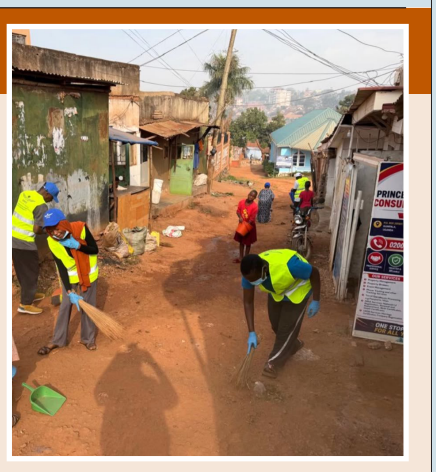

كمبالا: (ديسمبر)

شارك اللاجئون السودانيون المقيمون في منطقة منغو بالعاصمة الأوغندية كمبالا يوم 26 يوليو 2026 في فعاليات النسخة الأولى من اليوم الوطني للنظافة، إلى جانب أفراد من المجتمع الأوغندي المضيف، في مبادرة هدفت إلى تعزيز النظافة العامة وترسيخ قيم التعايش والتعاون بين المجتمعات.

وجاءت مشاركة اللاجئين بتنظيم من منظمة إيلاف للسلام والتنمية المجتمعية (EOPCD)، التي وفرت الأدوات والمستلزمات اللازمة لتنفيذ الحملة، بما في ذلك المكانس، والقفازات، والكمامات، والسترات العاكسة، والقبعات، وأكياس جمع النفايات.

وشارك المتطوعون من اللاجئين السودانيين وسكان المنطقة في تنظيف الشوارع، وإزالة المخلفات من المصارف، وقطع الحشائش، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين البيئة المحلية وتعزيز الصحة العامة.

وأشاد القادة المحليون بمشاركة الجالية السودانية ومنظمة إيلاف، مؤكدين أن مساهمتهم لم تقتصر على دعم حملة النظافة فحسب، بل جسدت أيضاً روح حسن الجوار، وقدمت نموذجاً عملياً لبناء السلام وتعزيز التعايش السلمي بين السكان من مختلف الجنسيات المقيمين في المنطقة. وأكد المنظمون أن المبادرة تعكس أهمية العمل التطوعي في تقوية العلاقات بين اللاجئين والمجتمع المضيف، وتعزيز روح المسؤولية المشتركة تجاه القضايا المجتمعية، معربين عن أملهم في استمرار مثل هذه الأنشطة التي تسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً وتعاوناً.

السلطات السودانية «تعيق» عودة السودانيين من مصر

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت لجنة الأمل للعودة الطوعية عن توجيهات جديدة تلقتها من وزارة الداخلية السودانية خلال هذا الأسبوع، تشترط فيها توفر جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر اضطرارية صادرة من السفارة السودانية، الأمر الذي خلق أزمة فاجأت آلاف المواطنين العائدين إلى البلاد.

وفي تنويه عاجل للسودانيين بمصر، طالبت لجنة الأمل للعودة الطوعية المواطنين الراغبين في السفر إلى السودان، والذين لا يمتلكون جوازات سفر، بضرورة التوجه في أقرب وقت إلى سفارة جمهورية السودان بالقاهرة لاستخراج وثيقة سفر اضطرارية.

وقالت اللجنة إنه بناءً على التوجيهات الصادرة من وزارة الداخلية السودانية بشأن تنظيم إجراءات العودة إلى أرض الوطن، تود «لجنة الأمل للعودة الطوعية» لفت انتباه المواطنين إلى أن العودة إلى السودان تشترط توفر جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر اضطرارية.

وخلقت هذه الإجراءات الجديدة ربكة وسط السودانيين الذين شرعوا في الاستعدادات للسفر وإنهاء عقود الإيجارات بمصر، خاصة أن الحصول على هذه الوثائق يتطلب دفع رسوم لم تكن في حسابات المواطنين العائدين إلى بلادهم، حيث بلغت رسوم استخراج وثيقة السفر الاضطرارية 310 جنيه مصري للفرد و8000 جنيه مصري لجواز السفر.

وقد أوقفت لجنة الأمل رحلات العودة الطوعية للمواطنين السودانيين الموجودين في مصر منذ يوم السبت 25 يوليو 2026 بعد قرار السلطات السودانية، بعد تعطيل الترتيبات اليومية التي تعتمد عليها اللجنة في تنظيم الرحلات.

جامعة القاهرة تكرم باحثين سودانيين حققوا إنجازات علمية

القاهرة: (ديسمبر)

احتفت جامعة القاهرة يوم الثلاثاء 21 يوليو الجاري بالباحثين السودانيين ياسين آدم أحمد ونور الدين حسن آدم خلال احتفالها بمرور 100 عام على تأسيس كلية العلوم تقديراً لإنجازاتهما العلمية وإسهاماتهما في البحث العلمي.

وكرمت الجامعة الباحث ياسين آدم أحمد محمد بعد تحقيقه إنجازات بارزة في مجال الكيمياء الحيوية، حيث سجل أكثر من ثلاث براءات اختراع في ابتكار علاجات لمرض السرطان، إلى جانب أبحاث تهدف إلى تطوير مركبات دوائية جديدة تسهم في تحسين فرص العلاج وتقليل آثاره الجانبية.

ونال الباحث نور الدين، الحاصل على درجة الماجستير في الجيولوجيا، التكريم تقديراً لتفوقه الأكاديمي وإسهاماته في علوم الأرض ودوره في دعم مسيرة البحث العلمي.

وكانت جامعة القاهرة قد شهدت احتفالية كبرى بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس كلية العلوم، إحدى أعرق المؤسسات العلمية في مصر، والتي شكلت منذ إنشائها عام 1925 منارة للعلم والمعرفة، وأسهمت بدور رائد في ترسيخ دراسة العلوم الأساسية وإعداد أجيال متعاقبة من العلماء والباحثين الذين أثروا مسيرة البحث العلمي وخدمة المجتمع، تحت رعاية وحضور الدكتور محمد سامي عبد الصادق، رئيس الجامعة.

ندوة توصي بدعم الدراسات التي تتناول العلاقات بين الشعوب

القاهرة: (ديسمبر)

أوصت ندوة «ثقافة قبول الآخر» بالقاهرة بضرورة تعزيز حضور موضوعات التنوع الثقافي وقبول الآخر في الأنشطة التعليمية والثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي والفني بين مختلف المكونات الاجتماعية بوصفه أداة فعالة لبناء الثقة. وحث المتحدثون في الندوة على دعم الدراسات والأبحاث التي تتناول العلاقات بين الشعوب والمكونات المختلفة من منظور تعاوني بعيداً عن الصور النمطية والأحكام المسبقة، وعلى إبراز النماذج الإيجابية للتعاون والتعايش في المنطقة وتسليط الضوء على قصص النجاح المشتركة.

واستضاف المركز الثقافي المصري يوم الثلاثاء 21 يوليو 2026، ندوة حول ثقافة قبول الآخر التي نظمتها دار النخبة للنشر والأبحاث، وحضرها عدد من السياسيين والصحفيين والإعلاميين والمثقفين والمهتمين المصريين والعرب.

ودعا المتحدثون إلى تشجيع المؤسسات الثقافية والإعلامية على إنتاج محتوى يعزز المعرفة المتبادلة بين الشعوب والمكونات المختلفة، وإلى دعم المبادرات التي تجمع الشباب من خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة ضمن برامج مشتركة للحوار والعمل التطوعي. كما أشارت الندوة إلى أهمية تعزيز دور المرأة والشباب في المبادرات الهادفة إلى بناء جسور التواصل والتفاهم بين المجتمعات، وإطلاق منصة حوار دورية تجمع باحثين وإعلاميين ومثقفين من خلفيات متنوعة لمناقشة قضايا التعددية والتعايش، وأكدت على أن بناء مستقبل أكثر استقراراً في المنطقة يتطلب الانتقال من مفهوم التسامح إلى مفهوم الشراكة القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

كما أوصت الندوة أيضاً بضرورة أن تصبح المعرفة المتبادلة، بين العرب والكرد، جزءاً من الحياة الثقافية اليومية، عبر تأليف الكتب، والبرامج الإعلامية، والترجمة، والمهرجانات، والإنتاج الفني، والمبادرات الشبابية، داعية الجامعات العربية والكردية، إلى تأسيس شبكات تعاون، في مجالات الدراسات الإنسانية والعمل التطوعي، البحث العلمي، والتبادل الأكاديمي.

إحياء ذكرى الشاعر عادل عبد الرحمن بمركز التسامح

القاهرة: (ديسمبر)

نظم مركز التسامح بالدقي، مساء الثلاثاء 21 يوليو 2026 أمسية ثقافية لإحياء الذكرى الخامسة لرحيل الشاعر السوداني عادل عبدالرحمن، بحضور أسرته وأصدقائه وجمع من الأدباء والمثقفين، دُشّن فيها ديوانه «جسد وقصائد أخر» . وأعادت الأمسية صوت الراحل الشعري إلى قرائه عبر هذا الديوان الذي أصر أصدقاؤه وأفراد أسرته على إصداره، على الرغم من رحيله في يوليو 2021 ليظل حضوره الإبداعي ممتداً كما عرفه جيل الثمانينيات شاعراً متميزًا وإنساناً نبيلاً.

وتحدثت في الأمسية الأستاذة منى الرشيد، والأستاذ خالد محمد طه، فيما قدم الشاعران محمد نجيب محمد علي وعبدالقادر الكتيابي قراءات من شعر الراحل، وأدار الفعالية الأستاذ محمد إبراهيم.

ولد الشاعر الراحل عادل عبدالرحمن بمدينة ود مدني 1958 وكان عضواً باتحاد الكتاب السودانيين، ونشر أول أعمال له مطلع الثمانينات بجريدة الأيام بعنوان «مرثية للعشرة أعوام القادمة»، كما نشرت بعض أعماله بملف جريدة الميدان الثقافي.

جامعة حلوان تخصص 60 منحة للطلاب السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت جامعة العاصمة «حلوان سابقاً» عن إطلاق برنامج المنح الدراسية المخصص للطلاب السودانيين الوافدين للعام الأكاديمي 2026/2027م.

وأوضحت المستشارية الثقافية بسفارة جمهورية السودان، يوم الاثنين 27 يوليو أن الجامعة خصصت 60 منحة دراسية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، مقسمة على ثلاث فئات رئيسية تغطي مختلف التخصصات والبرامج الأكاديمية موزعة كالآتي: 24 منحة كاملة، تشمل إعفاءً بنسبة 100% من المصروفات الدراسية السنوية للبرامج العامة، 21 منحة تمنح إعفاءً بنسبة 50% من المصروفات الدراسية السنوية للبرامج العامة والبرامج العامة باللغات، 15 منحة خاصة تقدم إعفاءً بنسبة 100% من مصروفات البرامج الدراسية الخاصة.

وقالت المستشارية إن التقديم للقبول والحصول على خطاب الترشيح المبدئي للدراسة بجامعة العاصمة للعام 2026/2027م يتم من خلال منصة «ادرس في مصر» عبر الرابط:

admission.study-in-egypt.gov.eg

«عبقرية إدريس جماع» بمنتدى الخليل الثقافي

القاهرة: (ديسمبر)

احتفى منتدى الخليل الثقافي بجمعية صاي الخيرية يوم الثلاثاء الماضي 21 يوليو 2026 بعبقرية الشاعر الراحل إدريس جماع (1922-1980)، وازدانت الأمسية بألحان الفنان محمد مختار برفقة العازف ياسر الشيخ، بحضور مهتمين ومتابعين وضيوف مميزين من معجبي وأصدقاء الشاعر إدريس جماع برعاية مدارس أبناء النيل.

ويعتبر جماع من الشعراء السودانيين المميزين رغم قلة إنتاجه، اتصف شعره بالتطريب العالي واللغة الجميلة، وهو من أقرب الشعراء لمدرسة التجاني يوسف بشير الشعرية. ومن أشهر ما ترك من إرث ديوانه «لحظات باقية».

أمسية ثقافية بمنتدى الشعراء السودانيين بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

نظم منتدى الشعراء السودانيين بمصر، أمسية أدبية وثقافية بمقر مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر بالتعاون مع بيت الشعر، وسط حضور كبير من الشعراء والمهتمين بالأدب، اشتملت على فقرات متنوعة عكست تنوع التجارب الشعرية السودانية.

وقدّم الشاعر النعيم شبارقة نصوصاً من الجزيرة الخضراء، فيما اصطحب الشاعر الفاتح أحمد محمد النور الحضور في رحلة شعرية إلى كردفان، بينما قدم الدكتور زاهر خوجلي قراءة شعرية نقلت الحضور بين وسط السودان وشماله، فيما قدّم الناظم المادح عثمان قصائد في مدح النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وشهدت الأمسية مشاركة وحضور نخبة من الشعراء والإعلاميين، من بينهم الشاعر الفاتح أحمد محمد النور، والشاعر عثمان حسن عثمان، والشاعرة ناندي عبوش، والشاعرة فردوس المحمود، والإعلامي أسعد الفكي.

ويُواصل منتدى الشعراء السودانيين بمصر تنظيم فعالياته الثقافية الهادفة إلى دعم الحركة الأدبية السودانية وتعزيز التواصل بين المبدعين في المهجر.

نانسي عجاج تعلن عن أغنية جديدة في حفلها المرتقب

القاهرة: (ديسمبر)

تُحْيي الفنانة نانسي عجاج حفلها الجماهيري الثاني في العاصمة المصرية القاهرة، اليوم الخميس 30 يوليو 2026 وذلك ضمن فعاليات ليالي هوم نايتس. وسيقام الحفل في منتجع عين الحياة – الفسطاط، وسط استعدادات كبيرة لاستقبال محبي الفنانة من مختلف الجاليات العربية والسودانية.

ومن المتوقع أن تقدم الفنانة نانسي عجاج خلال الحفل باقة من أشهر أغنياتها التي ارتبط بها جمهورها، إلى جانب أعمال جديدة. وقالت الفنانة نانسي عجاج عبر حسابها الرسمي بـ«فيس بوك» إن الحفل يحمل برنامجاً فنياً مختلفاً عن الأمسية السابقة، وكشفت عن إطلاق الأغنية الجديدة «عيون الشوف» التي أعلنت عنها في الحفل السابق.

ويترقب عشاق وجمهور الفنانة نانسي عجاج هذه الأمسية باهتمام كبير، خاصة أنها تمثل عودة قوية إلى المسرح، لتجدد لقاءها بجمهورها في القاهرة وتؤكد من جديد مكانتها كواحدة من أبرز نجمات الغناء السوداني.

مواجهات دامية في شمال كردفان

البرهان يصل إلى أم سيالة.. وحميدتي يطلق الرسن لقواته

أنهى القائد العام للجيش، الفريق عبد الفتاح البرهان يرافقه حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي ووالي شمال كردفان عبد اللطيف عبد الخالق وقائد قوات درع السودان أبو عاقة كيكل، زيارة إلى منطقتي جبرة الشيخ وأم سيالة بولاية شمال كردفان في يوم 27 يوليو 2026 حسب بيان إعلام مجلس السيادة. وجاءت هذه الزيارة بعد أن أعلن الجيش استعادة السيطرة على المدينتين بعد عملية عسكرية خاطفة.

ونفذ الجيش يوم السبت الخامس والعشرين من شهر يوليو 2026م عملية عسكرية برية خاطفة استهدفت مناطق واسعة من ولاية شمال كردفان مكنته من السيطرة على طريق الصادرات أم درمان – بارا الحيوي وطرد الدعم السريع من مدن بارا وجبرة الشيخ بجانب أم سيالة وبعض القرى المتاخمة لها.

وتتمتع جبرة الشيخ بأهمية كبيرة لقربها من الطريق البري الذي يربط العاصمة بولاية شمال كردفان وغرب البلاد بشكل عام، وباعتبارها مدخلاً للصحراء التي دارت فيها معارك عنيفة في أوقات سابقة.

كما اكتسبت أم سيالة أهمية عسكرية خاصة على الجبهة الشمالية الشرقية لولاية شمال كردفان، نظراً لقربها من ولاية النيل الأبيض وولاية الخرطوم، كما أنها تشكل نقطة رئيسية تساعد في فتح الطريق إلى مدينة بارا، بالإضافة إلى السيطرة على الطريق البري الرابط بين العاصمة الخرطوم ومدينة الأُبيّض بشمال كردفان.

البرهان في أم سيالة

حميدتي يخاطب قواته عقب اجتماع مجلس الأمن والدفاع

وتتحكم مدينة بارا، ثالث أكبر مدن ولاية شمال كردفان، في شبكة طرق تربط العاصمة بإقليم دارفور، ما يجعل السيطرة عليها ذات أهمية عسكرية ولوجستية كبيرة. وظلت مدينة بارا ومنذ اندلاع الحرب هدفاً للطرفين، وتبادل الطرفان السيطرة عليها، إذ يسعى الجيش إلى تأمينها لحماية مدينة الأُبيّض وفتح طرق الإمداد نحو غرب البلاد، بينما تحاول «قوات الدعم السريع « الاحتفاظ بها لتعزيز وجودها في شمال كردفان وربط مناطق نفوذها في دارفور بالمحاور المؤدية إلى وسط السودان.

ووفي سياق ذي صلة، عقد مجلس الأمن والدفاع لحكومة «نيالا» اجتماعاً مساء الاثنين الموافق 27 يوليو 2026م برئاسة الفريق محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، لبحث التطورات الميدانية ومسار العمليات العسكرية في عدد من الجبهات، خاصة التطورات في إقليم كردفان.

وفي مؤشر على تصعيد عسكري جديد، أعلن دقلو إطلاق ما وصفه بـ«الرسن» لقوات «تأسيس» في كردفان، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستكون حاسمة. وأضاف: «الفترة السابقة كانت هناك مهادنة، لكن الآن هناك بعض الجهات أطلقت الرسن للجيش والقوات الموالية له. نحن بَدَّونا بنادولات والآخرين يُطلق لهم الرسن. وبالتالي من اليوم لا رجوع ولا تقاعس»، موجهاً رسالة واضحة للقوات المقاتلة قال فيها: «التقدم دون الرجوع للخلف».

وأكد حميدتي أن المرحلة الحالية تتطلب أقصى درجات الجاهزية، قائلاً: «من اليوم لا سبيل إلى النوم.. نكون أو لا نكون».

وأكد دقلو أن قواته «ليست ضد السلام»، مشيراً إلى أن الانفتاح على التسوية السياسية لا يتعارض مع الاستمرار في العمليات العسكرية لفرض معادلة جديدة في الميدان.

كسلا: كيلو الضأن بـ48 ألف جنيه والسكر بـ5 آلاف

كسلا: (ديسمبر)

تشهد ولاية كسلا شرقي البلاد هذه الأيام استقراراً في الأحوال الأمنية بالرغم من التوترات التي سادت في أعقاب مشادات كلامية وتهديدات الناظر سيد محمد الأمين ترك ضد والي كسلا منتصف الشهر الجاري.

بيد أن وساطة قادتها الإدارات الأهلية نجحت في طي الخلاف بسرعة حالت دون تطور الأوضاع. في المقابل، تشهد كسلا ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع الرئيسية وموجة من الغلاء الفاحش، مما تسبب في حالة ركود في السلع الاستهلاكية بالأسواق. وقال المواطن أوشيك محمد أحمد لـ(ديسمبر) إن «أسعار السلع عالية جداً مقارنة بأجور العاملين التي لم يتم تعديلها. وفي الغالب لا تتعدى الأجور 30 إلى 50 دولاراً للموظفين، وما بين 15 إلى 25 دولاراً للعمال».

وأشار إلى الارتفاع اليومي لأسعار السلع دون مبرر، بالإضافة للأتاوات التي تفرضها الحكومة على المحال التجارية. وكشف أن أسعار السلع ليوم الاثنين الموافق 27 يوليو 2026م كانت 5 آلاف جنيه لكيلو السكر، كيلو الدقيق: 2,500 جنيه، كيلو الأرز والعدس: بين 6 إلى 7 آلاف جنيه، كيلو اللحمة العجالي: 40 ألف جنيه، كيلو اللحمة الضأن: 48 ألف جنيه، لتر الزيت: 13 ألف جنيه، وكيلو الصابون السائل: 14 ألف جنيه.

وكانت صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في 26 يوليو 2026م قد نشرت تقريراً عن أول مسح رسمي للفقر، متعدد الأبعاد، في السودان. وخلص التقرير إلى أن 82.8% من السكان كانوا يعيشون أوضاعاً معيشية قاسية حتى قبل اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، في مؤشر يعكس حجم التحديات التي كانت تواجه البلاد قبل دخولها أكبر أزمة إنسانية في تاريخها الحديث.

وأظهرت النتائج أن الحرمان من الخدمات الصحية يمثل أكبر مظاهر الفقر، إذ يعاني 97.3% من السكان من ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية، تليها خدمات الصرف الصحي بنسبة 86.9%، ثم وقود الطهي بنسبة 64.9%، ليصبح قطاع الصحة الأكثر إسهاماً في ارتفاع مؤشر الفقر.

وجغرافياً، سجلت ولايات دارفور وكردفان أعلى معدلات الفقر، حيث تصدرت وسط دارفور القائمة، تلتها شرق دارفور، ثم جنوب كردفان، وغرب كردفان، وجنوب دارفور، بينما جاءت الخرطوم والولاية الشمالية في أدنى مستويات المؤشر، مع تحذير التقرير من هشاشة الأوضاع فيهما، وإمكانية انزلاق أعداد كبيرة من السكان إلى الفقر عند التعرض لأي صدمات.

نازحة من مليط تصل إلى أم درمان بعد رحلة أسبوعين.. وتروي معاناة الفاشر

نزوح 2545 شخصاً من قريتين في «أمبرو» بشمال دارفور خلال 4 أيام

ام درمان: (ديسمبر)

قالت الحاجة حواء، 60 عاماً من محلية مليط بولاية شمال دارفور، إنها نجحت في الوصول إلى مدينة أم درمان مطلع شهر يوليو 2026م، بعد أسبوعين من السفر عبر طريق طويل من دارفور إلى الولاية الشمالية، ثم نهر النيل فالنيل الأبيض.

وأضافت حواء لـ«ديسمبر» أنها اضطرت لترك اثنين من أبنائها الذكور مع جدتهما خوفاً من احتجازهم من قبل قوات الدعم السريع التي تسيطر على ولاية شمال دارفور.

وتقوم تلك القوات باحتجاز الشباب بغرض تجنيدهم للقتال ضد الجيش في الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023م.

وكشفت حواء عن أوضاع إنسانية قاسية يعيشها النازحون من حاضرة شمال دارفور «الفاشر» بعد سقوطها في يد قوات الدعم السريع في أكتوبر من العام 2025م.

وأشارت إلى أن «آلاف التلاميذ خارج فصول الدراسة لأكثر من ثلاث سنوات، وانعدام للأدوية المنقذة للحياة والمياه الصالحة للاستخدام الآدمي».

إلى ذلك أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، نزوح 2545 شخصاً من قريتين في محلية أمبرو بولاية شمال دارفور، غربي السودان خلال 4 أيام جراء تفاقم انعدام الأمن.

وأفادت المنظمة الدولية، في بيان، بأن الفرق الميدانية قدرت نزوح حوالي 2545 شخصاً من قريتي «وادي خزان»، و«وادي جنك» بمحلية أمبرو، بين 20 و23 يوليو الجاري، نتيجة تفاقم انعدام الأمن.

وأشارت إلى أن غالبية النازحين عبروا الحدود إلى تشاد، مؤكدة أن الوضع في القريتين لا يزال «متوتراً ومتقلباً.

توقعات بازدياد مخاطر ضربات الشمس في البحر الأحمر

بورتسودان: (ديسمبر)

حذرت وزارة الصحة بولاية البحر الأحمر من إصابات متوقعة بالإجهاد الحراري وضربات الشمس. وقالت الوزارة في تصريح صحفي الأحد الماضي 26 يوليو 2026م، تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، إن التوقعات بمحليات ولاية البحر الأحمر تشير إلى استمرار الأجواء الحارة إلى شديدة الحرارة خلال الأسبوع الحالي، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة بالمحليات، الأمر الذي قد يزيد من مخاطر الإصابة بالإجهاد الحراري وضربات الشمس، خاصة بين العاملين في المواقع المكشوفة، والأطفال، وكبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة.

وأظهرت البيانات المسجلة ارتفاع درجات الحرارة العظمى في عدد من المحليات، حيث سجلت محلية عقيق أعلى درجة حرارة متوقعة بلغت 46.7 درجة مئوية، تليها محلية سواكن بـ45.7 درجة مئوية، ثم محلية بورتسودان بـ45.2 درجة مئوية، وهي درجات حرارة تمثل مستوى خطورة شديد جداً، فيما سجلت محلية حلايب درجة حرارة عظمى بلغت 42.9 درجة مئوية بمستوى خطورة مرتفع، مما يستدعي الالتزام بالإرشادات الوقائية، خاصة خلال ساعات النهار.

ودعت الإدارة العامة للطوارئ الصحية ومكافحة الأوبئة المواطنين إلى اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من مخاطر ضربات الشمس والإجهاد الحراري، وذلك من خلال: الإكثار من شرب المياه والسوائل وتجنب التعرض المباشر لأشعة الشمس خلال الفترة من الساعة 11 صباحاً وحتى 4 عصراً، وارتداء الملابس الخفيفة والفاتحة اللون، استخدام المظلات وأغطية الرأس عند الخروج، الاهتمام بكبار السن والأطفال والعاملين في المواقع المكشوفة، عدم ترك الأطفال داخل المركبات المغلقة مهما كانت مدة التوقف، والتوجه إلى أقرب مرفق صحي عند ظهور أعراض الإجهاد الحراري أو ضربات الشمس.

وفي السياق أكد وزير الطاقة المهندس المعتصم إبراهيم أحمد في تصريح صحفي، أنه قدّم في اجتماع مجلس الوزراء تقريراً بشأن الجهود الجبارة والمحسوسة المبذولة لتعزيز التوليد وصيانة وإعمار شبكات النقل والتوزيع والتطوير المستمر لقطاعات الطاقات المتجددة.

وفيما يخص ولاية البحر الأحمر، أكد قرب اكتمال مشاريع ربط الكهرباء في مدن درديب وهيا، واستمرار العمل في مشروع كهرباء سواكن، فضلاً عن وصول بارجة الكهرباء الجديدة إلى ميناء بورتسودان ودخولها الخدمة قريباً لتحقيق استقرار مستدام للطاقة في المدينة، مؤكداً قرب تدشين وإكمال مشروع كهرباء كلانايب.

اللاجئون السودانيون بتشاد يشتكون من استمرار العطش

أدري: (ديسمبر)

يعاني اللاجئون السودانيون في معسكرات شرق تشاد من استمرار أزمة العطش ونقص مياه الشرب، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد أعداد الوافدين الجدد.

وقال لاجئون لـ«ديسمبر» إن حصص المياه التي توزعها المنظمات لا تكفي لسد الحاجة اليومية، ويضطرون للانتظار ساعات طويلة أو شراء المياه بأسعار مرتفعة من التجار. وأشاروا إلى أن الأطفال وكبار السن هم الأكثر تضرراً، مطالبين المنظمات الإنسانية والحكومة التشادية بزيادة نقاط المياه وتوفير صهاريج إضافية بشكل عاجل قبل تفاقم الأوضاع الصحية.

من جهته قال الناطق باسم منسقية النازحين واللاجئين، آدم رجال، في تصريحات صحفية إن الأزمة الإنسانية تتفاقم في أوساط النازحين واللاجئين إلى مستويات غير مسبوقة، والمخيمات التي تفتقر للغذاء الكافي والمياه النظيفة والرعاية الصحية تحولت إلى بؤر لتفشي الأوبئة، مشيراً إلى أن آلاف الأطفال يعانون فقدان الوزن وتواجه النساء الحوامل خطر الموت أثناء الولادة بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية وانتشار الملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي وسط نقص الأدوية والمراكز الصحية المُؤهلة وتفش للحصبة في جبل مرة بوسط دارفور والكوليرا في الإقليم واستمرار تجاهل المأساة يُعد تواطؤًا في جريمة ونحمّل المجتمع الدولي المسؤولية الأخلاقية والقانونية.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
30 يوليو 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

قرأتُ بأسى وحزن شديدين بيان النعي الذي أصدره الناطق الرسمي باسم قوات درع السودان، التي يقودها أبو عاقلة كيكل، لنحو أربعمائة عضو مقاتل فقدتهم الحركة في معارك كردفان خلال اليومين الماضيين. كل هؤلاء من الشباب الذين ثكلتهم أمهاتهم، وفُجع بهم آباؤهم، وتيتّم أطفالهم، وفقدت بيوت كثيرة سندها وعائلها. ثم بدأتُ في حساب من فقدهم الجيش السوداني، والقوات المشتركة، وقوات الدعم السريع.

بحسب المتابعات، فقد كانت المعارك دامية ومميتة، والمتوقع أن يكون ضحاياها بالآلاف، جلّهم من الشباب من كل أنحاء السودان، سبقهم عشرات الآلاف في معارك سابقة ظلت تدور لأكثر من ثلاث سنوات. محصلة كل هذه المعارك أن السودان ما زال منقسماً بين إدارتين وجيشين، والمعارك تدور بين تقدم وتأخر، وانتصارات وانسحابات، والدماء تسيل، والأرواح تُحصد، وليس من منتصر.

هناك من تطربهم أصوات المارشات وجلالات النصر، مختلطةً بأصوات المدافع والقاذفات، وتأخذهم حماسة الأناشيد العسكرية، فلا ينظرون إلى الحرب إلا من هذا المنظار، ويقضون ليلهم ونهارهم في انتظار النصر المبين، المجلل بالأوسمة والوشاحات، والذي لن يأتي قريباً. هؤلاء مغيَّبون، وغير قادرين على النظر إلى أثر الحرب على حيوات الناس، وأرواحهم، وممتلكاتهم، ومستقبل الدولة، وبنياتها الأساسية التي تدمرت، ومستقبل الأجيال الجديدة التي فقدت سنوات من مسيرتها التعليمية في مختلف المراحل. وقبل ذلك وبعده، هناك الآثار النفسية والاجتماعية طويلة الأمد التي لا نعرف حدودها بعد، دعك من كيفية معالجتها.

لا بد من فضح حقيقة الحرب، ليس فقط من أشعلها ومن استفاد من إشعالها، بل أيضاً من يستثمر فيها حالياً ومن يريد استمرارها. تتكرر كثيراً في عبارات البعض جملة: «لا أحد يرغب في الحرب.. ولكن»، وهي جملة مضللة. فهناك كثير من المستفيدين من الحرب ومن استمرارها: قادة عسكريون وجدوا نفوذاً لم يستطيعوا الوصول إليه في السِلم، وسياسيون ركبوا الموجة وصاروا قيادات، ولم يكن يُنظر إليهم من قبل إلا على أنهم مهرجون، ورجال أعمال يبيعون ويشترون كل شيء، من النفط والسكر والسلاح، إلى كرامة الإنسان وشرف الوطن وأبنائه، وكتّاب امتهنوا التبرير و«اللكننة». ويشكل هؤلاء كتلة متماسكة تتبادل المصالح والمنافع، وتدافع عن بعضها بعضاً.

الحرب لعنة، مهما حاول البعض تجميلها. والأكثر إيلاماً أن تجنبها كان ممكناً، وأن العقدة الأساسية التي يضعها الناس سبباً للحرب كان يمكن حلها بالحوار والتفاوض، لكن الرغبات الشريرة في السلطة والتحكم فيها هي التي تجاهلت كل ذلك، وأوهمت نفسها بنصر سريع وقريب يعيد توازن القوى، ويعبّد الطريق لسلطة مطلقة لسنوات قادمة. وها نحن، وبلادنا، وشعبنا، ندفع ثمن هذا الوهم.

ثمـــن الوهـــم

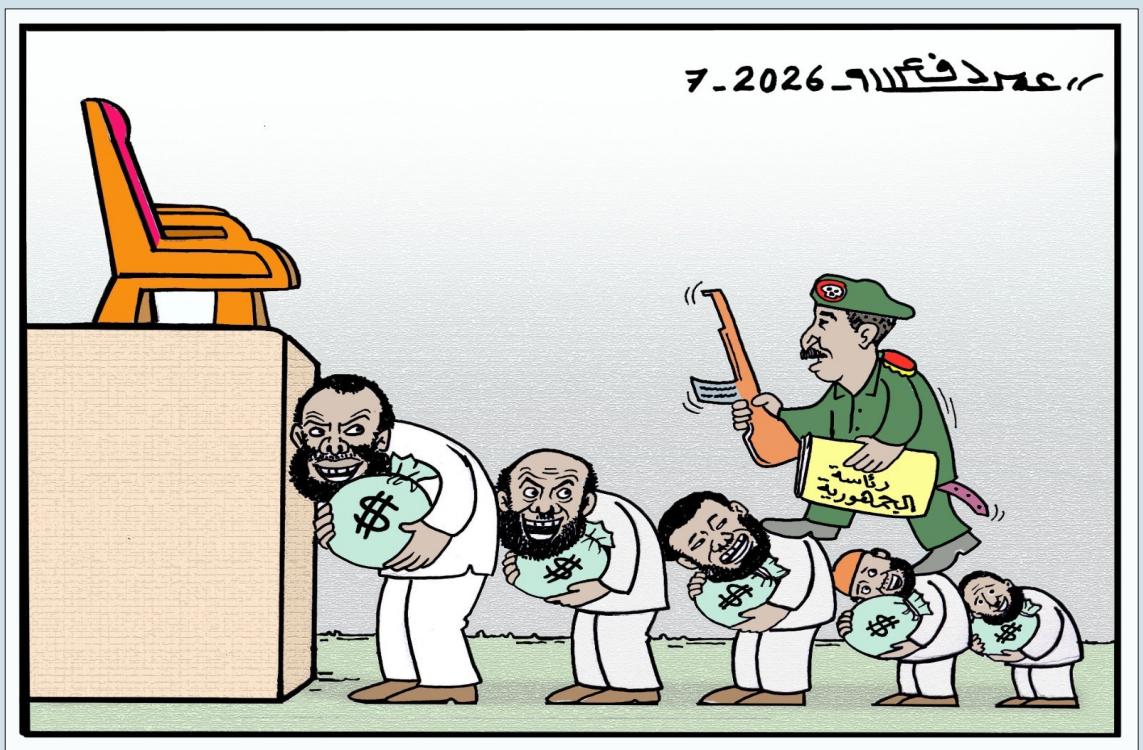

من لعبـــة في الحـــارة إلى إمـــبراطورية عـــالمية

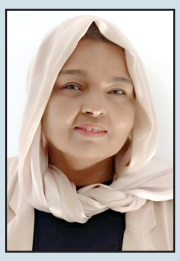

أماني أبو سليم

لو عاد أحد أجدادنا قبل قرنين، وجلس بيننا اليوم، فربما استعصى عليه أن يفهم كيف يمكن للعالم أن يبطئ إيقاعه لأن اثنين وعشرين رجلاً يركضون خلف كرة. سيبدو له الأمر لغزاً يستحق الدراسة أكثر من المباراة نفسها. كيف تحولت لعبة كان الصبية يمارسونها في الأزقة والميادين، يحددون مرماها بحجرين، ويختلفون على احتساب الأهداف، إلى صناعة تتجاوز ميزانياتها اقتصادات دول، وتستدعي الرؤساء والمستثمرين، وتحرك أسواق المال والإعلام؟

المثير في القصة ليس كرة القدم نفسها، بل الرجال الذين أحبوها. فقد نجحوا في منح لعبة بسيطة ما تمنحه الحضارات عادة للأفكار الكبرى، تاريخاً، ورموزاً، وألواناً، وأناشيد، وأساطير، واتحادات، وبطولات، وأرقاماً وإحصاءات، ثم أقنعوا العالم كله بأن متابعة كل ذلك ليس مجرد هواية، بل شأن يستحق الوقت والمال والانفعال.

فاللعبة لم تتغير كثيراً عبر العقود، لكن الحكاية التي نسجها الرجال حولها كبرت حتى أصبحت أهم من الكرة نفسها. مباراة تستغرق تسعين دقيقة، يسبقها أسبوع من التحليلات، ويتبعها أسبوع آخر من الجدل، وكأن العالم لا يزال يبحث عن تفسير لتمريرة ضائعة أو قرار تسلل في الدقيقة الثالثة والسبعين.

كانت البداية بسيطة؛ مجموعة من الصبية، وكرة، وحجران يؤديان وظيفة المرمى. ثم جاء الفريق، فالنادي، فالدوري المحلي، ثم البطولات القارية، ثم كأس العالم. ومع كل خطوة، لم تكن الكرة هي التي تكبر، بل الحكاية التي بناها الرجال حولها. لم يطوروا اللعبة فقط، بل صنعوا لها تاريخاً، وجمهوراً، وطقوساً، وأغاني، وألواناً، ومتاحف، وقاعات شرف، واستديوهات تحليل، وخبراء يختلفون لساعات حول لمسة يد لم تستغرق ثانية واحدة.

ولأن الرجال لا يعرفون أنصاف الحلول، لم يكتفوا بتحويل كرة القدم إلى بطولة عالمية، بل قرروا أن يجعلوا أبطالها من أغلى الرياضيين في العالم. فأصبحت الأندية ترصد مئات الملايين للفوز بتوقيع لاعب واحد، ولم تعد قيمة اللاعب تُقاس بعدد أهدافه فقط، بل بعدد القمصان التي يبيعها، والمشاهدات التي يجلبها، والرعاة الذين يستقطبهم. ولم يعد انتقال لاعب مجرد خبر رياضي، بل حدثاً عالمياً تتصدر أخباره نشرات الأخبار، وتُكتب حوله مئات التحليلات، وتترقبه جماهير بالملايين. لقد أتقن الرجال تحويل الشغف إلى صناعة، واللعبة إلى واحدة من أكثر الصناعات ربحاً وتأثيراً في العالم.

ورغم كل هذه المليارات، تبقى الصورة في نهايتها شديدة البساطة، رجل يجلس أمام شاشة، يؤجل موعد العشاء، وتؤخر الأسرة زيارتها، وربما ينتظر إصلاح عطل في البيت حتى تنتهي المباراة، لأن «الشوط الثاني بدأ». وكأن كل شيء في الحياة يمكنه الانتظار.. إلا صافرة الحكم.

ولعل أكثر ما يدعو إلى الابتسام أن الرجل الذي قد ينظر إلى ساعة كاملة تقضيها امرأة في اختيار فستان، أو تنسيق حقيبة، أو تجربة أحمر شفاه جديد، باعتبارها مبالغة لا مبرر لها، هو نفسه القادر على قضاء أسبوع كامل يناقش ما إذا كان المدرب أخطأ حين أشرك الجناح الأيسر في الدقيقة السابعة والستين بدلاً من الثانية والستين.

وهو نفسه الذي يطالب الجميع بالصمت عند تنفيذ ركلة جزاء، ويعتبر إلغاء هدف بداعي التسلل قضية تستحق الجدل، ثم يجلس ساعات أمام الاستديو التحليلي يناقش رجلاً ركل الكرة، ورجلاً آخر حاول منعه من ركلها، وحكماً احتسبها، وآخر يرى أنه كان يجب ألا يحتسبها.

ربما لم يخترع الرجال كرة القدم، لكنهم بالتأكيد اخترعوا كل ما جعل العالم يعتقد أنها أكبر من مجرد لعبة. فمن مرمى رسمه حجران في آخر الشارع، صنعوا بطولة تتوقف لها الأعمال، وتمتلئ بها الفنادق، وتتحرك بسببها المليارات، ويتابعها نصف سكان الأرض. لم تكبر كرة القدم لأن الكرة كبرت، بل لأن الرجال كبروا الحكاية التي تدور حولها.

وبعد كل هذا.. إذا أخبرت امرأة زوجها أنها احتاجت ساعة لتختار الحذاء المناسب لفستانها، فغالباً سيبتسم ساخرًا من «تفاهة» الأمر... قبل أن يعود ليكمل الحلقة الرابعة من برنامج يحلل لماذا لم يمرر اللاعب الكرة إلى زميله قبل ثلاثة أيام.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

مالك عقار: مبادرة مفضوحة من أجل (المخارجة)..!

مبادرة «مالك عقار» فصل آخر من المهزلة التي يعيشها الوطن تحت ظلام حكومة بورتسودان. فماذا يمثل مالك عقار قائد حركات التحرير (وحارس عقار الانقلاب) في هذه السلطة المعطوبة؟.

هذه المبادرة العرجاء ليست إلا محاولة للإفلات من المسؤولية، ولا تمثل سوى (مشهد ركيك) من الكوميديا السوداء التي تجري الآن على مسرح العبث..!

ويزيد العجب عندما ترى شخصاً يتقمص دور (نائب جلالة الملك)، ويتحدّث عن حوار وعن انتخابات وعن تشكيل حكومة يحدد مهامها وواجباتها ويقرر مراحل الحياة السياسية ويوجّه الرسائل شرقاً وغرباً؛ للشعب وللمليشيات وللدعم السريع وللشباب ولحركات الارتزاق.. وللفلول ودول الجوار والمجتمع الدولي والإقليمي!.

مالك عقار ينطلق من مقولة (حاميها حراميها) ويقترح أن يكون «جيش الانقلاب البرهاني» هو الضامن للفترة الانتقالية (العقارية الجديدة)..!

ثم يتحدّث عقار بلا خجل عن ضرورة (حماية السيادة ومنع الانزلاق مرة أخرى إلى الفوضى والعنف)..!

مالك عقار يلعب دور الناصح (أو الآمر لا ندري).. وتصل الملهاة إلى ذروتها حين تعلم أن هذا الرجل يجلس على منصب (مطعون الشرعية) في انقلاب أرعن جعل عوالي البلاد أسافلها، وقاد الوطن إلى هذه المطحنة اللعينة.. فما هو المنصب الذي يشغله عقار؟!.

أليس هو المنصب الذي اخترعه البرهان (من عندياته) وكان يشغله قائد الدعم السريع في مجلس سيادة مجهول بغير سيادة.. بدأ بأربعة عشر عضواً وبعد استقالة (بت عبد الجبار المبارك)، في فضيحة فساد إداري، أصبحت عضوية المجلس (ثلاثة أعضاء) بما فيهم رئيس ونائب رئيس.. يرأسان العضو الثالث!.

عقار يتحدّث عن حوار وانتخابات وفترة انتقالية و(سجم رماد) ورئيسه البرهان يتشدق من منبر «مسجد الحضراب» بمواصلة الحرب بلا نهاية..!

هل هكذا تم اتفاقك مع البرهان على هذه التمثيلية السخيفة المفضوحة..؟!

المضحك المبكي أن عقار يقول إن الجيش دخل الحرب بتقديرات خطأ.. ولم يقل لماذا قرّر مواصلة حرب دخلها بالخطأ!

هل هذا يغفر لمئات الأرواح التي ضاعت والبلد التي تدمّرت والملايين التي تشردت؟!.

أنت كنت ولا تزال شريكاً أصيلاً في كل هذا الموت والخراب.. فهل دفعوا بك لتبحث عن مخرج لهؤلاء القتلة وأنت منهم؟!.

لماذا كان صمتك طوال هذه المحرقة حتى تتحدث الآن؟!

إذا لم تقدر على الحمار.. هل تريد أن تتشطّر على (البردعة)؟.

الله لا كسَبكم..!

نقابة الصحفيين السودانيين

بيان للرأي العام
بشأن تدهور الحالة الصحية للصحفيات المعتقلات في نيالا

تبدي نقابة الصحفيين السودانيين بالغ قلقها ومخاوفها إزاء التدهور الحاد والمتواصل في الحالة الصحية لثلاث من الصحفيات المعتقلات لدى قوات الدعم السريع في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، وهن:

- إشراقة عبد الرحمن، مقدمة برامج في إذاعة ولاية نيالا
- زهراء محمد الحسن – مراسلة إذاعية
- مواهب إبراهيم – مراسلة إذاعية

وذلك إلى جانب عدد من الناشطات المدنيات اللواتي تعرضن لاعتقال تعسفي مماثل.

وقد تلقت النقابة معلومات مؤكدة ومقلقة تفيد بتدهور الحالة الصحية للمعتقلات، في ظل ظروف احتجاز بالغة السوء تفتقر إلى أبسط مقومات الرعاية الصحية والبيئة الصحية الملائمة. وقد أفيد بأن إدارة المعتقل ترفض السماح لهن بتلقي العلاج خارج مركز الاحتجاز على الرغم من خطورة أوضاعهن الصحية.

يُذكر أن قوات الدعم السريع كانت قد اعتقلت الصحفيات والناشطات في 28 فبراير الماضي، على خلفية مشاركتهن في ورشة عمل نظمتها منظمات نسوية حول حقوق المرأة في مدينة نيالا.

وما زلن رهن الاحتجاز دون توجيه أي تهم رسمية لهن أو مثولهن أمام المحكمة، في انتهاك صريح لأبسط مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

وإذ تُدين نقابة الصحفيين السودانيين بأشد العبارات هذا الاعتقال التعسفي للصحفيات والناشطات، فإنها تطالب قوات الدعم السريع بما يلي:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن الصحفيات والناشطات المعتقلات كافةً.
2. تحمل المسؤولية الكاملة عن سلامتهن وصحتهن، وتوفير الرعاية الطبية العاجلة لهن، والسماح بنقلهن إلى المستشفيات لتلقي العلاج.
3. الكشف الفوري عن أماكن احتجازهن وتمكين أسرهن ومحاميهن من زيارتهن والتواصل معهن.

وتُحمّل النقابة قوات الدعم السريع كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن حياة الصحفيات والناشطات المعتقلات وعن أي ضرر قد يلحق بهن.

كما تطالب النقابة جميع المنظمات والهيئات المعنية بحرية الصحافة وحقوق الإنسان، محليًا وإقليميًا ودوليًا، بالتدخل العاجل والضغط المكثف على قوات الدعم السريع للإفراج عن الصحفيات وبقية النساء المعتقلات في سجونها، وضمان حصولهن على الرعاية الصحية اللازمة، ووقف حملات الاعتقال التعسفي التي تطال المدنيين والإعلاميين في مناطق سيطرتها.

إن ما تتعرض له هؤلاء الصحفيات ليس مجرد اعتقال، بل هو جزء من حملة ممنهجة تستهدف إسكات الصوت الإعلامي وإعاقة تدفق المعلومات من مناطق النزاع، في وقت يزداد فيه احتياج العالم إلى معرفة الحقيقة حول ما يجري في السودان.

ختاماً، تؤكد نقابة الصحفيين السودانيين وقوفها التام خلف زميلاتها الصحفيات، وتجدد دعوتها لكافة الأطراف الدولية والإقليمية إلى تحمل مسؤولياتها في حماية الصحفيين وضمان سلامتهم، وهم يؤدون رسالتهم النبيلة في ظل أصعب الظروف.

29 يوليو 2026

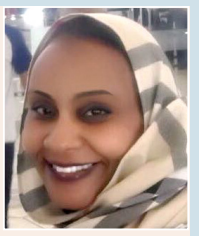

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

العلاقات والتعوّد

ليه بنرجع لنفس الأشخاص
أو أشخاص بنفس الأسلوب رغم
إنهم بيتعبونا؟
أسأل نفسك:
ليه مرات برجع لنفس العلاقة..
نفس الصداقات..
نفس النوع من الناس..
مع إنو عارف النتيجة؟
الموضوع ما ضعف شخصية.
القصة إنو الدماغ بحب «المألوف»..
حتى لو المألوف مؤلم.
الحاجة المعروفة بتدي إحساس
أمان زائف.
المجهول مرعب
حتى لو كان أفضل.
عشان كدا:
ممكن تختار شخص ما مناسب
ليك.. بس لأنه يشبه تجربة قديمة أنت
متعود عليها.
ممكن تتمسك بعلاقة متعبة.. لأن
فكرة البداية من جديد مخيفة أكتر من
التعب نفسه.
الإنسان أحياناً يفضّل ألم ما يعرف
على راحة لم يجرّبها.
السؤال الحقيقي ما:
«ليه أنا كدا؟»
السؤال:
«أنا متعود على شنو؟
وشنو شايفو طبيعي رغم إنه مؤذٍ؟».
أول خطوة للتغيير إنك تلاحظ
النمط.
لأنك ما حتغير حاجة أنت شايفها
عادية.